

البنك المركزي الأردني
CENTRAL BANK OF JORDAN



نظام المدفوعات في الأردن
التقرير السنوي العاشر
2025

دائرة الإشراف والرقابة على نظام
المدفوعات الوطني

البنك المركزي الأردني
CENTRAL BANK OF JORDAN



نظام المدفوعات في الأردن

التقرير السنوي العاشر

2025

دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني

البنك المركزي الأردني 2026

التقرير السنوي لنظام المدفوعات في الأردن

دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني

ص.ب 37 عمان - 11118 - الأردن

0096264630301

0096264638889

Oversight@cbj.gov.jo

<https://www.cbj.gov.jo/>



جميع الحقوق محفوظة

يسمح بإعادة نشر كلاً أو جزءاً من التقرير في حال تم ذكر المصدر

قائمة المحتويات

6	تقديم
7	الملخص التنفيذي
13	الفصل الأول: التطور التنظيمي والتشريعي لنظام المدفوعات الوطني
13	1.1 الأطر التنظيمية والتشريعية
13	1.1.1 تعليمات الحوكمة المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2025/11)
14	2.1.1 تعليمات معدلة لتعليمات التدقيق الخارجي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2025/8)
14	3.1.1 الأوامر الصادرة من البنك المركزي بخصوص تنظيم نظام المدفوعات الوطني
17	2.1 الترخيص / الاعتماد
17	1.2.1 شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
18	2.2.1 شركات الصرافة كمدراء أنظمة الدفع الإلكترونية
18	3.2.1 الأنظمة العالية
20	3.1 الاتجاهات الحديثة في المدفوعات الإلكترونية
21	الفصل الثاني: التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات
27	1.2 على صعيد أنظمة المدفوعات كبيرة القيمة (LVPS)
28	1.1.2 نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)
32	2.2 على صعيد أنظمة تسوية الأوراق المالية (SSS)
32	1.2.2 نظام إيداع وتسوية الأوراق المالية (DEPO/X)
36	3.2 على صعيد أنظمة مدفوعات التجزئة (RPS)
36	1.3.2 نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)
39	2.3.2 نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)
44	3.3.2 نظام الدفع الفوري
48	4.3.2 نظام عرض ودفع الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom)
51	5.3.2 أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية الإلكترونية
52	6.3.2 أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي
54	7.3.2 أنظمة الدفع الإلكترونية العالية المعتمدة
58	4.2 أدوات مدفوعات التجزئة
59	1.4.2 الشيكات
62	2.4.2 بطاقات الدفع
75	3.4.2 تطبيقات المحافظ الإلكترونية
75	5.2 قنوات الدفع

قائمة الأشكال

- الشكل رقم (1): نظرة عامة حول شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة، مصنفة حسب الغاية.....19
- الشكل رقم (2): مكونات نظام المدفوعات الوطني في المملكة.....26
- الشكل رقم (3): ترابط أنظمة الدفع الكبيرة مع بعضها ومع الأنظمة الأخرى.....27
- الشكل رقم (4): عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام (RTGS-JO).....30
- الشكل رقم (5): عدد ملفات التقاص التي يتم تسويتها على نظام التسويات الاجمالية الفوري (RTGS-JO).....31
- الشكل رقم (6): أهداف نظام إيداع وتسوية الأوراق المالية (Depo/X).....33
- الشكل رقم (7): التوزيع النسبي لقيمة اتفاقيات إعادة الشراء المنفذة عبر نظام التسويات الاجمالية الفوري.....34
- الشكل رقم (8): نسبة عدد اصدارات الأوراق المالية الحكومية من خلال (RTGS-JO) إلى إجمالي الإصدارات.....35
- الشكل رقم (9): عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الي (ACH).....38
- الشكل رقم (10): عدد الحركات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الي (ACH) خلال الفترة 2020-2025.....39
- الشكل رقم (11): حجم الشيكات المتداولة بواسطة نظام المقاصة الالكترونية للشيكات.....41
- الشكل رقم (12): الشيكات المعادة مصنفة حسب أسباب الإعادة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات.....43
- الشكل رقم (13): حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات مصنفة حسب المبالغ.....43
- الشكل رقم (14): عدد مستخدمي المحافظ الالكترونية والحسابات البنكية الرابطة على نظام الدفع الفوري.....46
- الشكل رقم (15): عدد الحركات التي تمت على نظام الدفع الفوري من خلال المحافظ الالكترونية والحسابات البنكية.....47
- الشكل رقم (16): قيمة الحركات التي تمت على نظام الدفع الفوري من خلال المحافظ الالكترونية والحسابات البنكية.....47
- الشكل رقم (17): عدد وقيمة حركات الدفع المنفذة بواسطة نظام "إي فواتيركم".....49
- الشكل رقم (18): عدد الجهات المفوترة والخدمات المقدمة على نظام "إي فواتيركم".....50
- الشكل رقم (19): نسبة عدد حركات الدفع المنفذة عبر نظام "إي فواتيركم" مصنفة حسب القطاعات.....51
- الشكل رقم (20): عدد وقيمة الحوالات المالية من خلال أنظمة الدفع الالكترونية لتنفيذ الحوالات المالية.....52
- الشكل رقم (21): أوامر الدفع المنفذة من خلال أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع من خلال (POS&ATM).....53
- الشكل رقم (22): حجم الحوالات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع العالمية المعتمدة.....56
- الشكل رقم (23): قيمة الحوالات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع العالمية المعتمدة بالدينار الأردني.....56
- الشكل رقم (24): عدد حركات الدفع المنفذة من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية المعتمدة والتي تدير عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني.....57
- الشكل رقم (25): قيم حركات الدفع المنفذة من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية المعتمدة والتي تدير عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني بالدينار الأردني.....57
- الشكل رقم (26): حجم الشيكات البنكية المتداولة في المملكة.....60
- الشكل رقم (27): قيمة الشيكات البنكية المتداولة في المملكة.....60
- الشكل رقم (28): نسب الشيكات التي تم تنفيذها من خلال نظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECC) مقابل الشيكات التي تم تنفيذها خارج نظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECC).....61
- الشكل رقم (29): إجمالي عدد الشيكات المرتجعة مقابل عدد الشيكات المتداولة في المملكة.....61
- الشكل رقم (30): إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة مقابل عدد الشيكات المتداولة في المملكة.....62

- الشكل رقم (31): اجمالي البطاقات الصادرة في المملكة بالمليون 64
- الشكل رقم (32): اجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال في المملكة. 65
- الشكل رقم (33): اجمالي عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة في المملكة 66
- الشكل رقم (34): معدلات النمو في عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة 66
- الشكل رقم (35): نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة بحسب التقنية المستخدمة. 67
- الشكل رقم (36): نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوعها. 67
- الشكل رقم (37): عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة بالمليون 68
- الشكل رقم (38): عدد عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة. 69
- الشكل رقم (39): قيمة عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة. 70
- الشكل رقم (40): نسبة استخدام البطاقات الصادرة عن البنوك في المملكة على قنوات الدفع مصنفة حسب نوعها. 70
- الشكل رقم (41): عدد بطاقات الدفع المصدرة من قبل شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال. 71
- الشكل رقم (42): عدد بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال مصنفة بحسب التقنية المستخدمة 72
- الشكل رقم (43): حركات البطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال 73
- الشكل رقم (44): عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال حسب قناة الدفع المستخدمة. 73
- الشكل رقم (45): نسبة الحركات المنفذة بالبطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال مصنفة حسب قناة الدفع المستخدمة. 74
- الشكل رقم (46): نسبة عمليات الدفع المنفذة من خلال قنوات الدفع التقليدية لدى البنوك (كاونتر) وقنوات الدفع الإلكترونية لإجمالي الحركات الإلكترونية وغير الإلكترونية (الكاونتر) 76
- الشكل رقم (47): أشكال تواجد أجهزة الصراف الآلي العائدة للبنوك العاملة في المملكة 77
- الشكل رقم (48): توزيع عدد حركات الدفع المنفذة على أجهزة نقاط البيع مصنفة حسب طبيعة القطاع. 78
- الشكل رقم (49): التوزيع الجغرافي لقنوات الدفع في المملكة. 79

قائمة الجداول

- الجدول رقم (1): حجم الشيكات المعادة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات 42

تقديم

يسرنا أن نقدم لكم الإصدار العاشر من التقرير السنوي لنظام المدفوعات في الأردن لعام 2025، والذي يأتي في إطار جهود البنك المركزي الأردني الرامية إلى تسليط الضوء على أبرز التطورات التنظيمية ومستويات الأداء التي شهدتها نظام المدفوعات الوطني ومكوناته خلال هذا العام.

يهدف هذا التقرير إلى توفير صورة شاملة وموثوقة عن الحالة الراهنة لقطاع المدفوعات في المملكة، ويُعد مرجعاً أساسياً للمعلومات والإحصاءات المتعلقة بأنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية، ويعكس واقع هذا القطاع الحيوي الذي يؤدي دوراً محورياً في تعزيز البنية التحتية للنظام المالي بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاشتمال المالي.

لقد شهدت أنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية خلال عام 2025 تطورات ملحوظة، وقد انعكس هذا التطور بشكل إيجابي على تقليل التكاليف التشغيلية لعمليات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، كما ساهم في تعزيز أمن وحماية المعاملات المالية الإلكترونية، الأمر الذي أسهم في تحسين تجربة المستخدمين النهائيين وزيادة الاعتمادية على وسائل الدفع الإلكترونية.

وفي سياق تحقيق الأهداف الوطنية والقطاعية، ساعدت هذه التطورات على تعزيز التوافقية والاعتمادية العالية لأنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية، بما يتوافق مع استراتيجيات البنك المركزي الأردني الرامية إلى دعم التحول الرقمي وتعزيز الاشتغال المالي في المملكة، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033 وبرنامجها التنفيذي. كما أن هذا التطور يساهم في وضع بيئة محفزة للابتكار المالي وتطوير التقنيات المالية الجديدة، بما يخدم مصالح القطاع المالي والمصرفي ويعزز قدرته على مواكبة التغيرات العالمية.

وفي الختام، يسرنا أن نؤكد أن التقرير متاح على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني عبر الرابط (www.cbj.gov.jo)، حيث يُعد مرجعاً هاماً للمختصين والمهتمين بقطاع المدفوعات، ويعكس حرص البنك المركزي على توفير المعلومات الدقيقة والشفافة لدعم السياسات الوطنية ذات الصلة في المملكة.

المحافظ

د. عادل الشركس

The page features a solid teal background. In the top-left and bottom-right corners, there are intricate geometric patterns. These patterns consist of interlocking squares and hexagons, some of which are filled with a lighter teal color, creating a complex, crystalline structure. Small yellow star-like shapes are scattered within these patterns.

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

شهد قطاع المدفوعات في المملكة الأردنية الهاشمية خلال عام 2025 تطورًا ملحوظًا في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات علاوة على أدوات وقنوات الدفع الإلكترونية، وذلك نتيجة للجهود المستمرة لتعزيز كفاءة السوق وتحقيق رؤى الاشتمال المالي ورؤية التكنولوجيا المالية والابتكار.

في إطار التطور التنظيمي

واصل البنك المركزي الأردني تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية لخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، بهدف تلبية متطلبات السوق الحالية والمستقبلية، وتعزيز دور الإشراف والرقابة على شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال لضمان حماية حقوق المستهلكين الماليين وتحقيق أعلى معايير الجودة والكفاءة. كما تم التركيز على تشجيع الابتكار في مجال المدفوعات الإلكترونية، وتعزيز الشفافية، ودعم شمول جميع فئات المجتمع في النظام المالي.

إذ تم في هذا السياق إصدار تعليمات الحوكمة المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2025/11) لتحل محل تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/10)، حيث أفرز التطبيق العملي بعض الصعوبات والتحديات التي واجهت شركات الدفع في الامتثال للتعليمات القديمة استجابة للمتطلبات العملية ومواكبة للمستجدات. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل تعليمات التدقيق الخارجي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/7) وذلك لتوحيد الإجراءات المعمول بها للقطاعات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي مع إعطاء الخصوصية فيما يتعلق بتنظيم عملية التدقيق الفني والتقني علاوة على مراعاة البنود المتعلقة بذلك والواردة في أحكام قانون الشركات النافذ وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 النافذ.

في إطار الإشراف والرقابة

بلغ عدد الشركات المرخصة لممارسة أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال 17 شركة، بعد ترخيص شركة واحدة خلال العام ذاته. كما بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة من البنك المركزي لإدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية 8 شركات.

المؤشرات الإحصائية

تعكس المؤشرات الإحصائية المتعلقة بأنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية واقع قطاع المدفوعات في الأردن، وتبين مدى التطور الذي يشهده القطاع، وتتناسب مع التوجهات الحديثة في هذا المجال. وفيما يلي أبرز هذه المؤشرات:

- نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)

تم تنفيذ 615.4 ألف أمر دفع عبر نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)، شملت الدينار الأردني والعملات الأجنبية وهي الدولار الأمريكي، والجنيه الاسترليني، واليورو.

- نظام إيداع وتسوية الأوراق المالية (DEPO/X)

بلغ حجم العمليات المتعلقة بتسهيلات السيولة النهارية وتسهيلات لأجل ليلة واحدة التي تم تنفيذها عبر النظام 84 أمر دفع، بقيمة إجمالية تقترب من 1.8 مليار دينار أردني، كما بلغت قيمة الإصدارات الأوراق المالية الحكومية خلال العام 2025 نحو 4.8 مليار دينار أردني، تم تنفيذها من خلال 40 مزاد. فيما بلغت قيمة الإصدارات بالدولار الأمريكي في السوق الأولي خلال عام 2025 ما قيمته 2.6 مليار دولار أمريكي تم تنفيذها من خلال 11 مزاد، أما عمليات السوق الثانوي فقد بلغت قيمتها 45.2 مليون دينار، في حين تم تنفيذ 3,462 أمر دفع عبر نافذة الإيداع لليلة واحدة بقيمة إجمالية تصل إلى 1,192 مليار دينار أردني.

- نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)

تم تنفيذ 12.2 مليون أمر دفع دائن عبر نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) بجميع العملات المعروفة على النظام، بما يشمل الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، واليورو.

- نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)

بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات 6.3 مليون شيك بقيمة تقارب 41 مليار دينار، فيما بلغت الشيكات المعادة 202.6 ألف شيك بنسبة 3.2% من العدد وبقيمة إجمالية 1.12 مليار دينار أردني، بنسبة 2.7% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة.

- نظام عرض ودفع الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom)

تم تنفيذ 75.4 مليون حركة دفع عبر نظام "إي فواتيركم" بقيمة إجمالية وصلت إلى 16 مليار دينار أردني، وشارك في النظام 685 جهة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة.

- نظام الدفع الفوري

بلغ عدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية 2.81 مليون، و2.13 مليون مستخدم للحسابات البنكية المرتبطة بنظام الدفع الفوري. أما على صعيد العمليات المالية، تم تنفيذ 270 مليون أمر دفع عبر النظام بقيمة إجمالية قدرها 26.3 مليار دينار أردني.

- أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية الإلكترونية

تم تنفيذ 2.3 مليون حوالة مالية عبر أنظمة الدفع الإلكترونية المدارة من قبل شركات الصرافة المرخصة في المملكة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.6 مليار دينار أردني.

- أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع بالبطاقات من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي

تم تنفيذ 263.4 مليون أمر دفع عبر أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع باستخدام أجهزة نقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATMs)، بقيمة إجمالية قدرها 7.7 مليار دينار أردني.

- أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية المعتمدة

تم تنفيذ 5.13 مليون حوالة مالية عبر أنظمة الدفع العالمية المعتمدة للتحويل المالي الإلكتروني بقيمة تقترب من 2.78 مليار دينار أردني. بالإضافة إلى نحو 369 مليون حركة دفع محلية ودولية المنفذة من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية التي تعمل على إدارة ومعالجة وتقاص وتسوية عمليات الدفع أو التحويل المنفذة بواسطة أدوات الدفع (البطاقات) بقيمة اجمالية 11.8 مليار دينار أردني.

- الشيكات

بلغ إجمالي عدد الشيكات البنكية المتداولة في المملكة 9.1 مليون شيك، بقيمة تقترب من 54.2 مليار دينار أردني، سواء عبر نظام المقاصة الإلكترونية أو من خلال التقديم والصرف نقدًا على "كاونتر" البنك.

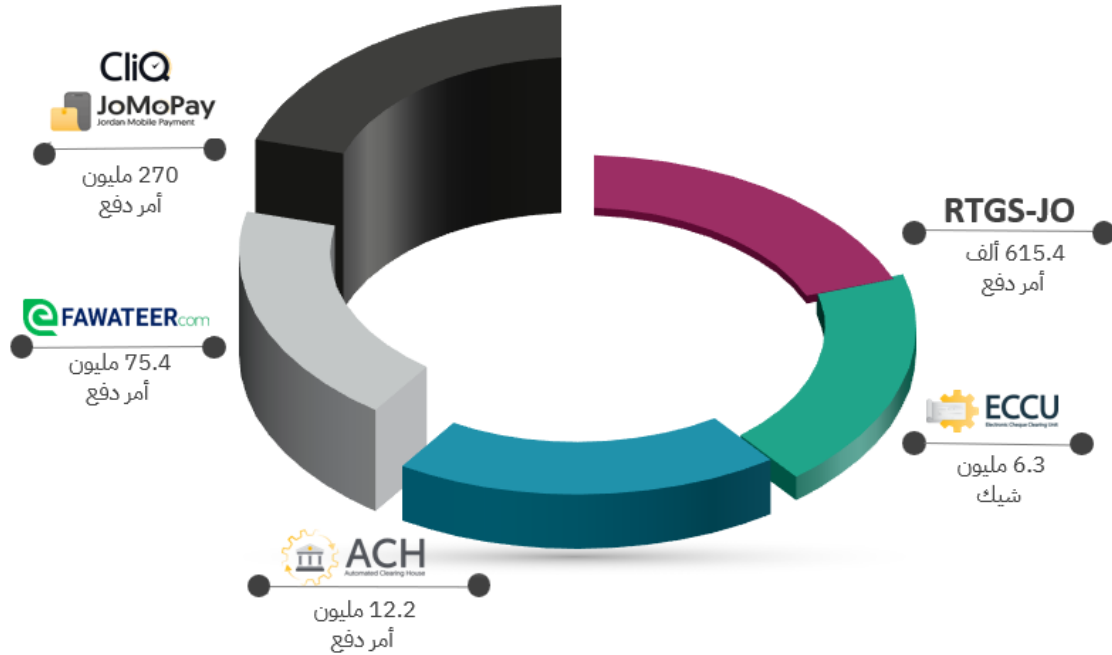
- بطاقات الدفع

بلغ عدد البطاقات الصادرة من قبل البنوك وشركات الدفع المرخصة 8.6 مليون بطاقة، وبلغ عدد حركات الدفع باستخدامها 484 مليون حركة بقيمة 28 مليار دينار أردني، منها 455 مليون حركة من قبل بطاقات البنوك المحلية بقيمة 27.1 مليار دينار، و30 مليون حركة من قبل شركات الدفع المرخصة بقيمة 554 مليون دينار، و43 مليون حركة من البطاقات الصادرة عن الجهات غير العاملة في المملكة بقيمة 2.1 مليار دينار.

- قنوات الدفع

شكلت الحركات عبر القنوات الإلكترونية للبنوك 88% من إجمالي الحركات، مقابل 12% للحركات النقدية عبر القنوات التقليدية. وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت المصرفي والموبايل المصرفي 5.4 مليون، كما تم تنفيذ خلالها 210.3 مليون أمر دفع بقيمة 66.1 مليار دينار أردني أي بزيادة نسبتها 70% في عدد أوامر الدفع و30% في القيمة مقارنةً بالعام السابق. كما تواجد 2,450 جهاز صراف آلي داخل المملكة، وقد تركز أكثرها خارج الفروع، منها 114 جهازاً يدعم تقنية (Biometric). وبلغ عدد نقاط البيع 109,301 نقطة، منها 74% مجهزة بتقنية رمز الاستجابة السريعة (QR)، فيما بلغ عدد التجار الذين يقبلون دفعاتهم عبر منصات التجارة الإلكترونية 2,652 تاجر، تم من خلالها إجراء 47 مليون حركة دفع بقيمة 796 مليون دينار. أما قنوات الدفع التقليدية، فبلغ عدد فروع البنوك العاملة في المملكة 860.

حركات الدفع المنفذة على أبرز أنظمة الدفع والتقاص والتسوية للعام 2025:



قيمة الحركات على الأنظمة

نظام التسويات الإجمالية الفوري	
2536 مليار دينار أردني	96.9 مليار دولار أمريكي
2381 مليون يورو	145 مليون جنيه استرليني

نظام غرفة التقاص الآلي 10 مليار دينار أردني 34 مليون يورو 468 مليون دولار أمريكي 4 مليون جنيه استرليني	نظام اللقاصة الإلكترونية للشيكات 41 مليار دينار أردني
نظام الدفع الفوري 26.3 مليار دينار أردني	نظام عرض ودفع الفواتير إلكترونياً 16 مليار دينار أردني

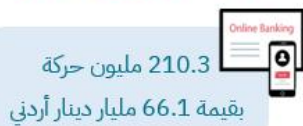
أدوات الدفع للعام 2025:



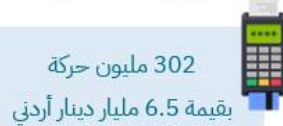
قنوات الدفع للعام 2025:



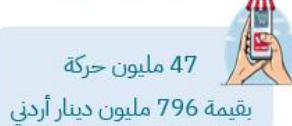
الإنترنت والموبايل المصرفي



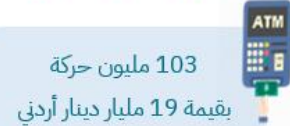
أجهزة نقاط البيع

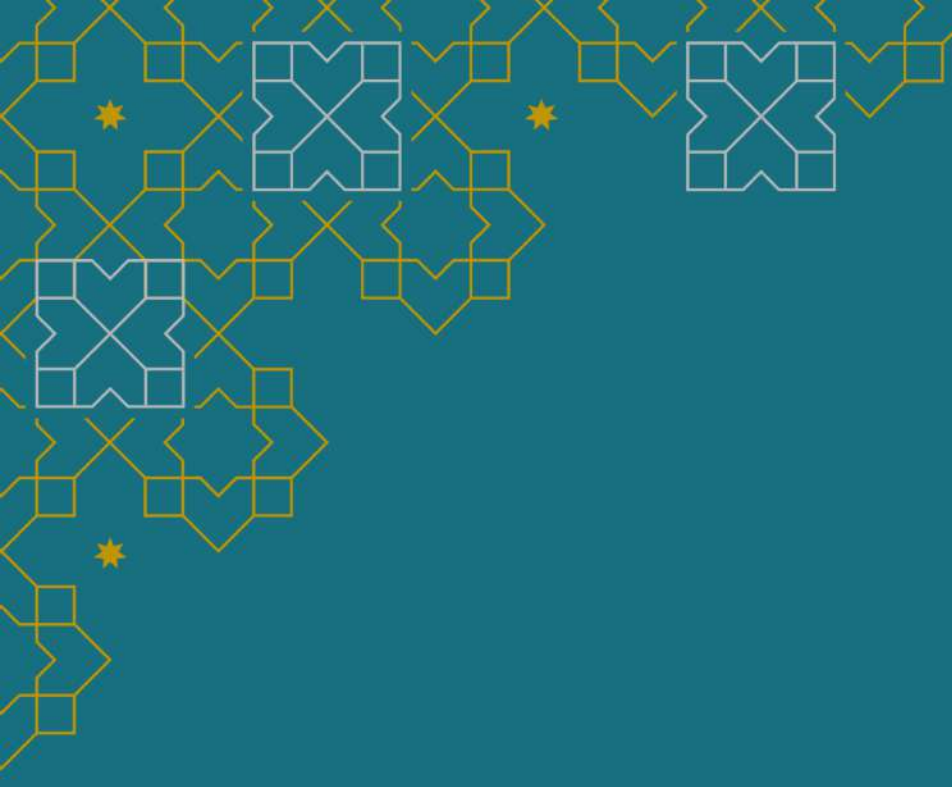


التجارة الإلكترونية



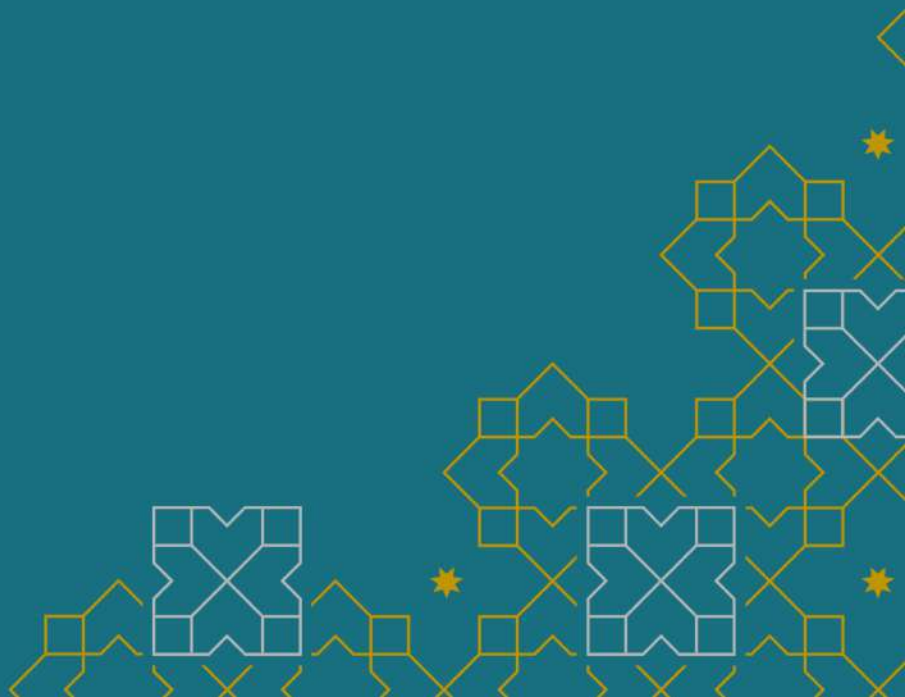
أجهزة الصراف الآلي



A decorative geometric pattern in the top-left corner, featuring a grid of squares and stars in yellow and white.

الفصل الأول

التطور التنظيمي والتشريعي
لنظام المدفوعات الوطني

A decorative geometric pattern in the bottom-right corner, featuring a grid of squares and stars in yellow and white.

الفصل الأول: التطور التنظيمي والتشريعي لنظام المدفوعات الوطني

مقدمة

واصل البنك المركزي خلال عام 2025 أداء دوره في الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، مستخدماً مجموعة من الأدوات والآليات التي تضمن فعاليتها واستدامته. ويهدف البنك المركزي من خلال تنظيم هذا القطاع إلى مواكبة التطورات السريعة التي يشهدها القطاع، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة وتحقيق التنافسية، مع الحرص على حماية حقوق المستهلكين الماليين. كما يسعى لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة، من خلال وضع إطار تنظيمي يواكب التقدم التكنولوجي المستمر ويضمن تنظيم الجهات التي تقدم خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في السوق الأردني، مع الالتزام بالتطورات التقنية الحديثة.

وفيما يلي، نستعرض أبرز التطورات التنظيمية والتشريعية التي شهدتها نظام المدفوعات الوطني ومكوناته خلال هذا العام، والتي تعكس التزام البنك المركزي بتطوير إطار الإشراف والرقابة وتعزيز قدراته في هذا المجال.

1.1 الأطر التنظيمية والتشريعية

1.1.1 تعليمات الحوكمة المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2025/11).

في الرابع من آب 2025، أصدر البنك المركزي تعليمات الحوكمة المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2025/11) لتحل محل تعليمات الحوكمة المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/10)، حيث أفرز التطبيق العملي بعض الصعوبات والتحديات التي واجهت شركات الدفع في الامتثال للتعليمات القديمة استجابة للمتطلبات العملية ومواكبة للمستجدات، وحرصاً على تبني البنك المركزي الأردني للممارسات الفضلى في مفهوم الحوكمة، الأمر الذي استدعى إصدار هذه التعليمات حيث تضمنت أبرز التعديلات التي تم معالجتها في التعليمات الجديدة على النحو التالي:

- استثناء الشركات المملوكة من مساهم واحد من تعيين الأعضاء المستقلين بشكل واضح وصريح من أحكام التعليمات بهذا الخصوص.
- إضافة مادة جديدة تفيد بضرورة قيام الشركة بمراعاة تمثيل المرأة في عضوية مجلس الإدارة.
- تم تعديل التعليمات ليصبح تشكيل وحدة التدقيق الداخلي إلزامياً إذ أن التعليمات القديمة لم تلزم الشركات بتشكيل وحدة تدقيق مستقلة والاكتفاء بما بتعيين وحدة تدقيق أو تعيين مدقق وفق طبيعة عمل الشركات وحجم

أعمالها، غير أن طبيعة عمل الشركات وحجم أعمالها تتطلب تشكيل وحدة تدقيق ولذلك تم إلزامهم بذلك، كما تم التعديل وتوسيع مهام وحدة التدقيق لتصبح أكثر شمولية .

- منعت التعليمات الجديدة مشاركة الإدارة العليا في مجلس الإدارة وتم إضافة بند صريح يفيد بذلك وذلك لضمان الحوكمة المؤسسية بالشكل الأمثل.

2.1.1 تعليمات معدلة لتعليمات التدقيق الخارجي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2025/8).

أصدر البنك المركزي في الخامس عشر من حزيران 2025، التعليمات المعدلة لتعليمات التدقيق الخارجي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/7) وذلك لتوحيد الإجراءات المعمول بها للقطاعات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي مع إعطاء الخصوصية فيما يتعلق بتنظيم عملية التدقيق الفني والتقني علاوة على مراعاة البنود المتعلقة بذلك والواردة في أحكام قانون الشركات النافذ وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 النافذ. حيث أن أبرز التعديلات جاءت على النحو التالي:

- تعديل نطاق التعليمات واستثناء البنوك وشركات الصرافة التي تزاوّل أنشطة الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال من تطبيق أحكام التعليمات والاكتفاء بإلزامهم بتطبيق الأحكام الخاصة بالتدقيق الفني والتقني لضمان التوافق بين التشريعات الصادرة عن البنك المركزي.
- تعديل عدد الشركاء المسؤولين ليصبح شريكين مسؤولين بدلا من ثلاث شركاء واشتراط خبرة المكتب في مجال تدقيق حسابات البنوك و/أو شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.
- إلغاء الشرط المتعلق باشتراك المكتبان القديم والجديد في عملية التدقيق في سنة التغيير، وإلغاء الشرط المتعلق بعدم تجاوز مدة عمل الشريك المسؤول عن تدقيق الحسابات عن أربع سنوات متتالية.

3.1.1 الأوامر الصادرة من البنك المركزي بخصوص تنظيم نظام المدفوعات الوطني

- أصدر البنك المركزي خلال عام 2025 عدداً من التعاميم التي تهدف إلى تنظيم وتطوير نظام المدفوعات الوطني، وتعزيز حماية المستهلكين الماليين، وتحقيق الاستدامة والشفافية في القطاع المالي. من أبرز هذه التعاميم:
- في 6 شباط 2025، أصدر البنك تعميم بخصوص إعادة ضبط عمولة خصم التاجر لقطاعي شحن المركبات الكهربائية والتجارة الإلكترونية لدى بيع الاونصات والليرات الذهبية حصراً رقم (3112/2/26)، حيث نظم عملية تحصيل عمولة خصم تاجر مقابل عمليات الدفع المنفذة بواسطة نقاط البيع المتواجدة لدى أصحاب محطات شحن المركبات

الكهربائية أو عن طريق إجراء التحويل الإلكتروني للأموال المباشر لهم عبر نظام الدفع الفوري "كليك" بحيث لا تتجاوز بحدها الأعلى قيمة (20) قرش، وكما تم السماح بإعادة تحميل عمولة خصم التاجر المحددة ضمن قطاع التجارة الإلكترونية بموجب التعميم رقم (6359/2/26) تاريخ 2023/3/29 على العميل مقابل عمليات الدفع الدولية المنفذة على نقاط البيع الخاصة بمواقع التجارة الإلكترونية لدى بيع الأونصات والليرات الذهبية حصراً.

- في 27 آذار 2025، أصدر البنك تعميماً آخر موجه إلى كافة البنوك العاملة في المملكة وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المشاركين على نظام كليك ومدير نظام الدفع الفوري كليك رقم (6012/2/26)، بخصوص إلزامية تقديم خدمة "دفع الحوالات المالية العابرة للحدود والواردة للمملكة" للعملاء المستفيدين منها بالاعتماد على البنية التحتية لنظام الدفع الفوري (كليك) وفق ثلاثة نماذج وهي من خلال (فروع البنوك الأعضاء للنظام خارج المملكة، بنوك دولية مراسلة و/أو جهات توفر خدمات التحويل الدولي، ربط شركات الصرافة المرخصة في المملكة/شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بشكل غير مباشر).

- وأخيراً، في 16 كانون الثاني 2025، أصدر البنك تعميماً رقم (1228/1/26) موجهاً إلى كافة مديري أنظمة الدفع والتقاص والتسويات بخصوص الإلتزام بتطبيق مبادئ البنى التحتية لأسواق المال كل بما ينطبق عليه من مبادئ حسب طبيعة عمله، بالإضافة إلى الإلتزام بما جاء في إطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ على أن تتم عملية التقييم للإلتزام بهذه المبادئ بشكل دوري، وحيث تضمن هذا التعميم المعايير التي قام البنك المركزي باعتمادها لتصنيف أنظمة الدفع العاملة في المملكة ذات الأهمية النظامية، والتي بناء عليها قام البنك المركزي بإعادة النظر بتصنيف الأنظمة العاملة في المملكة إلى تصنيفين: الأنظمة ذات الأهمية العالية، والأنظمة ذات الأهمية على مستوى النظام.

القوانين والأنظمة

قانون المعاملات الالكترونية رقم (15) لسنة 2015

قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته

نظام الدفع والتحويل الالكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 والتعليمات الصادرة بمقتضاه لخدمات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال

التعليمات

- تعليمات حماية المستهلك المالي.
- تعليمات تنظيم إجراءات اعرف عميلك والتعامل معه إلكترونياً.
- تعليمات التسويات النقدية للوفات التقاص من خلال RTGS-JO لمديري أنظمة الدفع الالكترونية.
- تعليمات مراقبة الإمتثال.
- التعليمات المعدلة لتسعين استخدام نظام RTGS-JO ونظام ACH وتسعين أوامر الدفع الخارجية بالعملات الأجنبية.
- تعليمات المصلحة المؤثرة.
- تعليمات تنظيم إجراءات عمل الخدمات المالية المفتوحة.
- تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية.
- تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تعليمات رسوم الترخيص.
- متطلبات رأس المال.
- تعليمات الحوكمة المؤسسية.
- تعليمات فتح الفروع والمكاتب.
- تعليمات اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية.
- تعليمات الإسناد الخارجي الفني والتقني.
- المتطلبات الفنية والتقنية.
- تعليمات السماح للشركات الأجنبية بمزاولة أنشطة الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.
- تعليمات الضمانات المالية.
- تعليمات التعامل مع الوكلاء.
- تعليمات أجهزة الصراف الآلي.
- تعليمات التدقيق الخارجي.
- متطلبات تقديم خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها.

2.1 الترخيص / الاعتماد

واصل البنك المركزي خلال عام 2025 جهوده في تنظيم وتطوير نظام المدفوعات الوطني، استناداً إلى نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، من خلال دراسة طلبات الشركات والبنوك وشركات الصرافة الراغبة في مزاوله أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني، والتي تشمل تقديم خدمات الدفع والتحويل والتقص الإلكتروني للأموال، بالإضافة إلى إصدار أدوات الدفع الإلكتروني وإدارتها، واعتماد أنظمة الدفع العالمية.

1.2.1 شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال

بلغ عدد الشركات المرخصة لممارسة أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال 17 شركة بنهاية عام 2025، مع ترخيص شركة واحدة خلال العام ذاته، مما يعكس توسعاً مستمراً في هذا القطاع الحيوي، ويعزز من تنوع الخيارات المقدمة للمستخدمين والشركات على حد سواء، من خلال تقديم حلول مبتكرة وفعالة لتحويل الأموال ودفع المطالبات المالية إلكترونياً. وفيما يلي ملخص عن الشركة الجديدة والأنشطة التي تم ترخيصها لممارستها:

- **شركة مسك لخدمات الدفع:** وهي شركة مساهمة خاصة محدودة تأسست عام 2024 حصلت على الترخيص

من البنك المركزي بتاريخ 2025/06/25 كمقدم خدمات دفع وفقاً لنظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 لزاوله نشاط إصدار أدوات الدفع الدائنة وإدارتها "وفق أحكام الشريعة الإسلامية".

كما قامت بعض الشركات بتوسيع نطاق أعمالها من خلال الحصول على تراخيص لممارسة غايات إضافية خلال عام 2025 وخاصة بخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وكما يلي:

- **شركة نتورك إنترناشيونال سيرفيسز ليمتد- الأردن (NI):** هي شركة مساهمة خاصة محدودة تأسست عام

1998، تم ترخيصها كمدير نظام ومقدم خدمة دفع من قبل البنك المركزي بتاريخ 10/09/2019 بموجب نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، وبالإضافة إلى الأنشطة المرخص لها بمزاوولتها سابقاً فقد تم بتاريخ 2025/4/10 منح الشركة الترخيص لزاوله نشاط إصدار أدوات الدفع وإدارتها باستثناء أدوات الدفع المدينة من خلال منح رموز تعريفية (Bank Identification Numbers) ضمن نطاق الرعاية الخاصة (Bin Sponsorship) حصراً للمؤسسات المالية المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني لإصدار أدوات الدفع وإدارتها وفق الترخيص الممنوح لها من البنك المركزي.

2.2.1 شركات الصرافة كمدرء أنظمة الدفع الإلكترونية

بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة كمدير ومشغل لنظام دفع إلكتروني لتنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية 8 شركات خلال عام 2025، حيث لم يتم ترخيص أي شركة صرافة جديدة كمدير ومشغل نظام دفع إلكتروني خلال هذا العام.

3.2.1 الأنظمة العالية

في إطار سعي البنك المركزي المستمر لتعزيز منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني في المملكة، أصدر تعليمات اعتماد الأنظمة العالية رقم (2020/3) والتي تلزم الجهات الخارجية المالكة لأنظمة دفع عالية وتقدم خدماتها في السوق الأردني، بالتقدم لاعتماد أنظمتها من قبل البنك المركزي قبل تقديم خدماتها عبر مقدمي خدمات الدفع المرخصين في المملكة، حيث بلغ عدد الأنظمة المعتمدة كما هو بنهاية عام 2025؛ 23 نظاماً.

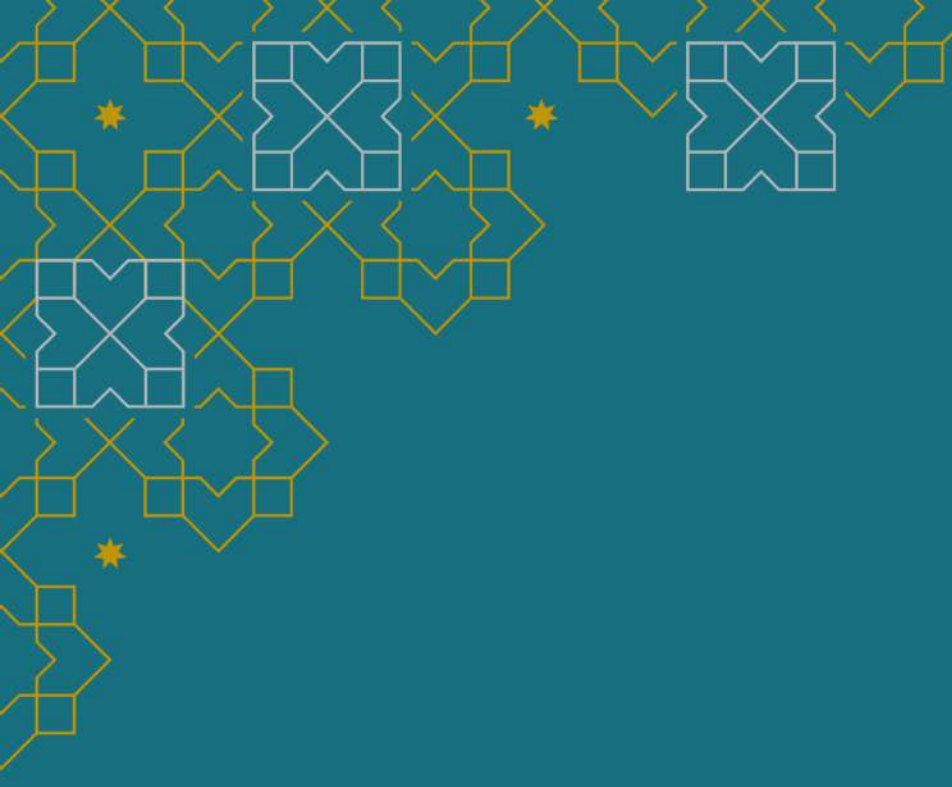
الشكل رقم (1): نظرة عامة حول شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة، مصنفة حسب الغاية للعام 2025.



3.1 الاتجاهات الحديثة في المدفوعات الالكترونية

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي، بات القطاع يشهد ظهور نماذج أعمال حديثة تُعيد تشكيل طبيعة الخدمات المالية والمصرفية التقليدية. ومن أبرز هذه النماذج نموذج المصرفية كخدمة (Banking as a Service)، الذي بات يستأثر باهتمام متزايد من قبل البنوك والجهات التنظيمية والشركات التقنية على حد سواء، لا سيما مع تنامي الطلب على خدمات مالية أكثر سهولة وسرعة وشمولية. وتكمن قيمة هذا النموذج في أن البنوك تمتلك بنية تحتية متينة ومرخصة تنظيميًا تُمكنها من أن تكون الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها شركات التكنولوجيا المالية الصغيرة لبناء نماذج أعمالها، إذ تتسم هذه الشركات في كثير من الأحيان بطموحات ابتكارية كبيرة، غير أنها تفتقر إلى البنية التحتية والتراخيص اللازمة لتقديم خدماتها بشكل مباشر؛ وهنا يأتي دور البنوك في سدّ هذه الفجوة من خلال منحها الوصول إلى منظومتها المالية والتقنية عبر واجهات برمجة التطبيقات (APIs)، مما يُفضي إلى نموذج شراكة يخدم كلا الطرفين ويخدم في نهاية المطاف المستهلك النهائي.

تُعدّ المصرفية كخدمة نموذج أعمال مبتكر تقوم فيه البنوك المرخصة بمنح الشركات غير المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية (Fintech) إمكانية الوصول إلى بنيتها التحتية وخدماتها عبر واجهات برمجة التطبيقات (APIs) مقابل رسوم محددة. تستخدم هذه الشركات الوصول المُمنوح لها لإضافة خدمات مالية متنوعة إلى منتجاتها الحالية، كفتح حسابات الودائع وإصدار بطاقات الدفع، دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص مصرفي خاص بها. يفتح هذا النموذج أمام البنوك فرصًا واسعة لزيادة إيراداتها وتوسيع قاعدة عملائها، في حين يُخفّض على الشركات التقنية تكاليف التطوير والوقت المطلوب للوصول إلى السوق، كما يصب في مصلحة المستهلك النهائي من خلال توفير خيارات أوسع وأسعار أكثر تنافسية. في المقابل، يترافق هذا النموذج مع مجموعة من المخاطر التي تطل جميع الأطراف المعنية، أبرزها مخاطر الإمتثال التنظيمي المتعلقة بمتطلبات التعرف على العميل ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية البيانات، وكذلك مخاطر الأمن السيبراني التي تشمل اختراق البيانات والهجمات الإلكترونية والثغرات في واجهات برمجة التطبيقات، إضافة إلى مخاطر الأطراف الثالثة والسمعة والاستمرارية التشغيلية والمخاطر المالية. ولواجهة هذه التحديات، يجب على البنوك اتخاذ إجراءات استباقية تشمل إجراء العناية الواجبة الدقيقة مع شركات التكنولوجيا المالية، وضمان الإمتثال التنظيمي المستمر، والحرص على المراقبة المستمرة للمعاملات والأنشطة وفق ما تقتضيه الأطر التنظيمية، لا سيما أن البنوك تبقى المسؤولة أمام الجهات التنظيمية عن كل خدمة تُقدّم عبر منصاتها بغض النظر عن الطرف الذي يتولى تقديمها فعليًا.

A decorative geometric pattern in the top-left corner of the page. It features a complex arrangement of yellow and white lines forming a grid-like structure with various geometric shapes, including squares and hexagons. Some squares are filled with a white 'X' pattern. There are also small yellow star-like shapes interspersed within the pattern.

الفصل الثاني

التطورات الحاصلة
في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات

A decorative geometric pattern in the bottom-right corner of the page. It features a complex arrangement of yellow and white lines forming a grid-like structure with various geometric shapes, including squares and hexagons. Some squares are filled with a white 'X' pattern. There are also small yellow star-like shapes interspersed within the pattern.

الفصل الثاني: التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات

مقدمة

شهد القطاع المالي والمصرفي الأردني في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في البنية التحتية لأنظمة الدفع والتقاص والتسوية، حيث برزت أهمية هذه الأنظمة كعناصر أساسية لضمان تسوية المعاملات المالية بأمان وفعالية عالية. إذ تساهم هذه الأنظمة في تعزيز ثقة المستهلكين، وتسهيل توزيع الموارد المالية بشكل أكثر عدلاً، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز من استقرار القطاع المالي بشكل عام.

في سياق سعي البنك المركزي الأردني لضبط المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، أصبح تطوير هذه الأنظمة محور اهتمام رئيسي متأصل في مهامه الرئيسية، كونها تؤدي دورًا هامًا في تقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التسوية، وتسهيل تدفق السيولة في الأسواق المالية. وتُعد الأنظمة الفعالة مكونًا أساسيًا في تقديم خدمات مالية متطورة ومبتكرة، الأمر الذي يجعل من إشراف البنك المركزي ضرورة لضمان توافقها مع المعايير الدولية وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

كما يتحمل البنك المركزي الأردني مسؤوليات متعددة تتعلق بأنظمة الدفع والتقاص والتسوية. فهو من جهة يستخدم هذه الأنظمة لتنفيذ مهامه كسلطة نقدية، من خلال تسوية عمليات السوق المفتوحة والمعاملات المالية الخاصة بالبنك المركزي وعملائه من المؤسسات الحكومية، ويعمل على إدارة وتقديم خدمات التسوية للأعضاء المشاركين في أنظمة مدفوعات التجزئة، مع توفير البنية التحتية اللازمة لضمان استمرارية العمليات بكفاءة.

إضافة إلى ذلك، يولي البنك المركزي الأردني أهمية كبيرة لتطوير وتحسين أنظمة الدفع، من خلال تعزيز متانة التكنولوجيا والبنية التحتية، وخفض التكاليف التشغيلية، مع التركيز على ضمان أعلى مستويات الأمان والتوافرية للأنظمة. ويأتي ذلك في إطار التزام البنك المركزي بضمان حماية النظام المالي من المخاطر، بما في ذلك الاحتيال والاختراق، عبر اعتماد أحدث معايير الأمان والتكنولوجيا الحديثة.

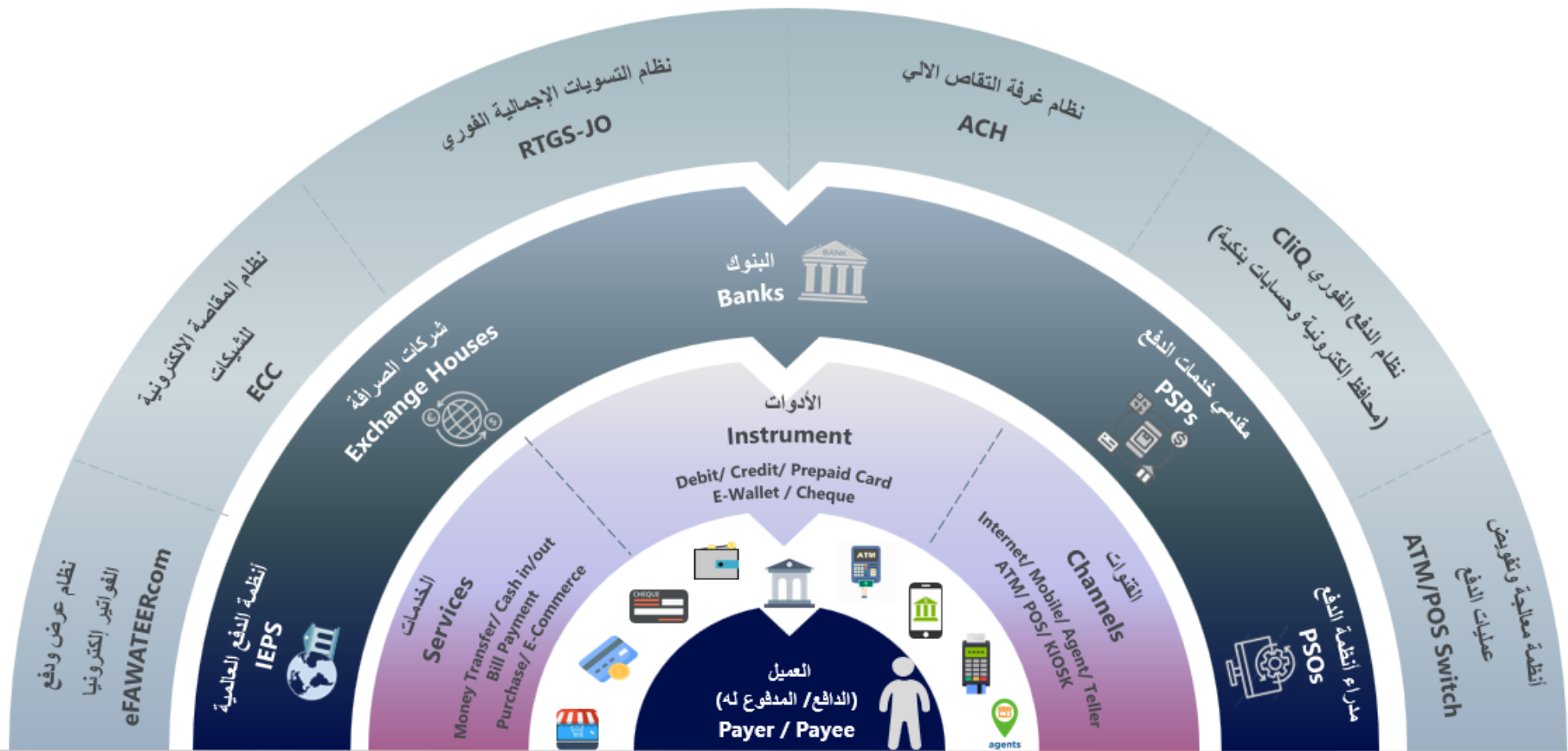
يؤدي البنك المركزي الأردني دورًا محوريًا في إدارة المخاطر المرتبطة بأنظمة الدفع، من خلال تطبيق المعايير الدولية في مجال إدارة المخاطر وأبرزها مبادئ البنى التحتية لأسواق المال (PFMIs)، وضمان كفاءة الأنظمة وأمانها لا سيما الأنظمة التي تصنف أنها ذات أهمية نظامية أو حرجية. ويهدف ذلك إلى تعزيز استقرار الأنظمة المالية، وتفادي أي مخاطر قد تؤثر على استمرارية العمليات وثقة المستخدمين.

إن تطوير أنظمة الدفع والتقاص والتسوية يساهم في رفع كفاءة وأمان نظام المدفوعات الوطني بكافة مكوناته (انظر الشكل رقم (2))، وصولاً إلى المساهمة في تعزيز استقرار النظام المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورفع مكانة

الأردن كمركز مالي إقليمي. كما يعزز من قدرة القطاع المالي على تلبية احتياجات السوق، ويحفز النمو الإقتصادي عبر تقليل التكاليف وتحسين كفاءة العمليات المالية.

إذًا، يتضح أن التطورات في نظام المدفوعات الوطني ومكوناته تمثل ركيزة أساسية لتعزيز استقرار القطاع المالي، ودعم النمو الإقتصادي، وجذب الاستثمارات. ويبقى دور البنك المركزي الأردني محورياً في تنفيذ السياسات والتشريعات، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وإدارة المخاطر بشكل فعال، لضمان استمرارية وفعالية هذه الأنظمة في خدمة الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (2): مكونات نظام المدفوعات الوطني في المملكة.



1.2 على صعيد أنظمة المدفوعات كبيرة القيمة (LVPS)

وتعرف أيضاً باسم أنظمة مدفوعات الجملة (WPS) وهي الأنظمة المستخدمة لتسوية التحويلات المالية ذات القيمة وتتمثل مدفوعات الجملة بحركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال التي تتم بشكل إجمالي وعلى أساس حركة بحركة (الحركة تمر بمرحلة التسوية فقط) بحيث يتغير رصيد حساب التسوية بعد كل حركة دفع. عدد هذه الحركات قليل نسبياً إذا ما قورنت بمدفوعات التجزئة إلا أن مبالغ هذه الحركات عادة ما تكون كبيرة.

حيث تتمتع تلك الأنظمة حسب ما أشار إليه بنك التسويات الدولي بثلاث خصائص رئيسية من حيث تشغيل النظام وآلية التسوية وحجم الحركات التي تتم من خلال هذه الأنظمة؛ حيث تعالج أنظمة الدفع الكبيرة أو الجملة (WPS) المدفوعات ذات القيمة الكبيرة والمدفوعات ذات الأهمية أو المستعجلة، وعادة ما تكون هذه المدفوعات بين البنوك، ويمكن أن تشمل أيضاً كيانات مالية أخرى.

يتم تشغيل معظم أنظمة الدفع كبيرة القيمة أو الجملة (WPS) من قبل البنك المركزي وتسوية المدفوعات على أساس فوري؛ نظراً لأهميتها علماً بأن هذه الأنظمة تخضع للمعايير العالمية للبنى التحتية للأسواق المالية، وعادة ما يكون للمشاركين في أنظمة الدفع كبيرة القيمة أو الجملة (WPS) حسابات لدى البنك المركزي. كما تخضع هذه الأنظمة للإشراف والرقابة من قبل البنوك المركزية والوكالات سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو القطاع العام.

الشكل رقم (3): ترابط أنظمة الدفع الكبيرة مع بعضها ومع الأنظمة الأخرى.



1.1.2 نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)

الإطار النظري

يعتبر نظام التسويات الإجمالية الفوري في الأردن (RTGS-JO) أحد الركائز الأساسية للبنية التحتية المالية في المملكة، والذي تم إطلاقه في عام 2002، إذ يُعد من أبرز الأنظمة التي تضمن كفاءة وسرعة وموثوقية عمليات الدفع والتسوية المالية. كما يُعد نظاماً مركزياً يديره البنك المركزي الأردني، ويعمل على ربط كافة البنوك العاملة في المملكة إلى جانب أنظمة الدفع الإلكتروني والتقاص في المملكة، مما يعزز من استقرار السوق المالي ويُسهم في رفع مستوى الثقة في النظام المالي الأردني.

تم تصميم نظام (RTGS-JO) ليعمل على أساس فوري، إجمالي ونهائي، حيث تنفذ أوامر التحويل الدائنة بشكل مباشر وموثوق، مع ضمان أن عمليات التسوية تتم بشكل نهائي، مما يقلل من مخاطر الإئتمان والتسوية. ويُتيح النظام تسوية نتائج ملفات تقاص مدفوعات التجزئة عبر حسابات التسوية المركزية المرتبطة بالنقد المودع من قبل البنوك لدى البنك المركزي، إضافة إلى تسوية الأثر المالي لعمليات إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة المنفذة بواسطة نظام إيداع وتسوية الأوراق المالية (DEPO/X) المملوك والمدار من قبل البنك المركزي الأردني.

وفي آذار 2015، قام البنك المركزي الأردني بتطوير النسخة الجديدة من النظام، ليصبح الأول إقليمياً والثاني عالمياً وفقاً للاعترافات الدولية، مع مراعاة جميع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال. إذ تم تزويد النظام بأحدث التقنيات التكنولوجية، كما يدعم العمل بأربع عملات رئيسية هي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، واليورو، بهدف تعزيز مرونة وكفاءة النظام المالي الأردني.

يرتبط نظام (RTGS-JO) بشكل إلزامي مع جميع البنوك العاملة في المملكة عبر شبكة سويفت العالمية، ويرتبط إلكترونياً مع حساباتها المركزية لدى البنك المركزي، إضافة إلى مركز إيداع الأوراق المالية ومنصة بى. ويتيح ذلك للأعضاء تنفيذ عمليات التحويل والتسوية بكفاءة عالية وأمان، مع التوافق التام مع المعايير الدولية.

يتم تقسيم يوم العمل في نظام التسويات الإجمالية الفوري إلى فترتين رئيسيتين هما:

- **فترة تبادل العمليات:** تتيح استقبال وتسوية جميع أنواع العمليات المالية التي تؤثر على حسابات التسوية، إضافة إلى عمليات الإستعلام من قبل أعضاء النظام، مما يسهل عملية إدارة تدفق الأموال.
- **فترة السيولة:** تبدأ بعد انتهاء فترة تبادل العمليات، حيث لا يُسمح بتنفيذ أوامر دفع جديدة إلا وفق شروط محددة يعلنها البنك المركزي، ويتم خلالها تنفيذ عمليات البنك المركزي، ومنها تنفيذ عمليات إرجاع السيولة النهارية بشكل آلي، وتفعيل إجراءات نهاية اليوم لتسوية العمليات العالقة وإلغاء الأوامر غير المنفذة، بهدف ضمان استقرار العمليات المالية.

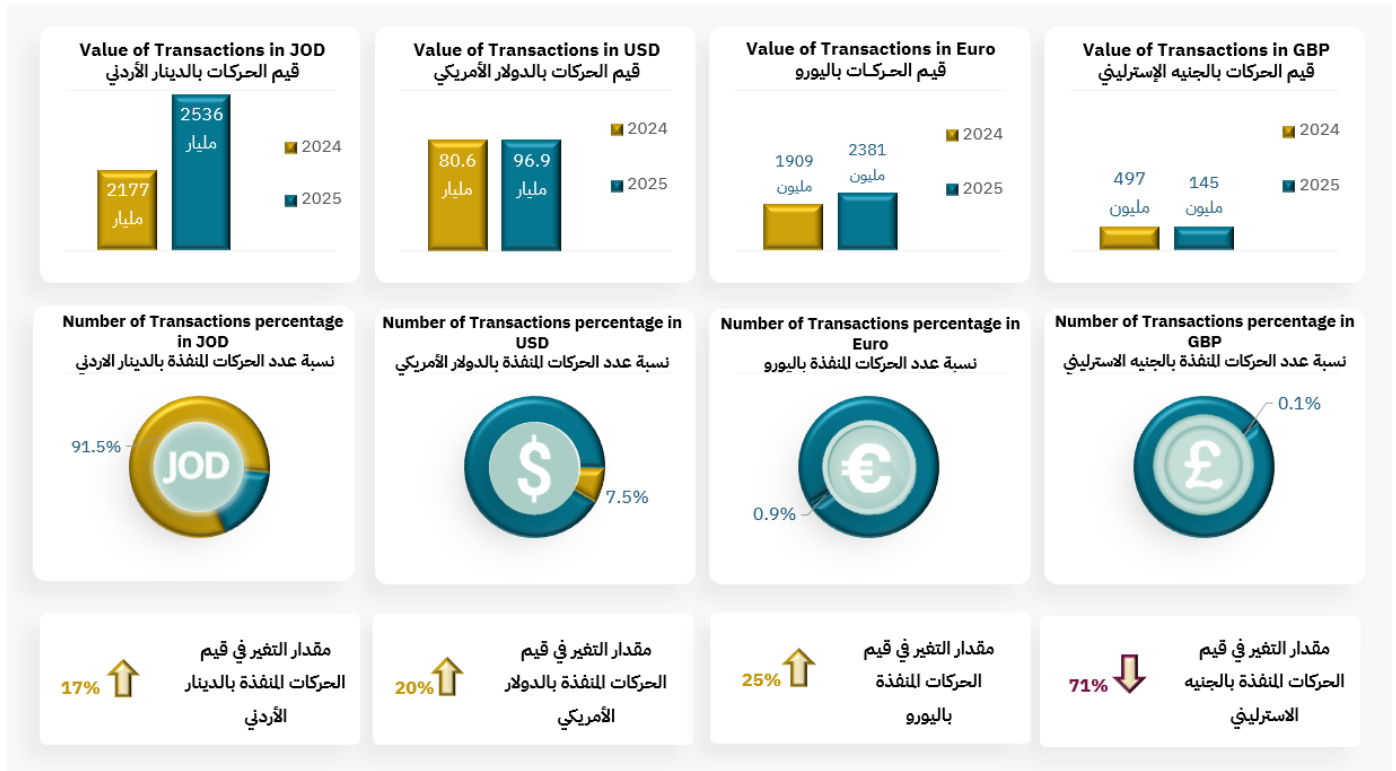
أما المكاسب التي يوفرها النظام على المستوى العام فتتلخص في تحسين كفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التوقف عن الاعتماد على العمليات الورقية، مما ساعد على تقليل الأخطاء وتسريع عمليات التنفيذ. كما أتاح تنفيذ أوامر الدفع بسرعة ودقة مع ضمان التسوية النهائية، مما عزز من ثقة المستخدمين في النظام المالي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم النظام في تحسين إدارة السيولة والأموال لدى البنوك، الأمر الذي أدى إلى تعزيز كفاءة سوق ما بين البنوك وتنشيطه. كما ساعد النظام في تقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التسوية، مما أسهم في تعزيز استقرار النظام المالي ودعم استمرارية العمليات المالية الكبيرة القيمة، وهو ما يعكس مدى تطوره وفعالته كأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في المملكة.

الإطار الإحصائي

شهد نظام (RTGS-JO) منذ انطلاقه في عام 2002 نمواً تدريجياً وملحوظاً في عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة بواسطته، حيث تأثر هذا النمو بعدة عوامل رئيسية على مدى السنوات، من بينها تطور النشاط المصرفي بين البنوك خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، بالإضافة إلى قرار البنك المركزي بالسماح بتنفيذ أوامر الدفع بعدة عملات أجنبية، كما ساهم تقليص الفترات الزمنية المحددة لتسوية الأموال في السوق المحلي في تعزيز النشاط الإقتصادي، حيث لوحظ بداية عام 2016 تراجع في عدد الحركات على النظام، نتيجة لإطلاق نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)، الذي يُستخدم لتحويلات البنوك بقيم منخفضة ولكن بعدد أكبر مقارنة بنظام (RTGS-JO).

في عام 2025، بلغ عدد أوامر الدفع المنفذة عبر النظام 615,431 أمر دفع بجميع العملات المعروفة على النظام، محققاً ارتفاعاً نسبته 8.3% مقارنة بعام 2024، حيث بلغ عدد الأوامر المنفذة 568,003 أمر دفع. وشمل ذلك العمليات الخاصة بالبنك المركزي الأردني، وأوامر الدفع الثنائية بين البنوك، وعمليات تسوية الحركات المالية في السوق الثانوي للأوراق المالية.

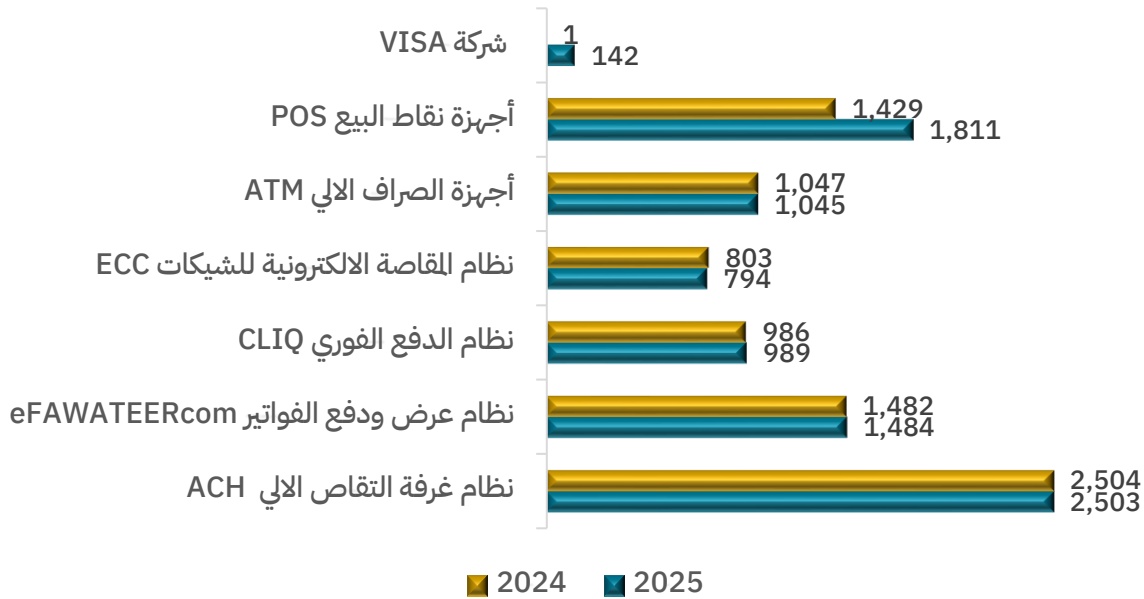
الشكل رقم (4): عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام (RTGS-JO) للأعوام 2024-2025.



وبخصوص توزيع أوامر الدفع حسب العملات، فإن الدينار الأردني احتل المرتبة الأولى بنسبة 91.5% من إجمالي الأوامر المنفذة، وذلك كونه العملة الأساسية للنظام، يليه الدولار الأمريكي بنسبة 8.9% من الأوامر بالعملات الأجنبية، ثم اليورو، وأخيرًا الجنيه الإسترليني الذي جاء في المرتبة الأخيرة.

وفيما يخص أوامر الدفع التي تم تنفيذها لصالح بورصة عمان، فقد بلغت 6,424 أمر دفع بقيمة إجمالية قدرها 517 مليون دينار أردني، مسجلة ارتفاعاً قدره 207 مليون دينار، أي بنسبة 67%، مقارنة بعام 2024 حيث تم تنفيذ 7,000 أمر دفع بقيمة 310 مليون دينار. أما على مستوى ملفات التقاص، فقد تم خلال عام 2025 تسوية حوالي 8,768 ملف تقاص، منها 6,642 بعملة الدينار الأردني، و2,126 بعملة أخرى معرفة على النظام، مقارنة بـ 8,252 ملف تقاص خلال عام 2024، أي بنمو نسبته 6%. ويعكس هذا الارتفاع بشكل رئيسي توجهات البنك المركزي الأردني لتمكين المؤسسات المالية من إدارة سيولتها بشكل أكثر كفاءة، وتعزيز أداء سوق المدفوعات والتقاص، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتعظيم كفاءة الأداء المالي في السوق الأردني.

الشكل رقم (5): عدد ملفات التقاص التي يتم تسويتها على نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO) للأعوام 2024-2025.



وفيما يخص أوامر الدفع العابرة للحدود المرتبطة بربط نظام التسويات الإجمالية الفوري الأردن (RTGS-JO) منصة بُنى للمدفوعات العربية¹ فقد بلغ عدد أوامر الدفع المنفذة خلال العام 2,495 أمر دفع بقيمة إجمالية قدرها 172 مليون دينار أردني، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 1.77%، مقارنة بعام 2024 حيث تم تنفيذ 2,085 أمر دفع بقيمة 62 مليون دينار.

أهم المخاطر التي يحد منها النظام

- يهدف نظام (RTGS-JO) إلى الحد من مجموعة من المخاطر الرئيسية التي قد تؤثر على كفاءة واستقرار عمليات الدفع والتسوية المالية في المملكة. من بين هذه المخاطر، تأتي مخاطر السيولة والتسوية التي يسعى البنك المركزي إلى التحكم بها بشكل مستمر، حيث يعمل على ضمان توفر السيولة الكافية للمشاركين في النظام لتسهيل عمليات الدفع والتسوية وتقليل مخاطر عدم التمكن من إتمام العمليات بشكل نهائي. ففي عام 2025، بلغ عدد اتفاقيات إعادة الشراء النهارية 81 اتفاقية بقيمة إجمالية بلغت 1.67 مليار دينار أردني، مقابل 91 اتفاقية بقيمة 1.15 مليار دينار خلال عام 2024، مما يدل على تحسن ملحوظ في إدارة السيولة لدى البنوك، حيث ارتفعت

¹ منصة بُنى للمدفوعات العربية هي نظام للمدفوعات عبر الحدود، يحظى بدعم البنوك المركزية العربية ومملوك بالكامل من قبل صندوق النقد العربي. تهدف منصة بُنى للمدفوعات العربية إلى تمكين المؤسسات المالية في المنطقة العربية وخارجها بما في ذلك المصارف المركزية والتجارية، من إرسال واستقبال المدفوعات بالعملة العربية والدولية بصورة آمنة وموثوقة وبتكلفة مناسبة وفعالية عالية.

قيمة الاتفاقيات بنسبة 46%، وبلغ المتوسط اليومي لقيم هذه الإتفاقيات حوالي 6.8 مليون دينار، مما يتيح للبنوك إمكانية إجراء التحويلات على النظام دون مواجهة مخاطر التسويات.

- أما المخاطر التشغيلية، فهي تتعلق بضمان استمرارية عمل النظام بكفاءة ودون انقطاعات، سواء في الظروف الطبيعية أو في حالات الطوارئ. ومن هنا، يولي البنك المركزي أهمية كبيرة لعملية إدارة استمرارية العمل، حيث يهدف إلى الحفاظ على نسبة استمرارية تصل إلى 99.9%، وقد حقق النظام خلال العام 2025 نسبة استمرارية بلغت 99.99%، متجاوزاً الهدف المحدد، الأمر الذي يعكس قدرة النظام على العمل بكفاءة عالية واستعداده لمواجهة الظروف غير المتوقعة.

2.2 على صعيد أنظمة تسوية الأوراق المالية (SSS)

تعد أنظمة تسوية الأوراق المالية (SSS) من الأنظمة ذات الأهمية النظامية، حيث تؤدي دوراً محورياً في تحديد الحقوق والإلتزامات الناشئة عن عمليات تداول الأوراق المالية. فهي تعمل على تغطية المراكز المالية الناتجة عن عمليات الشراء والبيع، بما يشمل عمليات الخصم والإضافة، وفقاً لما تم تنفيذه من عمليات تداول. يهدف هذا النوع من الأنظمة إلى الحد من المخاطر المرتبطة باستلام وتسليم الأوراق المالية والقيم النقدية بين شركات الوساطة المالية، وذلك من خلال تنفيذ عمليات المقاصة والتسوية بشكل فعال وآمن. كما تساهم في ضمان نقل ملكية الأوراق المالية في أوقات محددة، مما يعزز كفاءة سوق الأوراق المالية، ويقلل من المخاطر التشغيلية والنظامية، ويساعد على استقرار السوق المالي، ورفع مستوى الثقة بين المشاركين فيه.

1.2.2 نظام إيداع وتسوية الأوراق المالية (DEPO/X)

الإطار النظري

يُعتبر نظام (DEPO/X) نظاماً إلكترونياً متكاملًا لإدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة ويتبع للبنك المركزي الأردني، ويختص بتسجيل وتسوية الأوراق المالية الحكومية. يهدف النظام إلى تعزيز كفاءة عمليات التداول والتسوية للأوراق المالية الحكومية، حيث يتكامل بشكل فعال مع نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)، مما يتيح للبنوك إمكانية التداول في الأوراق الحكومية عبر عمليات البيع والشراء بشكل مرّن وآمن.

يحتفظ النظام بسجل أساسي يوثق ملكية الأوراق المالية ومعاملات التسوية، ويستند في ذلك على تعليمات المشاركين الصادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات المصدرة المؤهلة الأخرى، مما يضمن دقة البيانات وموثوقيتها. كما يتيح للمشاركين تشغيل حساباتهم الخاصة أو حسابات عملائهم على مستوى فردي، مما يُعزز من مرونة إدارة المحافظ المالية. ويُنفذ النظام عمليات التسوية على أساس "التسليم دون الدفع (DvF)" أو "التسليم مقابل الدفع

(DVP)، ويتم الربط مع نظام (RTGS-JO) لضمان نهائية التسوية وفقاً لتوصيات لجنة المدفوعات والبنى التحتية لأسواق المال (CPMI). كما يهدف هذا النظام إلى تحسين إدارة الدين العام، وتقليل مخاطر التسوية، وتعزيز الشفافية والكفاءة في سوق الأوراق المالية الحكومية، مما يدعم الاستقرار المالي ويعزز الثقة في أدوات الدين الحكومي، انظر إلى الرسم التالي الذي يوضح أهداف النظام بشكل أوسع:

الشكل رقم (6): أهداف نظام إيداع وتسوية الأوراق المالية (DEPO/X).



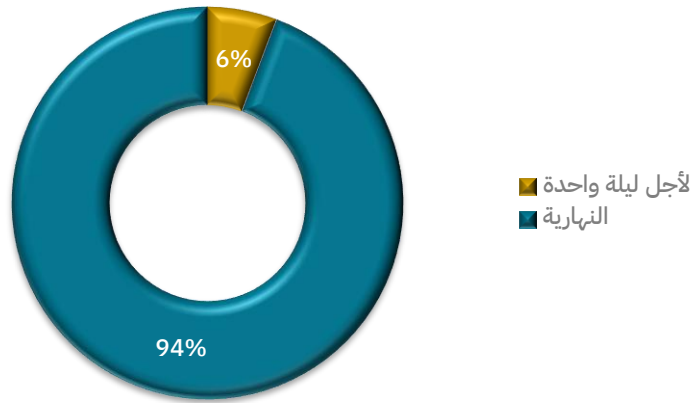
الإطار الإحصائي

تمثلت العمليات المنفذة عبر نظام (DEPO/X) فيما يتعلق بإدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، شملت اتفاقيات إعادة الشراء بمدد تتراوح من ليلة واحدة إلى سنة، وإصدار شهادات الإيداع، وبيع وشراء الأوراق المالية مثل السندات وأذونات الخزينة والمؤسسات العامة، إضافة إلى الإصدارات الأولية للأوراق المالية الحكومية. كما يتضمن النظام خدمات إدارة الدين العام، بما في ذلك إطفاء الأوراق المالية الحكومية، ودفع الفوائد والعوائد على إصدارات الأوراق المالية الحكومية. إذ تعكس هذه العمليات التزام البنك المركزي الأردني بتعزيز استقرار السوق المالي، وإدارة السيولة بكفاءة عالية، وضمان كفاءة عمليات التسوية.

وفيما يخص أوامر الدفع المرتبطة بأدوات السياسة النقدية التي نفذها البنك المركزي عبر نظام (DEPO/X)، سجلت اتفاقيات إعادة الشراء خلال العام 2025 (84) أمر دفع بقيمة إجمالية بلغت 1.77 مليار دينار أردني حيث كانت

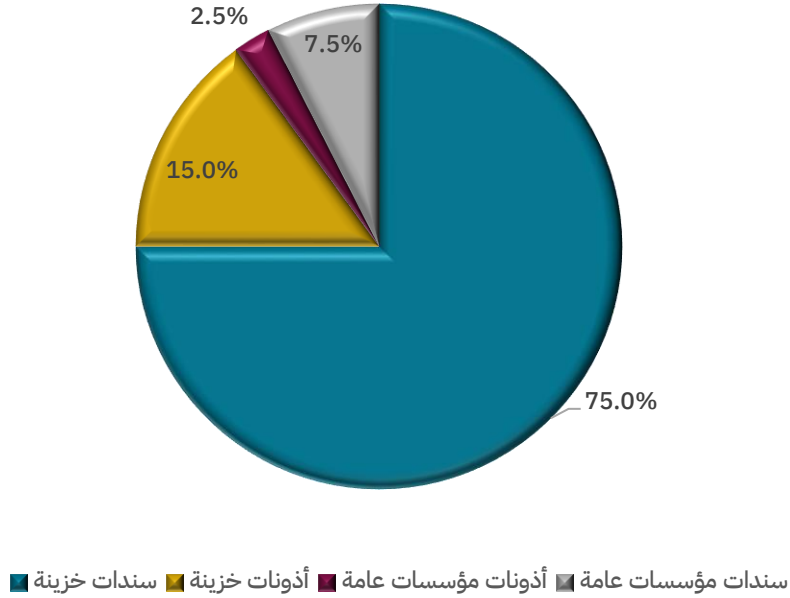
جميعها عمليات تسهيلات سيولة نهائية أو لأجل ليلة واحدة ولم يتم عقد اتفاقيات إعادة شراء لأجل أطول من ليلة واحدة خلال عام 2025، مقارنة بـ 109 اتفاقية بقيمة 1.37 مليار دينار في العام 2024، مما يعكس انخفاضاً في عدد الاتفاقيات بنسبة 23% وارتفاع في قيمتها بنسبة 29%. أما بالنسبة لطلبات السيولة النهارية التي تم تنفيذها عبر النظام فقد شكلت ما نسبته 94% من إجمالي إتفاقيات إعادة الشراء المنفذة خلال العام، وذلك لتسهيل تسوية مدفوعات البنوك بشكل مناسب خلال أوقات العمل اليومية.

الشكل رقم (7): التوزيع النسبي لقيمة اتفاقيات إعادة الشراء المنفذة عبر نظام التسويات الإجمالية الفوري لعام 2025.



وعلى صعيد إصدارات الأوراق المالية الحكومية للدين العام ، فقد شهد السوق الأولي بالدينار في عام 2025 انخفاضاً في حجم إصدارات الدين العام (السندات وأذونات الخزينة وسندات و أذونات المؤسسات العامة)، مقارنة بمستويات العام السابق. وعليه فقد بلغت قيمة الإصدارات خلال العام 2025، 4.8 مليار دينار أردني، تم تنفيذها من خلال 40 مزاد. في حين بلغت قيمة الإصدارات بالدولار الأمريكي في السوق الأولي خلال عام 2025 ما قيمته 2.6 مليار دولار أمريكي تم تنفيذها من خلال 11 مزاد نفذت على نظام (DEPO/X) على أساس التسليم دون الدفع DVF.

الشكل رقم (8): نسبة عدد إصدارات الأوراق المالية الحكومية والتي تم تسويتها من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري إلى إجمالي الإصدارات خلال عام 2025.



هذا وسجلت عمليات بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوي (OTC) المنفذة من خلال نظام (DEPO/X) انخفاضاً بنسبة 33% خلال عام 2025، حيث بلغت قيمتها 45.17 مليون دينار أردني مقابل 67.81 مليون دينار في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن مستويات السيولة في السوق وبالتالي انخفاض الحاجة لهذه العمليات. أما فيما يخص خدمة الدين العام، فقد تم خلال عام 2025 دفع فوائد/عوائد على إصدارات الدين العام بمقدار 1.4 مليار دينار وذلك من خلال نظامي (RTGS) و (ACH).

وعلى صعيد شهادات الإيداع بالدينار الأردني، سجلت انخفاضاً بالقيمة نسبته 35% حيث تم إصدار 50 مزاد خلال عام 2025 بقيمة 24.8 مليار دينار، مقارنة بـ 51 مزاد لأجل أسبوع بقيمة 38.4 مليار دينار في عام 2024.

أما فيما يخص عمليات نافذة الإيداع لليلة واحدة (Overnight Window)، فقد تم تنفيذ 3,462 أمر دفع بقيمة إجمالية قدرها 1,192 مليار دينار، بارتفاع نسبته 19% في قيمة أوامر الدفع عن العام السابق، حيث بلغت قيمة الأوامر المنفذة آنذاك 1,002 مليار دينار من خلال 3,146 أمر دفع، ويعكس ذلك ارتفاع الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك خلال عام 2025.

3.2 على صعيد أنظمة مدفوعات التجزئة (RPS)

تتمثل مدفوعات التجزئة بعمليات الدفع التي يتم تبادلها بين أعضاء نظام الدفع الإلكتروني، بحيث تتجمع الحركات المدينة والدائنة على كل عضو مشارك ومن ثم تتم عملية تقاص تلك الحركات على أساس الصافي وتسوية المبلغ النهائي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل حركة دفع تمر بثلاث مراحل وهي على الترتيب: الدفع والتقاص والتسوية. في هذا النوع من المدفوعات يكون عدد حركات الدفع كبيرة إلا أن قيمة كل حركة دفع على حدة تكون صغيرة. وينتج عن كل فترة تبادل لحركات الدفع ملف خاص يبين صافي مراكز الأعضاء المدينين والأعضاء الدائنين، ويجب أن يكون مجموع مراكز الأعضاء الدائنين يساوي مجموع مراكز الأعضاء المدينين بأي حال من الأحوال.

1.3.2 نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)

الإطار النظري

تم إطلاق نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) بشكل فعلي في 30 تشرين الثاني 2016، وهو نظام تقاص إلكتروني مركزي يهدف إلى تحسين كفاءة العمليات المالية بين الأعضاء المشاركين، وهم بشكل رئيسي كافة البنوك العاملة في المملكة. يتيح النظام للبنوك إجراء وتنفيذ التحويلات المالية الدائنة والمدينة صغيرة القيمة كثيرة العدد، حيث تقل قيمة الحركات عن 100,000 دينار أردني أو 50,000 وحدة من العملات الأجنبية المعروفة على النظام. يساهم هذا النظام في رفع كفاءة النظام المالي بالمملكة، ويقلل الاعتماد على النقد الورقي، ويعزز من أمان عمليات الدفع والتحويل المالي، ويحد من المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة من حيث التكلفة، والسرعة، والفاعلية. كما يتيح النظام للأعضاء تنظيم عمليات تقاص التحويلات المالية إلكترونياً، حيث يمكنهم تحديد أرصدتهم فيما بينهم خلال نفس يوم العمل عن طريق تبادل معلومات التحويلات إلكترونياً، وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التقاص في مكان واحد. ويوفر النظام أدوات لإعداد التقارير والكشوفات والبيانات الناتجة عن عمليات التقاص، ويعمل على إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن مدفوعات التجزئة في السوق الأردني، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وفي نهاية آذار من عام 2023، تم نقل إدارة وتشغيل النظام من قبل البنك المركزي الأردني إلى الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC)، التي أصبحت الجهة المخولة بالموافقة على انضمام الأعضاء للنظام. وتُعد العضوية في النظام إلزامية لجميع البنوك العاملة في المملكة.

يعالج نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) أنواعًا متعددة من العمليات المالية، من بينها التحويلات الدائنة من عضو إلى آخر، والتي تتم من العضو المرسل إلى عملاء العضو المستقبل، مما يسهل نقل الأموال بين المؤسسات المالية والعملاء بشكل فعال ومنظم. كما يتضمن النظام التحويلات المدينة، والتي تنقسم إلى عدة أنواع:

- التحويلات المدينة الإلزامية المباشرة المقدمة من البنك المركزي إلى النظام، وتُنفذ مباشرة ودون الحاجة إلى تفويض مسبق، وتشمل على سبيل المثال رسوم المعاملات أو أوامر قضائية لتحويل مبالغ من أعضاء النظام.
 - التحويلات المدينة المباشرة التي يُعدها أعضاء النظام بناءً على طلبات عملائهم، وتتم بدون تفويض مسبق ولكن بشرط موافقة البنك الدافع بالتنسيق مع العميل.
 - وأخيرًا، التحويلات المدينة مسبقة التفويض، والتي يُنشئها عملاء الأعضاء بناءً على تفويض مسبق، ويجب أن يتم الموافقة عليها قبل التنفيذ، حيث يتم عقد ترتيبات التفاوض خارج النظام، ولا يُعتبر النظام مسؤولاً عن نتائجها حتى تتم الموافقة عليها من قبل الطرف المستلم.
- وفي إطار التطوير المستمر لإيجاد بيئة أكثر مرونة وأمانًا، قامت الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC) خلال عام 2024 بتحديث نظام (ACH) بعدة تحسينات رئيسية، منها إتاحة العمليات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يمنح المستخدمين القدرة على إجراء المعاملات بشكل مستمر، وتحقيق مرونة أكبر في إدارة السيولة. كما أدخلت خاصية التوقيع الرقمي للرسائل المالية لتعزيز أمن العمليات والتأكد من صحتها، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والتلاعب. إضافة إلى ذلك، اعتمدت الشركة معيار (ISO-20022)، وأوقفت العمل بالرسائل القديمة، بهدف تحسين فعالية التواصل بين المؤسسات المالية، وتوفير رسائل أكثر تنسيقًا ووضوحًا. مع الحفاظ على الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN) كركيزة أساسية لضمان استمرارية العمليات المالية بأعلى مستويات الأمان والدقة. وتعكس مشاركة جميع البنوك في تطوير أنظمتها الداخلية لتتوافق مع هذه التحديثات، الجهود المبذولة لضمان التكامل والتوافق مع المعايير الدولية، الأمر الذي يساهم في تحسين تجربة المستخدم وتعزيز كفاءة وأداء النظام المالي بشكل عام. وترسخ هذه التحديثات البنية التحتية للمدفوعات الرقمية في المملكة، وتعزز مستوى الكفاءة، والمرونة، والأمان في منظومة العمليات المالية.

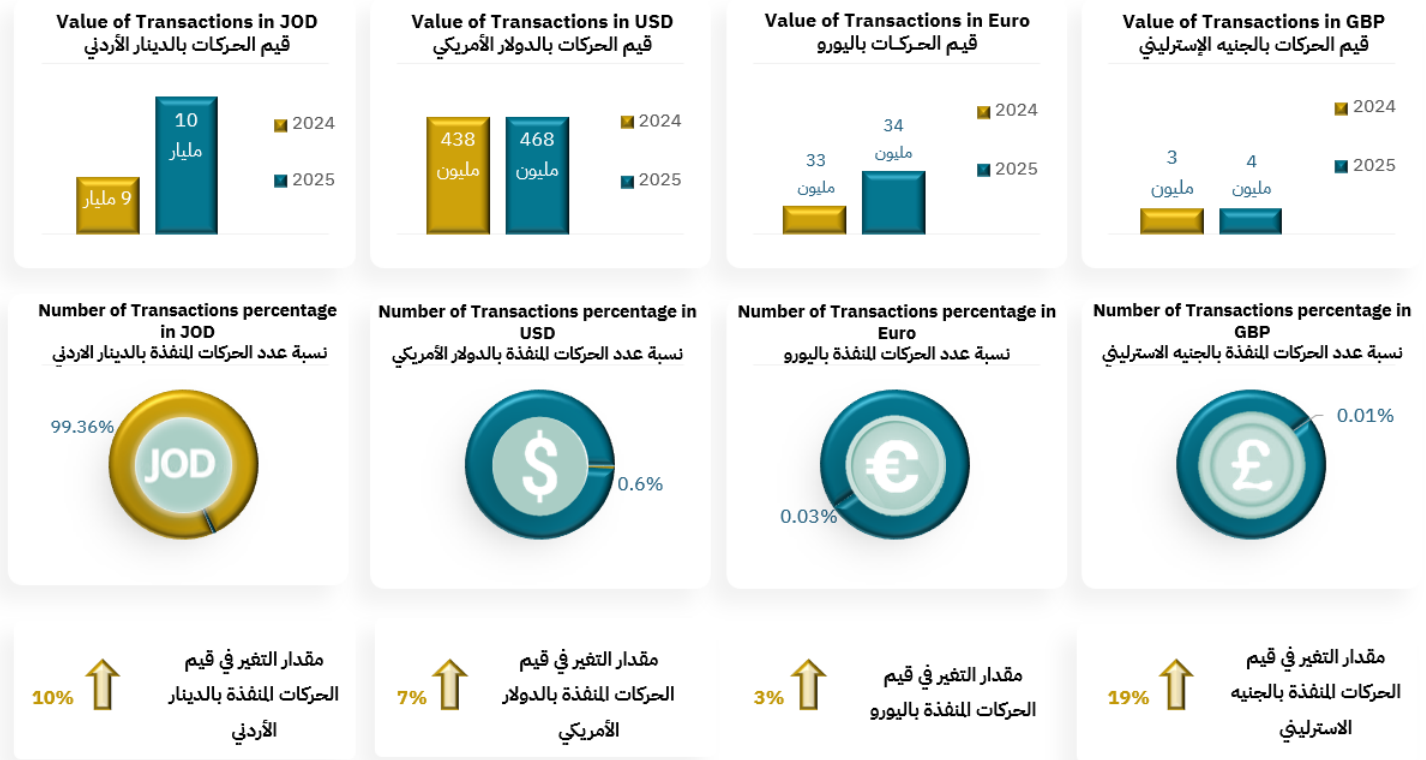
الإطار الإحصائي

بلغ عدد جلسات التقاص التي عقدها نظام غرفة التقاص الآلي 741 جلسة خلال عام 2025. كما تم تنفيذ 12.2 مليون أمر دفع دائن بجميع العملات المعروفة على النظام، وذلك مقابل 11.4 مليون أمر دفع خلال عام 2024، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة 8%.

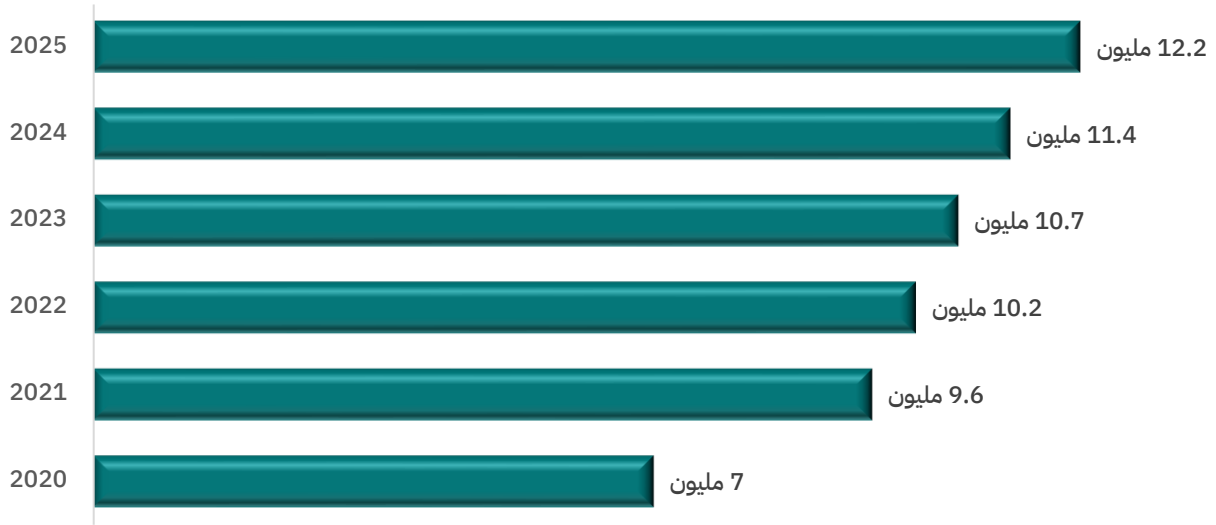
وفيما يخص التفاصيل، توضح الأشكال أدناه عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة على نظام (ACH) لعام 2025 مقارنة بعام 2024، ومقدار التغيرات في حركات النظام خلال الفترة (2024-2025)، ما يعكس استدامة انتشار استخدام النظام وتعزيزه كأداة رئيسية في إدارة المدفوعات والتقااص.

الشكل رقم (9): عدد وقيم أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام غرفة التقااص الالي (ACH) للأعوام 2024-

2025.



الشكل رقم (10): عدد الحركات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) خلال الفترة 2020-2025.



2.3.2 نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)

الإطار النظري

شهدت خدمة تقاص الشيكات تطورًا مستمرًا على مدى السنوات الماضية. إذ بدأت الخدمة بإجراء عمليات التقاص يدويًا حتى شهر تموز من عام 1997، ثم تحولت إلى المقاصة الآلية، حيث استمرت على هذا النحو حتى شهر تموز من عام 2007. وفي خطوة نوعية على مستوى القطاع المصرفي، وانسجامًا مع رؤية ورسالة البنك المركزي الأردني، تم اعتماد نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات اعتبارًا من 4 تشرين الثاني 2007، ليشمل جميع البنوك في المملكة، مما ساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة وفاعلية عمليات تحصيل الشيكات، وتقليل الوقت المستغرق، وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

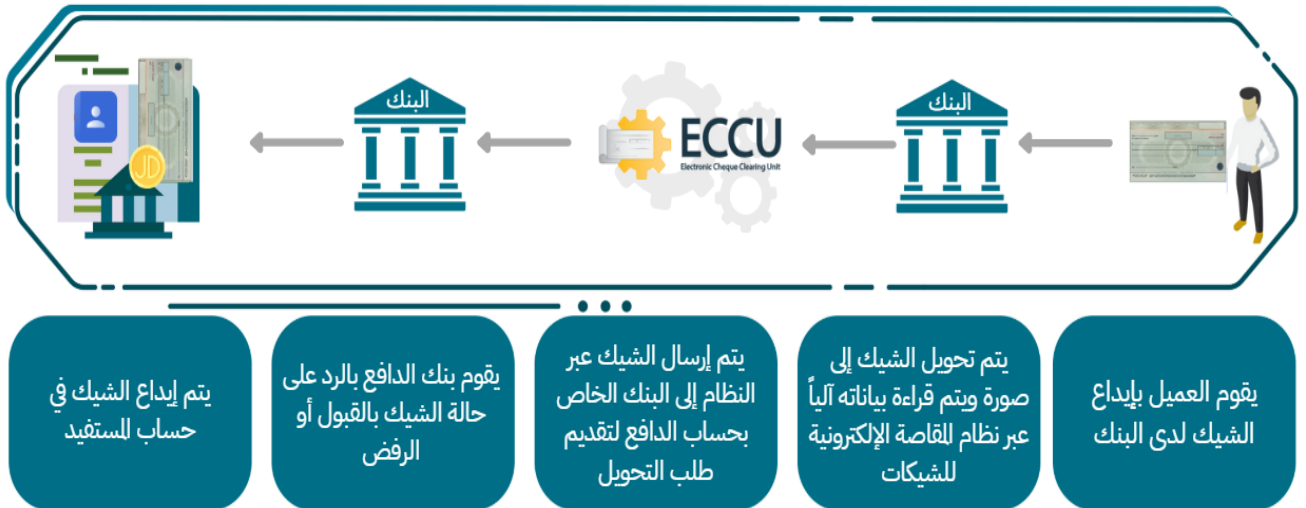
واصل البنك المركزي الأردني تقديم خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة وفقًا لأحكام الفقرة (ب) من المادة (37) من قانون البنك رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته، حتى نهاية شهر شباط من عام 2023. ومنذ شهر آذار من العام ذاته، تم نقل إدارة وتشغيل هذا النظام إلى الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC)، كجزء من استراتيجية تعزيز كفاءة أنظمة الدفع وتطوير بنيتها التحتية، وتحسين مستوى الأمان والاعتمادية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية، بهدف تقديم خدمات أكثر تطورًا وفاعلية لجميع الأطراف المعنية.

تقاص الشيكات

تشير عملية تقاص الشيكات إلى تبادل المعلومات المتعلقة بالشيكات، والتي تشمل بياناتها وصورها ورموزها، عبر وسائل إلكترونية من خلال مركز المقاصة الإلكترونية للشيكات. ويتيح هذا النظام تحديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التقاص خلال فترة زمنية محددة، ليتم بعد ذلك قيدها على حسابات البنوك ضمن نظام التسويات الإجمالية الفوري.

يهدف نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في تطوير وتحسين بيئة المدفوعات في المملكة. من أبرز هذه الأهداف التحول من المقاصة الآلية التقليدية إلى المقاصة الإلكترونية، مما يساهم في إيقاف تداول الشيكات الورقية عند مرحلة الإيداع في البنوك، وبالتالي تقليل الاعتماد على الورق وتعزيز الكفاءة التشغيلية. كما يسعى النظام إلى تمكين العملاء من تحصيل الشيكات في نفس يوم الإيداع عبر مختلف مناطق المملكة، مما يعزز من سرعة إنجاز المعاملات ويزيد من مرونة السوق. بالإضافة إلى ذلك، يهدف النظام إلى تعزيز الثقة في الشيكات كوسيلة دفع موثوقة وآمنة، وتقليل عدد الشيكات المرتجعة إلى أدنى مستوى ممكن، مما ينعكس إيجاباً على استقرار النظام المالي ويقلل من المخاطر المرتبطة بالمدفوعات الورقية.

يمثل الشكل التالي مبدأ عمل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات:



يسهم تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات في تحقيق فوائد عديدة تعود بالنفع على كل من البنوك والعملاء على حد سواء. على مستوى البنوك، يساعد النظام في تقليل التكاليف التشغيلية والمخاطر المرتبطة بمعالجة الشيكات الورقية، حيث يتيح إمكانية إرسال الشيكات خلال أيام العمل في أي وقت، مع التحقق الفوري

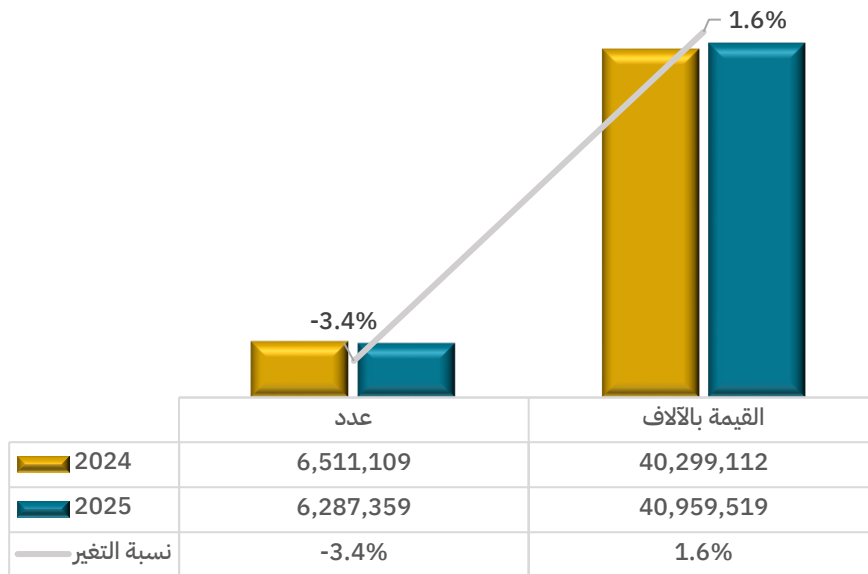
من المركز المالي للبنك المصدر، مما يعزز من أمان وكفاءة عمليات تحويل الأموال ويقلل من مخاطر الأخطاء والتأخير. أما على مستوى العملاء، فيوفر النظام إمكانية تحصيل الشيكات في نفس يوم الإيداع، بالإضافة إلى القدرة على التحقق من حالة الشيك بشكل فوري سواء كان مقبولاً أو مرفوضاً، دون الحاجة للإنتظار، وهو ما يعزز موثوقية الشيكات كوسيلة دفع فعالة، ويزيد من سرعة إنجاز المعاملات المالية، مما يدعم ثقة العملاء في أدوات الدفع.

الإطار الإحصائي

في عام 2025، تم عقد 247 جلسة مقاصة ضمن نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، بمعدل جلسة واحدة يوميًا خلال أيام العمل، مقارنة بـ 250 جلسة في عام 2024، مما يعكس استقرار وتواصل عمليات التقاص. وقد شهد حجم الشيكات المتداولة خلال العام انخفاضاً، إذ بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة 6.3 مليون شيك، مقابل 6.5 مليون شيك في عام 2024، مسجلاً تراجعاً بنسبة 3.4%. ومن ناحية القيمة، بلغ إجمالي قيمة الشيكات المتداولة حوالي 41 مليار دينار أردني، مقارنة بـ 40 مليار دينار في عام 2024، بارتفاع نسبته 1.6%.

الشكل رقم (11): حجم الشيكات المتداولة بواسطة نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات للأعوام 2024-

2025.



بلغ متوسط حجم تداول الشيكات اليومي خلال عام 2025 حوالي 25,455 شيك، مقابل 26,044 شيك خلال عام 2024، مما يعكس انخفاضاً في عدد الشيكات المتداولة بنسبة تقارب 2%. أما متوسط قيمة الشيكات اليومية المتداولة، فقد بلغ حوالي 165.8 مليون دينار أردني، مقارنة بـ 161.2 مليون دينار في عام 2024، أي بارتفاع نسبته 2.9% مما يشير إلى معالجة شيكات ذات قيم أعلى رغم تسجيل انخفاض في اجمالي عددها.

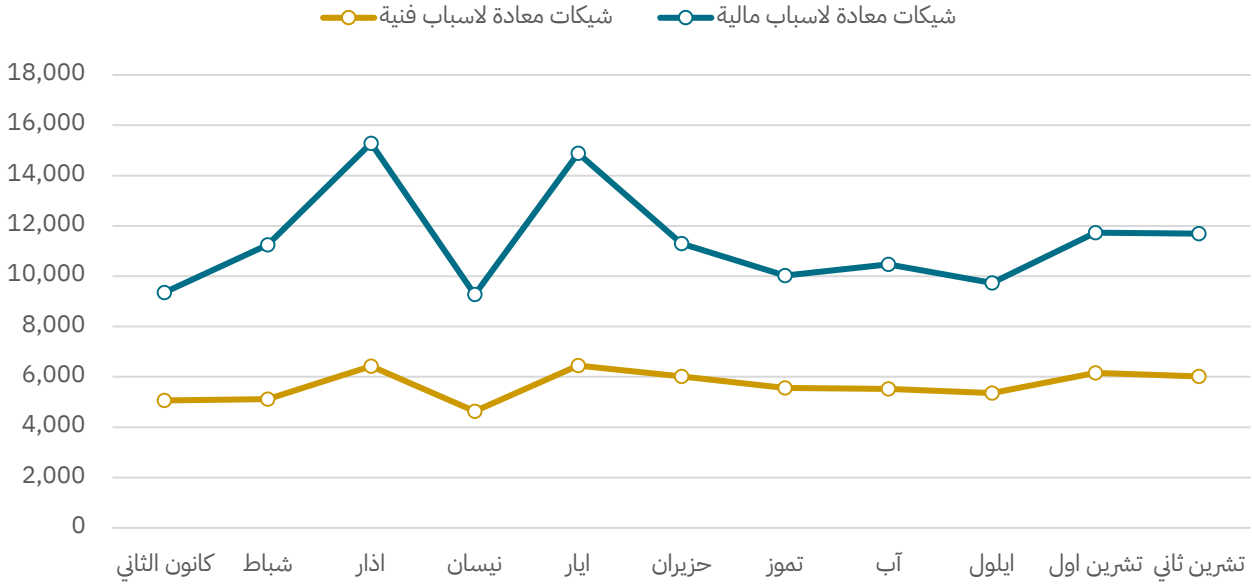
وفيما يخص الشيكات المعادة، بلغ إجمالي عددها خلال العام 202,587 شيك، أي بنسبة 3.2% من إجمالي الشيكات المتداولة، مقارنة بـ 219,560 شيك في عام 2024، بنسبة انخفاض في عدد الشيكات المعادة قدرها 8%. من ناحية القيمة، بلغ إجمالي قيمة الشيكات المعادة 1.12 مليار دينار، وهو ما يمثل 2.7% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة، مقابل 1.52 مليار دينار في العام السابق، بنسبة انخفاض في قيمة الشيكات المعادة بلغت 27%.

الجدول رقم (1): حجم الشيكات المعادة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات للأعوام 2025-2024.

اجمالي الشيكات المعادة				عدد الشيكات المتداولة		الشهر
نسبتها للمتداولة		العدد (بالألف)		العدد (بالألف)		
2025	2024	2025	2024	2025	2024	
3.2%	3.5%	15	19	477	537	كانون الثاني
3.1%	3.5%	15	18	464	523	شباط
3.3%	3.5%	16	18	491	514	اذار
3.7%	3.6%	22	19	588	525	نيسان
3.1%	3.3%	14	17	443	522	أيار
3.8%	3.8%	21	20	562	519	حزيران
3.1%	3.4%	17	19	550	569	تموز
3.0%	2.9%	16	14	525	474	آب
3.0%	3.4%	16	21	539	624	ايلول
2.9%	3.2%	15	19	516	583	تشرين اول
3.2%	2.9%	18	13	562	451	تشرين ثاني
3.1%	3.6%	18	24	570	670	كانون الأول
3.2%	3.4%	203	220	6,287	6,511	للمجموع

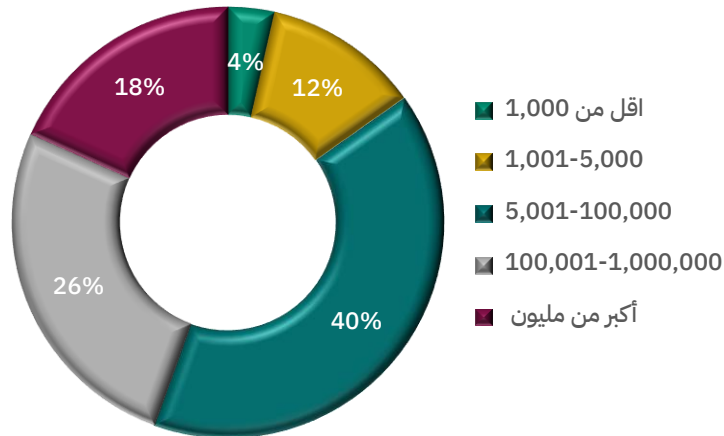
تتفاوت أسباب إعادة الشيكات ضمن النظام بين أسباب فنية وأسباب مالية، حيث تشير البيانات أن الغالبية العظمى من الشيكات المعادة ترجع لأسباب تتعلق بالمشاكل المالية مثل عدم وجود رصيد كافٍ تمثل ما نسبته 67% من إجمالي الشيكات المعادة، بينما تأتي الأسباب الفنية، مثل أخطاء في البيانات المالية أو أخطاء في التوثيق، في المرتبة الثانية. وتشكل ما نسبته 33% من إجمالي خلال العام.

الشكل رقم (12): الشيكات المعادة مصنفة حسب أسباب الإعادة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات للعام 2025.



أما على صعيد المبالغ، فإن النسبة الأكبر من الشيكات التي يتم تقاصها عبر نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات تتراوح مبالغها بين 201 - 1000 دينار أردني، حيث تمثل 38% من إجمالي عدد الشيكات، تليها فئة 1001-5000 دينار، بنسبة تقارب 31.3%. انظر إلى الشكل أدناه لمزيد من التفاصيل.

الشكل رقم (13): حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات مصنفة حسب المبالغ للعام 2025.



3.3.2 نظام الدفع الفوري

الإطار النظري

شهدت أنظمة الدفع الفورية انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت من الأنظمة الرائدة على المستوى الإقليمي والعالمي وذلك نظراً للخصائص التي تتمتع بها هذه الأنظمة من إمكانية التحويل شبه الفورية (Near-Real-Time Transfer) بين المستخدمين النهائيين (End Users) للمشاركين على النظام بما يضمن سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني بالإضافة إلى العمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، حيث أنه بمجرد إتمام عملية الدفع يستطيع المستفيد من الحوالة/ أمر الدفع استلام أمواله بشكل فوري أو شبه فوري مما يساهم في تسريع عجلة دوران النقد وتسهيل اجراء الحركات المالية.

حيث بدأت المملكة بأنظمة الدفع الفورية منذ عام 2014 من خلال إطلاق نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) وهو نظام إلكتروني مركزي على مستوى المملكة وتم نقل إدارته وتشغيله بتاريخ 31 كانون الثاني 2020 إلى الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقااص (JOPACC) بعد أن كانت تتم عملية إدارته وتشغيله من قبل البنك المركزي، واستمر البنك المركزي بالإشراف والرقابة على النظام بالكامل وعلى عمليات تسجيل البنوك والشركات المالية والمستفيدين من خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال لغايات تبادل الحركات المالية، حيث يتم من خلال النظام استخراج صافي المراكز المالية وقيدها إلى أو على حسابات بنوك التسوية الخاصة بهم من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO).

كما وأطلقت الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقااص (JOPACC) في شهر حزيران من العام 2020 أحدث نظام دفع فوري في الأردن وأطلقت عليه اسم نظام الدفع الفوري (CliQ)؛ حيث يعتمد هذا النظام أيضاً على معيار (ISO-20022) للرسائل المالية ويستفيد من المبادئ الدولية المتطورة للبنية التحتية للسوق المالي، مما يجعله إضافة قيمة لأنظمة الدفع.

وفي شهر كانون الأول من العام 2021، تم ترقية نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال لمعيار (ISO-20022) للرسائل المالية؛ حيث أصبحت المعاملات الفورية بين نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال ونظام الدفع الفوري التابع للشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقااص والذي يتبنى نفس معيار الأيزو ممكنة. أصبح بإمكان مستخدمي المحافظ الإلكترونية إجراء تحويلات فورية للحسابات البنكية عبر نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكذلك مستخدمي الحسابات البنكية الذين أصبح بإمكانهم إجراء تحويلات فورية إلى المحافظ الإلكترونية باستخدام نظام الدفع الفوري. بمعنى آخر؛ يُمكن جميع عملاء البنوك المشاركة في نظام الدفع الفوري وجميع مقدمي خدمة الدفع عبر الهاتف النقال في الأردن من إجراء تحويلات فورية فيما بينهم بطريقة قابلة للتشغيل

البيئي. علاوة على ذلك؛ يمكن لمستخدمي المحافظ الإلكترونية الاستفادة من استخدام الأسماء المستعارة كمعرفات للمستخدم، وتأكيد المستلم قبل إتمام عملية التحويل، واستلام تأكيد بوصول الحوالة للمستلم. وسيستمر مستخدمو المحافظ الإلكترونية في الاستفادة من خدمات السحب والإيداع المتاحة عبر أجهزة الصراف الآلي، والتي تم تحديثها أيضًا بما يتماشى مع معيار (ISO-20022).

وأهم ما يميز نظام الدفع الفوري في الأردن هو إمكانية إرسال واستقبال الأموال بين الحسابات البنكية في جميع البنوك المشاركة في النظام ومن وإلى المحافظ الإلكترونية بشكل فوري. حيث يتم تقديم خدمات النظام من خلال تطبيقات البنوك على الموبايل، مما يسهل الوصول المباشر والسلس لعملاء البنوك إلى النظام. ويُطلب من المستخدمين لأول مرة التسجيل في الخدمة من خلال تحديد الاسم المستعار الخاص بهم، الذي قد يكون اسمًا أو رقم موبايل أو بريداً إلكترونياً أو رقم (IBAN)، والذي يرغبون في تلقي الأموال عليه. وهذا النظام مجهز بعدة خدمات وكما هو مبين أدناه:

أ- تحويل رصيد فردي:

من خلال تحويل الرصيد الفردي، يمكن عملاء البنوك والمؤسسات المالية من تحويل الأموال وسداد المدفوعات للعملاء الآخرين على الفور، مع خيار إخطار المرسل باستلام المدفوعات من قبل المستقبل.

ب- طلب الدفع:

يسمح طلب الدفع للمدفوع لهم، أو لطرف ثالث بإرسال طلب للدفع مباشرةً إلى حساب الدافع. ولدى الدافع خيار قبول أو رفض هذا الطلب.

ج- إعادة المدفوعات:

ويمكن نظام الدفع الفوري أيضاً المدفوع لهم من إعادة المدفوعات المستلمة إلى المرسل، مع اختيار إعادة أي مبلغ أقل من أو يساوي المبلغ الأصلي. وذلك من شأنه أن يحسن من تتبع المعاملات المرتجعة ويوفر خدمة إضافية من الراحة والسهولة لعملاء المؤسسات المالية.

د- الدفع للتجار باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR Code):

مكّن النظام العملاء من إجراء حركات الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع لدى التجار من خلال رمز الاستجابة السريعة (QR). بحيث يتم إجراء مدفوعات العملاء بشكل فوري عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة (QR) باستخدام نظام الدفع الفوري، ويتم تسوية المبالغ للتجار مباشرةً بعد إتمام العملية.

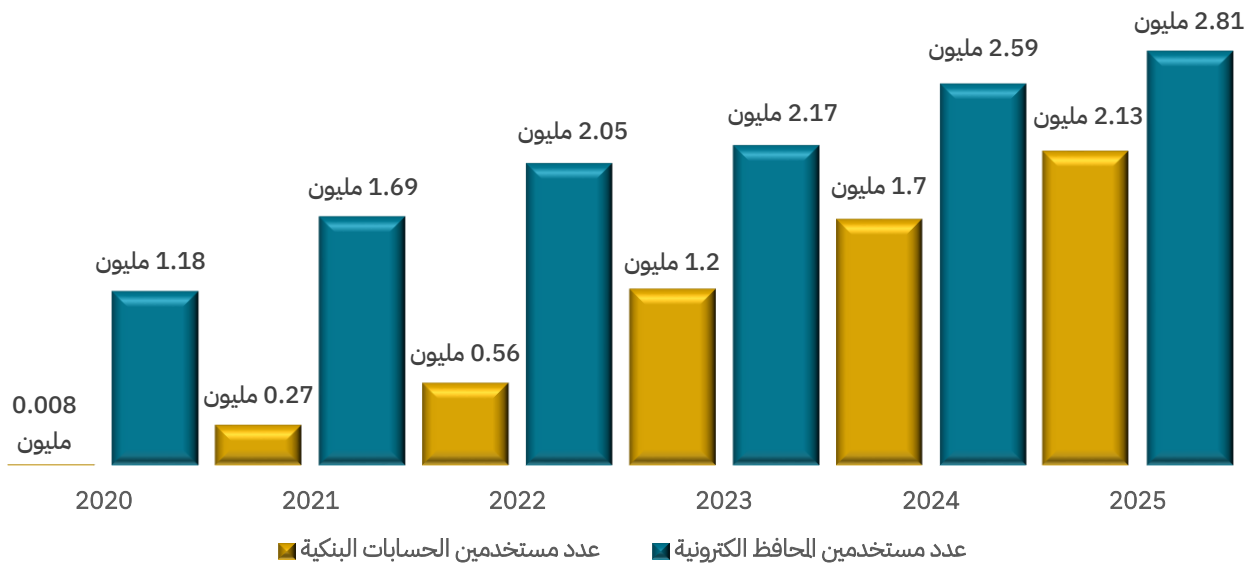
الإطار الإحصائي

بلغ عدد شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني المشاركة بنظام الدفع الفوري 9 شركات، بالإضافة لربط 19 بنك لتقديم خدماتهم على نظام الدفع الفوري وذلك امتثالاً لتعميم البنك المركزي رقم (6781/1/26) تاريخ 2020/06/16 والذي تم بموجبه إلزام كافة البنوك العاملة في المملكة بالربط على النظام وتقديم الخدمات ضمن النظام بشكل كامل.

وبلغ إجمالي عدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية حوالي 2.81 مليون مستخدم وحوالي 2.13 مليون مستخدم حساب بنكي مسجلة على نظام الدفع الفوري لهذا العام مقارنة بـ 2.59 مليون مستخدم للمحافظ الإلكترونية في عام 2024 و 1.7 مليون مستخدم للحسابات البنكية أي بنسبة ارتفاع بلغت 9% في عدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية و 27% في عدد مستخدمي الحسابات البنكية، انظر للشكل أدناه حيث يمثل تطور أعداد مستخدمي المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية عن الفترة 2020-2025:

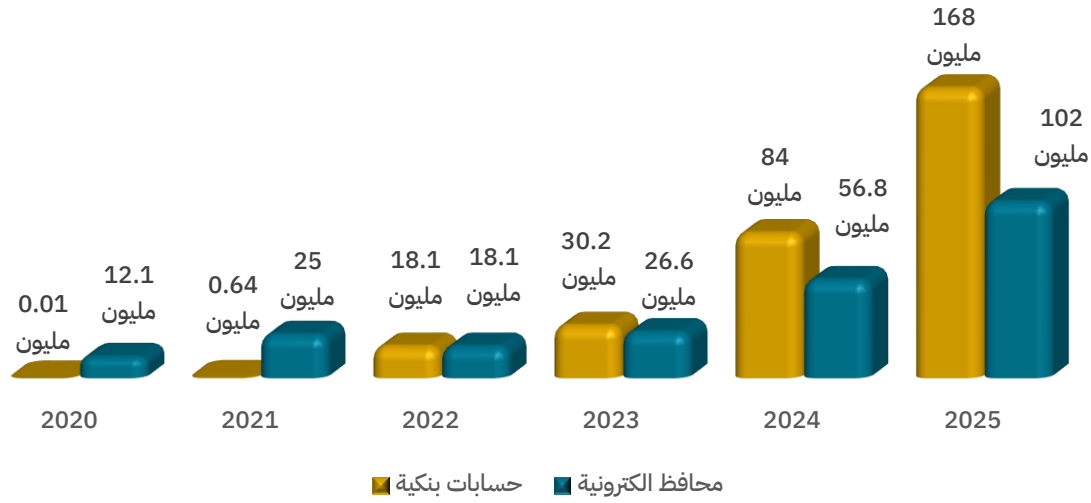
الشكل رقم (14): عدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية الرابطة على نظام الدفع

الفوري عن الفترة 2020-2025.

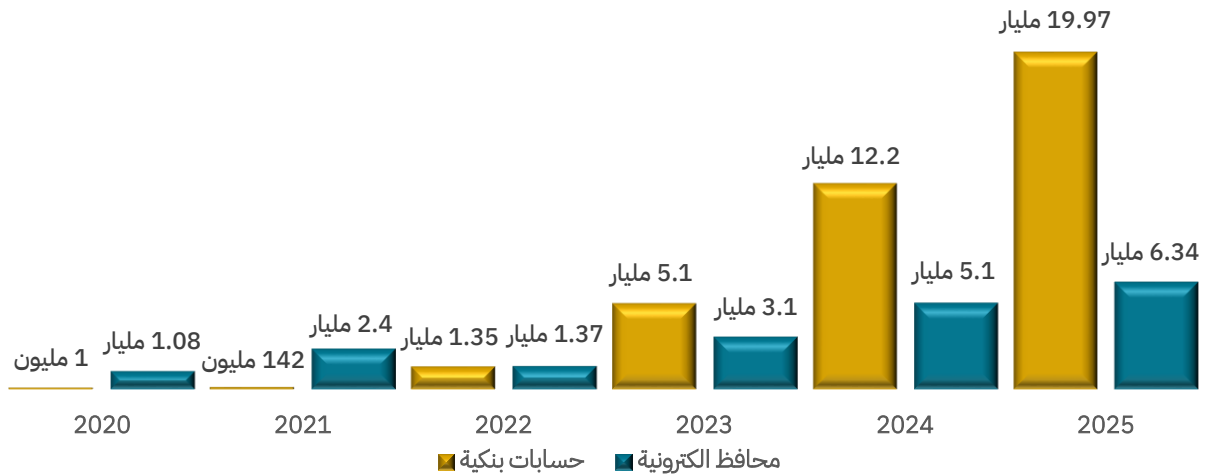


أما على صعيد إجمالي عدد العمليات المالية التي تم تنفيذها من خلال نظام الدفع الفوري سواء تم تنفيذها من خلال المحافظ الإلكترونية أم من خلال الحسابات البنكية لهذا العام فقد بلغ 270 مليون أمر دفع وبقيمة إجمالية بلغت 26.31 مليار دينار أردني أي بارتفاع بلغت نسبته 92% بعدد حركات الدفع و 52% بقيمة حركات الدفع التي تمت في عام 2024 يوضح الشكلان أدناه عدد وقيمة العمليات التي تم تنفيذها خلال الفترة 2020-2025:

الشكل رقم (15): عدد الحركات التي تمت على نظام الدفع الفوري من خلال المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية خلال الفترة 2020-2025.



الشكل رقم (16): قيمة الحركات التي تمت على نظام الدفع الفوري من خلال المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية خلال الفترة 2020-2025.



4.3.2 نظام عرض ودفع الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom)

الإطار النظري

يُعد نظام "إي فواتيركم" منصة مركزية وتكامليّة فعّالة تهدف إلى توفير خدمة عرض ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، سواء كانوا يملكون حسابات بنكية أم لا. يتم ذلك من خلال ربط مقدمي خدمات الدفع، والبنوك، والجهات المصدرة للفواتير (المفوترين) مع النظام، وقد تم إطلاقه رسمياً بتاريخ 29 حزيران 2014.

يهدف النظام إلى تسهيل وتسريع عملية دفع الفواتير والمدفوعات المختلفة عبر قنوات دفع متعددة داخل المملكة، بما في ذلك فروع البنوك، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهاتف النقال، والإنترنت المصرفي، بالإضافة إلى قنوات مقدمي خدمات الدفع ووكلائهم. كما يساهم النظام في الانتقال من بيئة دفع تقليدية تعتمد على الورق إلى بيئة إلكترونية حديثة، الأمر الذي يساهم في تقليل التكاليف والنفقات، وكما يُعد النظام من أحدث أنظمة الدفع التي أحدثت تقدماً إيجابياً في مجال مدفوعات التجزئة على مستوى المملكة.

ويوفر النظام خدمة إمكانية دفع قيم الفواتير على مدار 24 ساعة يومياً وطيلة أيام الأسبوع، دون الاعتماد على أوقات الدوام الرسمي للمؤسسات المفوترة، مما يمنح العملاء مرونة أكبر في سداد التزاماتهم المالية وتجنب انقطاع الخدمات من قبل المفوتر.

تؤدي أنظمة الدفع الإلكتروني، وخاصة نظام "إي فواتيركم"، دوراً هاماً في زيادة سرعة دوران النقد، وهو ما سينعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي. إذ أن تحويل عمليات تسديد الفواتير من الأساليب التقليدية إلى الإلكترونيّة يوفر الوقت، ويعزز كفاءة العمل على المستوى الوطني. كما يساهم في خلق بيئة تنافسية داخل المملكة، إذ يسعى المفوترون لتقديم حلول أفضل وخدمة مريحة للعملاء.

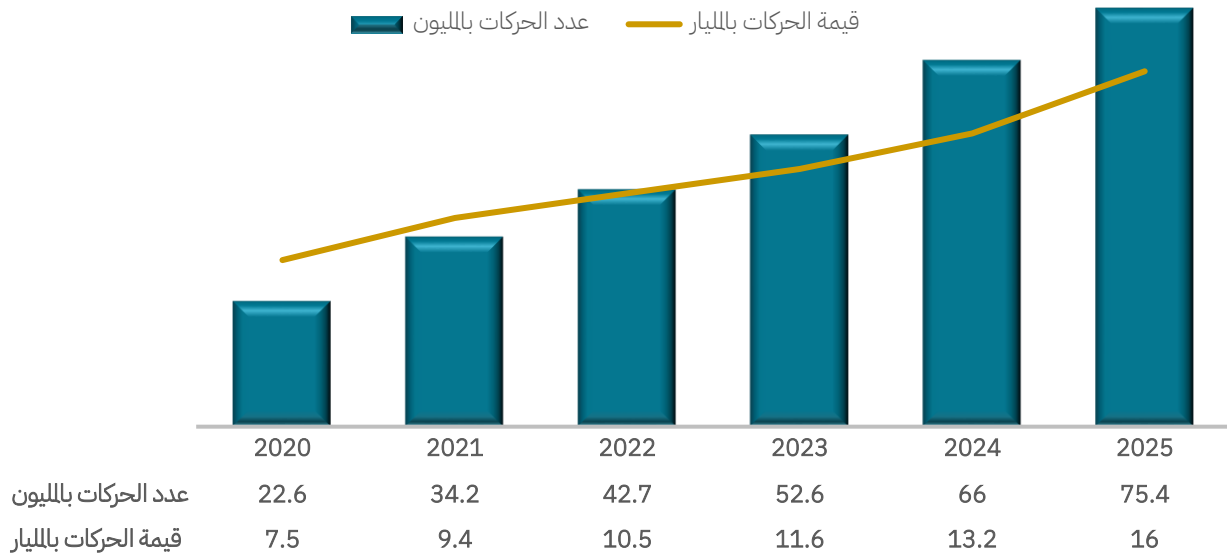
وتُدير شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، وهي شركة أردنية، النظام بشكل كامل، بينما يشرف البنك المركزي الأردني على تنظيمه ورقابته، ويضع الأسس التنظيمية لضمان سير العمل بشكل فعال وآمن.

الإطار الإحصائي

بلغ عدد أوامر الدفع التي تم تنفيذها من خلال نظام "إي فواتيركم" خلال عام 2025، حوالي 75.43 مليون أمر دفع، بقيمة إجمالية بلغت 15.99 مليار دينار أردني. مقارنةً بأوامر الدفع المنفذة خلال عام 2024، والتي بلغ عددها 66.1 مليون أمر دفع، بقيمة إجمالية بلغت 13.2 مليار دينار أردني. ويظهر النظام نموًا ملحوظًا بنسبة 14% في عدد أوامر الدفع وارتفاعًا بنسبة 21% في قيمة الأوامر المنفذة بواسطته، ما يؤكد على أن النظام لا يزال

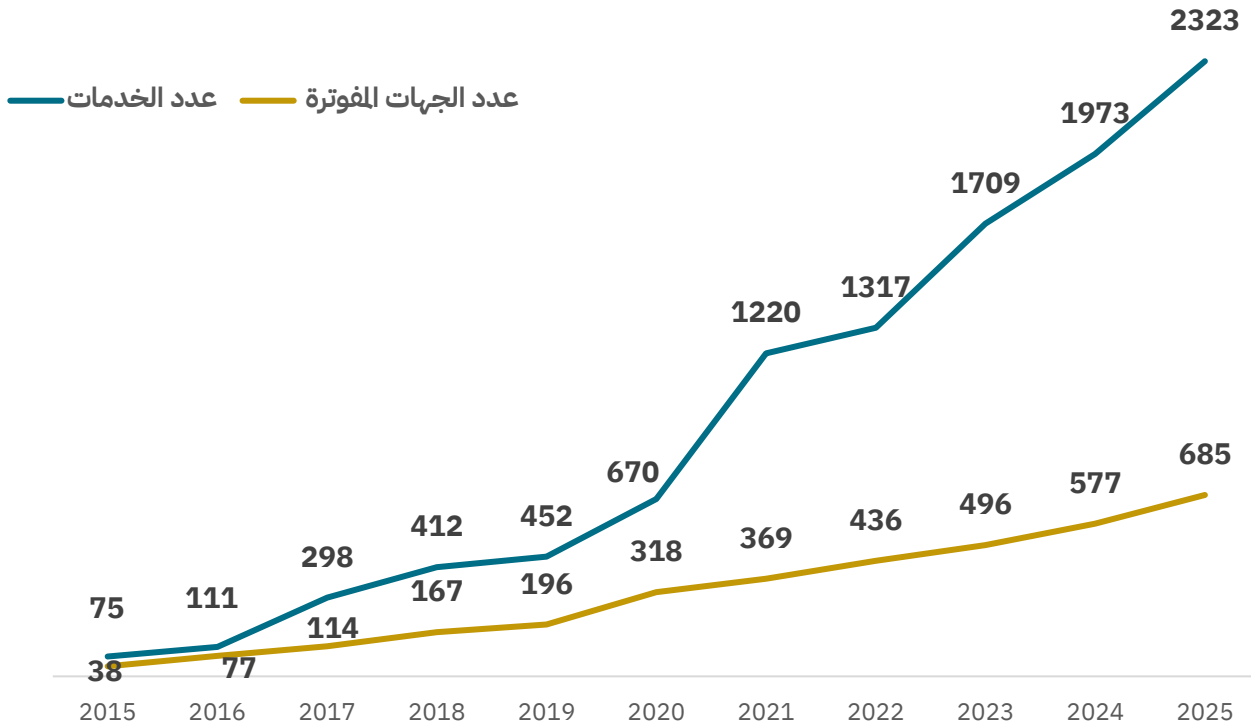
يكتسب اقبالاً كبيراً، ويعزز دوره كأداة رئيسية في تسهيل عمليات عرض ودفع الفواتير بين مختلف الجهات في المملكة. وذلك وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم (17): عدد وقيمة حركات الدفع المنفذة بواسطة نظام "إي فواتيركم" خلال الأعوام 2020-2025.



وفيما يخص الخدمات المقدمة عبر "إي فواتيركم"، فقد بلغ عددها 2,323 خدمة خلال عام 2025 لصالح 685 جهة مفوترة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، مقارنةً بـ 1,973 خدمة تعود لصالح 577 جهة مفوترة خلال عام 2024، مع تنوع في قنوات الدفع المتاحة، والتي تشمل القنوات الإلكترونية مثل الإنترنت المصرفي، والهاتف المصرفي، وأجهزة الصراف الآلي، وتطبيقات الهاتف النقال، بالإضافة إلى القنوات التقليدية مثل الكاونتر وأكشاك البيع (Kiosk)، ما يعكس حرص النظام على تيسير الوصول وسهولة الاستخدام للمستخدمين، وتلبية احتياجاتهم المختلفة. وذلك وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم (18): عدد الجهات المفوترة والخدمات المقدمة على نظام "إي فواتيركم" خلال الأعوام 2015-2025.



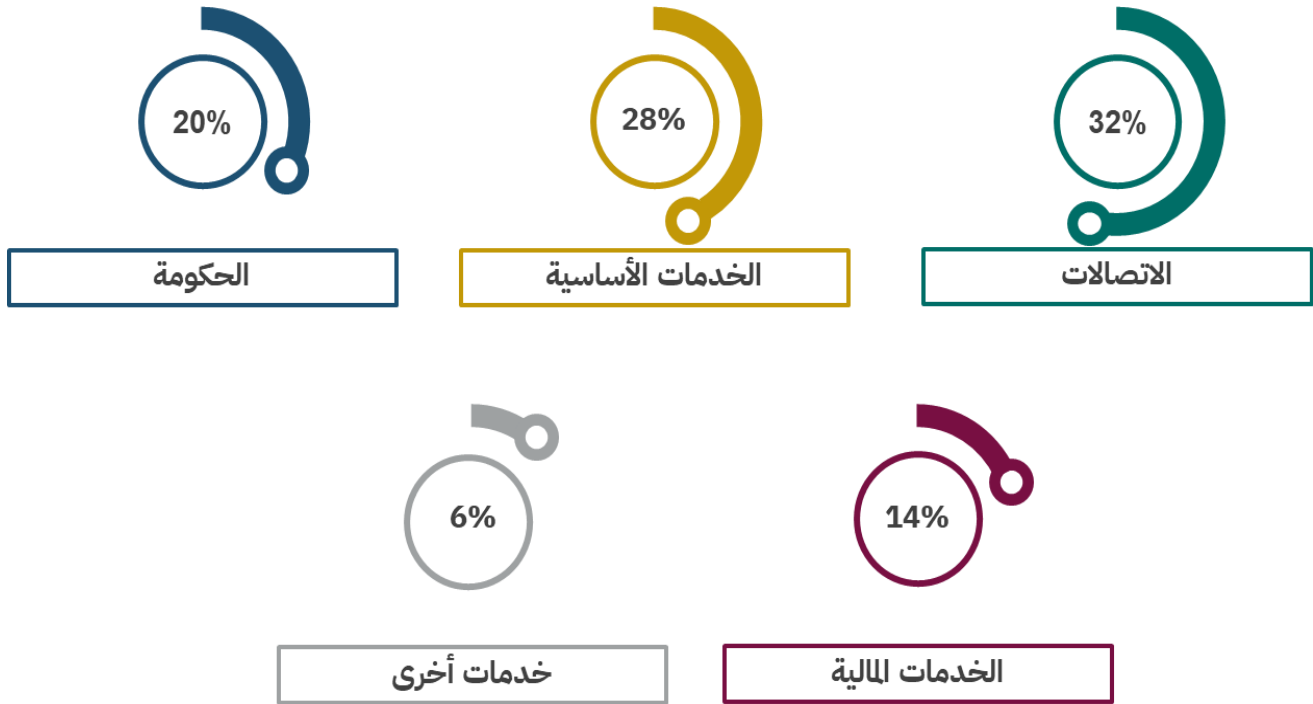
كما يشارك في النظام حاليًا 21 بنك من البنوك العاملة في المملكة، بما في ذلك البنك المركزي، الذي تم إشراكه كعضو مشارك بهدف تحصيل المدفوعات الحكومية لصالح عملائه من المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، يشارك في النظام 12 مشارك من غير البنوك منها 10 مقدمي خدمات دفع مرخصين من قبل البنك المركزي وجهتين تمارس هذا النشاط بموجب قوانين خاصة، وتعكس طبيعة هذه المشاركة تكاملًا أكبر بين القطاع المالي والمصرفي ومؤسسات القطاع الخاص ووسائل الدفع الإلكتروني.

سجل عدد المستخدمين للنظام ارتفاعًا خلال العام 2025، حيث حقق نموًا بنسبة 11% ليصل إلى 5 مليون مستخدم مقارنة بـ 4.5 مليون مستخدم للنظام للعام 2024، مما يشكل انعكاسًا لاتساع الاعتماد الفعلي على حلول الدفع الرقمية.

أما على صعيد القطاعات المفوترة، فتنوعت المؤسسات المشاركة بين القطاع الحكومي، والاتصالات، والخدمات الأساسية، والخدمات المالية، وغيرها. وقد حقق قطاع الاتصالات النسبة الأكبر من حركات الدفع، حيث شكلت حوالي 32% من إجمالي الحركات التي نفذت عبر النظام، يليه قطاع الخدمات الأساسية (المياه والكهرباء) بنسبة

28%. ثم جاء القطاع الحكومي في المرتبة الثالثة، محققًا حوالي 20% من إجمالي حركات الدفع. ويعكس هذا التنوع في الجهات والقطاعات مدى استدامة الاعتماد على النظام وتوسعه ليشمل مختلف القطاعات الحيوية في المجتمع الأردني.

الشكل رقم (19): نسبة عدد حركات الدفع المنفذة عبر نظام "إي فواتيركم" مصنفة حسب القطاعات للعام 2025.



5.3.2 أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية الإلكترونية

الإطار النظري

تُعد أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية أنظمة مركزية تُدار من قبل شركات الصرافة العاملة في المملكة، وتتيح هذه الأنظمة لجميع الأعضاء المشاركين، سواء من شركات الصرافة المحلية أو غير المحلية، بالإضافة إلى الأنظمة العالمية، إجراء وتنفيذ عمليات التحويل المالي المحلي أو العابر للحدود وتبادلها فيما بينهم بشكل فعال وآمن.

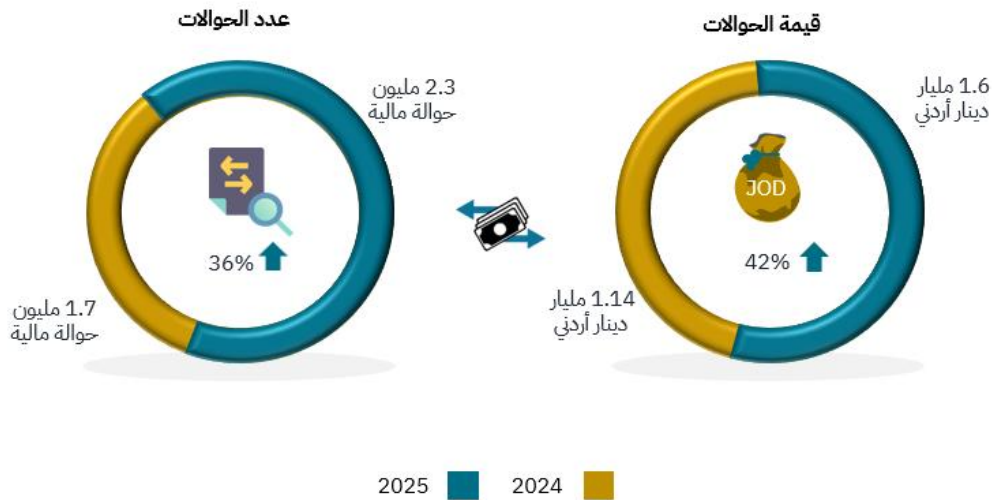
وفي إطار حرص البنك المركزي على تنظيم وتطوير نظام المدفوعات الوطني، وضمان توفير نظم دفع وتقاص وتسوية آمنة وفعالة داخل المملكة، وضع البنك المركزي الإطار القانوني المناسب لتنظيم هذا النوع من أنظمة الدفع الإلكترونية. إذ تم ذلك وفق تعديل قانون البنك المركزي لعام 2016، وإصدار نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، الصادر بموجب أحكام قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2015. حيث سمح

الإطار القانوني والتنظيمي الجديد لشركات الصرافة المرخصة بممارسة نشاط "إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية"، وقد تم ترخيص وتوفيق أوضاع 8 شركات صرافة لتشغيل وإدارة أنظمة دفع إلكترونية تهدف إلى تنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية المحلية والدولية بكفاءة وأمان.

الإطار الإحصائي

بلغ عدد التحويلات المالية التي تم تنفيذها من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية خلال عام 2025 حوالي 2.3 مليون حوالة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.6 مليار دينار أردني. مقارنةً بعام 2024، حيث تم تنفيذ نحو 1.7 مليون حوالة بقيمة إجمالية بلغت 1.14 مليار دينار، يظهر ذلك ارتفاعاً بنسبة 36% في عدد الحوالات، في حين سجلت القيمة ارتفاعاً بنسبة 42%. يوضح الشكل أدناه عدد وقيمة الحوالات التي تم تنفيذها عبر هذه الأنظمة:

الشكل رقم (20): عدد وقيمة الحوالات المالية من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية للأعوام 2025-2024.



6.3.2 أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي

الإطار النظري

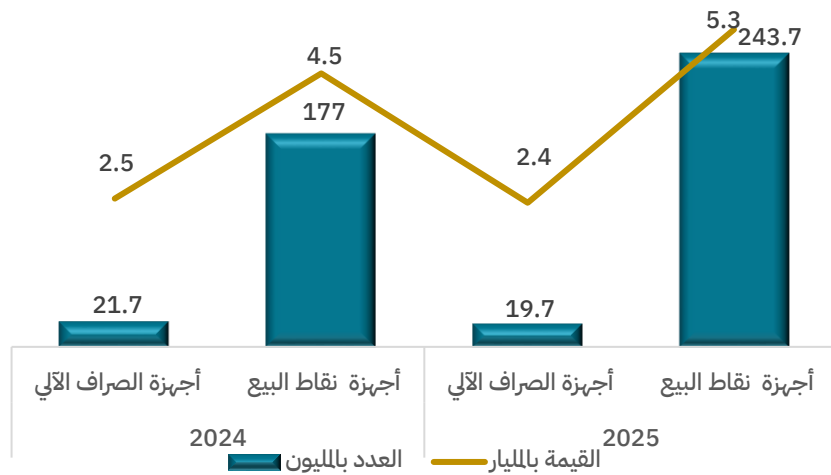
تُعد الأنظمة التي تتولى معالجة عمليات الدفع المنفذة بين الأعضاء المشاركين فيها من محصلين ومصدرين للبطاقات، وتسويتها من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)، من المكونات الأساسية لنظام المدفوعات الوطني. إذ تؤدي هذه الأنظمة دورًا حيويًا في دعم عملية التحول الرقمي في سوق مدفوعات التجزئة،

حيث تساهم في تقليل الاعتماد على التعاملات النقدية، وتعزيز الدفع الإلكتروني في عمليات الشراء والخدمات، وصولاً إلى مجتمع لا نقدي يعتمد بشكل رئيسي على وسائل الدفع الإلكترونية. وفي المملكة، توجد ثلاثة أنظمة دفع إلكترونية تعمل على معالجة وتفويض عمليات الدفع التي تتم بواسطة بطاقات الدفع على نقاط البيع (POS) في المتاجر، وكذلك عمليات السحب النقدي التي تتم عبر أجهزة الصراف الآلي (ATMs) التابعة للبنوك. ومن المهم الإشارة إلى أن ليس جميع الحركات التي تتم من خلال أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع تمر عبر هذه الأنظمة، حيث يوجد بعض العمليات التي تتم خارج إطارها.

الإطار الإحصائي

بلغ عدد أوامر الدفع التي تم تنفيذها عبر أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع بالبطاقات، سواء من خلال نقاط البيع (POS) أو أجهزة الصراف الآلي (ATMs) خلال عام 2025، ما يقارب 263.4 مليون أمر دفع، بقيمة إجمالية بلغت 7.7 مليار دينار أردني مقابل 198.7 مليون أمر دفع بقيمة إجمالية بلغت 7 مليار دينار أردني خلال عام 2024، أي بارتفاع بلغت نسبته 33% بعدد حركات الدفع و 9% بقيمة حركات الدفع التي تمت في عام 2024. يوضح الشكل التالي العدد والقيمة الإجمالية لهذه العمليات التي تمت عبر هذه الأنظمة خلال عامي 2024 و2025.

الشكل رقم (21): عدد وقيم أوامر الدفع المنفذة من خلال أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع من خلال (POS&ATM) خلال عامي 2024 و2025.



*تم تعديل منهجية احتساب البيانات

7.3.2 أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية المعتمدة

الإطار النظري

وفقاً للإطار التشريعي المعمول به، والمتمثل في نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، مُنح البنك المركزي الأردني صلاحية اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية المستخدمة على المستوى العالمي، وذلك وفقاً للشروط التي يحددها البنك لهذا الغرض. ويُحظر على الجهات التي تدير الأنظمة المعتمدة التعامل إلا مع الجهات المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني حصراً أو تلك التي تقدم خدمات الدفع والتحويل داخل المملكة بموجب قوانين خاصة.

وبموجب ذلك، تم اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية التي تقدم خدماتها في السوق الأردني من قبل البنك المركزي الأردني بموجب تعليمات اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية رقم (2020/3)، والتي عرفت الاعتماد بأنه الإذن الصادر عن البنك المركزي لملك نظام الدفع الإلكتروني العالي للسماح له بالتعامل من خلال نظامه مع مقدمي خدمات الدفع لتقديم خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وحيث يتضمن النظام مجموعة البرامج أو الأدوات المعدة للدفع أو التحويل أو التقاص أو التسويات للأموال إلكترونياً، والتي تكون مملوكة لصاحب الاعتماد. ويهدف هذا الاعتماد إلى تمكين شركات الدفع العالمية التي تدير أنظمة دفع عالمية من تقديم خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في السوق الأردني، بما يتوافق مع التشريعات النافذة، بالإضافة إلى تلبية الشروط والمتطلبات الواردة فيها، بهدف تعزيز كفاءة وسلامة نظام المدفوعات الوطني على المستوى الوطني.

وقد قسم البنك المركزي الأردني الأنظمة العالمية المعتمدة في السوق الأردني إلى فئتين؛ إذ تتضمن الفئة الأولى أنظمة دفع إلكترونية تقوم بتنفيذ خدمات التحويل الإلكتروني للأموال سواء كانت محلية أو عابرة للحدود، الصادر والوارد منها، وبلغ عددها 17 نظاماً معتمداً لعام 2025، أما الفئة الثانية فهي أنظمة دفع إلكترونية تعمل على إدارة ومعالجة وتقاص وتسوية عمليات الدفع أو التحويل التي تتم باستخدام أدوات الدفع مثل البطاقات، وبلغ عددها 5 أنظمة دفع.

ويمكن الإطلاع على الأنظمة المذكورة أعلاه على موقع البنك المركزي الأردني من خلال [سجل أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية](#).

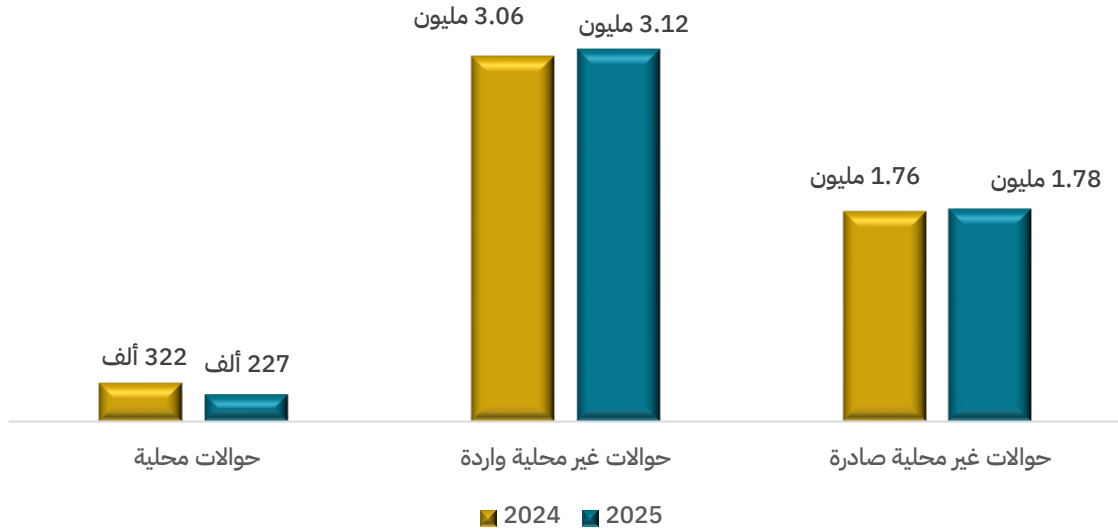
الإطار الإحصائي

بلغ عدد الحوالات المالية التي تم تنفيذها عبر أنظمة الدفع العالمية المعتمدة للتحويل الإلكتروني للأموال خلال عام 2025 نحو 5.13 مليون حوالة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 2.78 مليار دينار أردني مقارنة بعام 2024 والذي تم تنفيذ خلاله حوالي 5.14 مليون حوالة بقيمة إجمالية تقارب 2.80 مليار دينار أردني. وتنوعت الحوالات المنفذة من خلال هذه الأنظمة على النحو التالي :

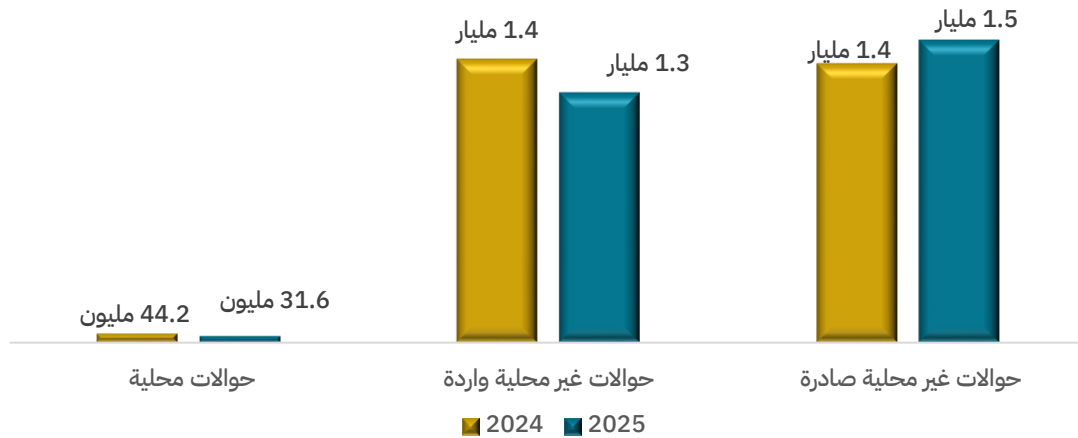
وقد سجلت الحوالات المحلية حوالي 227 ألف حوالة بقيمة إجمالية بلغت 31.63 مليون دينار مقابل 322 ألف حوالة بقيمة 44.2 مليون دينار أردني لعام 2024، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 30% بعدد الحوالات، و28% بقيمة الحوالات، وقد يعود هذا الانخفاض في الحوالات المحلية نظراً إلى توجه المقيمين إلى إجراء الحوالات المحلية من خلال أنظمة الدفع المحلية مثل نظام الدفع الفوري ونظام غرفة التقاص الالي.

فيما بلغ عدد الحوالات العابرة للحدود الواردة للمملكة حوالي 3.12 مليون حوالة، بقيمة إجمالية تبلغ 1.25 مليار دينار مقارنة بالعام السابق حيث بلغت 3.06 مليون حوالة بقيمة 1.41 مليار دينار مسجلةً ارتفاعاً بعدد الحوالات نحو 2% وانخفاض بقيمة الحوالات بـ 12%، أما الحوالات العابرة للحدود الصادرة من المملكة فبلغت حوالي 1.78 مليون حوالة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.51 مليار دينار أي بنسبة ارتفاع 1% بعدد الحوالات مقارنة مع 2024 والتي بلغ عددها 1.76 مليون حوالة وارتفاع بقيم الحوالات بنسبة 8% والتي تقدر بقيمة 1.39 مليار دينار أردني . وتعكس هذه الأرقام الاستخدام المحدود نسبياً للتحويلات المحلية مقارنة بالحوالات العابرة للحدود من خلال هذه الأنظمة.

الشكل رقم (22): مقارنة بين حجم الحوالات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع العالمية المعتمدة للأعوام 2025-2024.

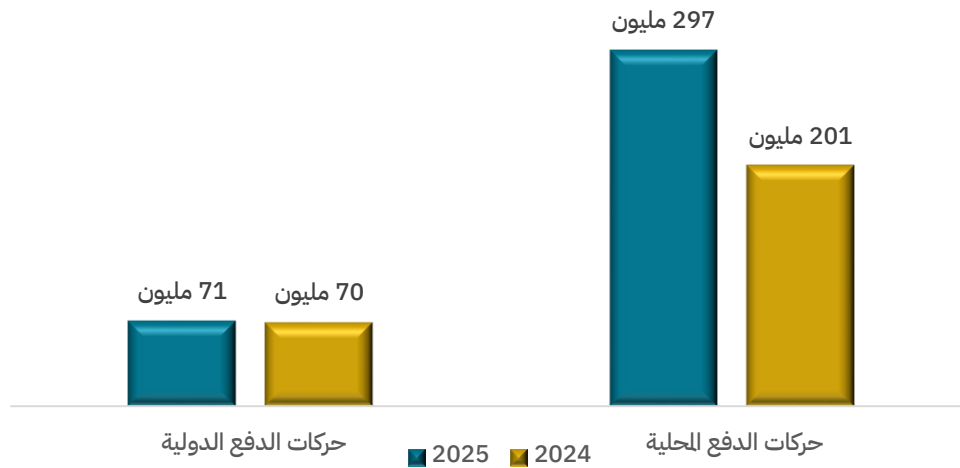


الشكل رقم (23): مقارنة بين قيم الحوالات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع العالمية المعتمدة بالدينار الأردني للأعوام 2025-2024.

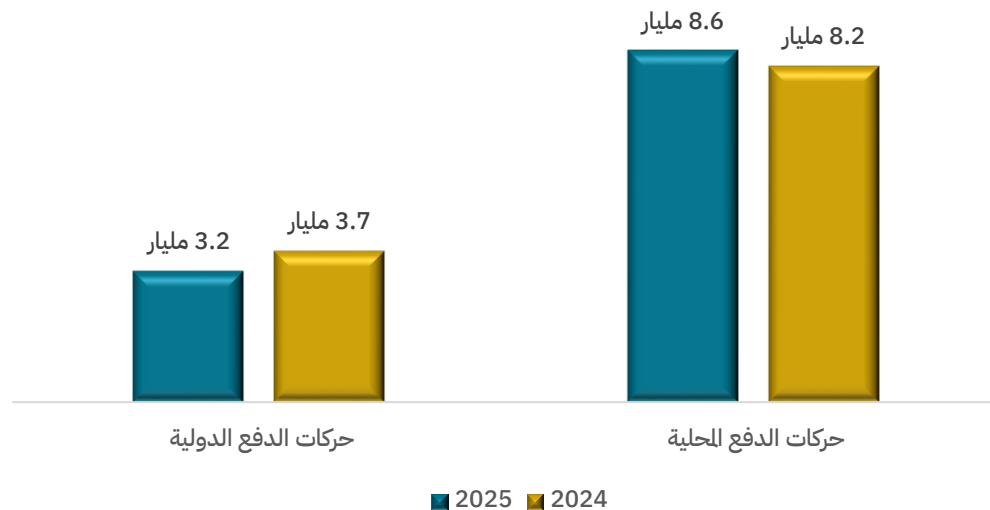


أما على صعيد حركات الدفع المحلية والدولية التي تم تنفيذها عبر أنظمة الدفع الإلكترونية المعتمدة التي تدير عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني باستخدام أدوات الدفع مثل البطاقات بالإضافة إلى عمليات التقاص والتسوية، فقد بلغت حوالي 369 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 11.8 مليار دينار أردني مقارنة بالعام السابق حيث سجلت 271 مليون حركة، بقيمة 11.9 مليار دينار أردني، إذ ارتفع عدد الحركات بنسبة 36% وانخفضت قيمتها بنسبة 0.92%.

الشكل رقم (24): عدد حركات الدفع المنفذة من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية المعتمدة والتي تدير عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني للأعوام 2025-2024.



الشكل رقم (25): قيم حركات الدفع المنفذة من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية المعتمدة والتي تدير عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني بالدينار الأردني للأعوام 2025-2024.



4.2 أدوات مدفوعات التجزئة

تمثل أدوات مدفوعات التجزئة الوسائل التي تُستخدم لإتمام عمليات الدفع أو تحويل الأموال. وتشمل هذه الأدوات وسائل الدفع التقليدية مثل الشيكات، إضافةً إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة مثل بطاقات الدفع بأنواعها، والمحافظ الإلكترونية. ومع تطور التكنولوجيا، تؤدي أدوات مدفوعات التجزئة دورًا هامًا في تسهيل العمليات المالية، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقود الورقية والمعدنية. وتتعدد أدوات الدفع المتوفرة في السوق الأردني، ومن أبرزها ما يوضحه الشكل التالي:



1.4.2 الشيكات

عمل البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع البنوك العاملة في المملكة، على تطوير وسائل الدفع التقليدية المعتمدة على المستندات الورقية، من خلال تحويلها إلى أدوات إلكترونية باستخدام أحدث التقنيات المالية. وقد أسهم هذا الجهد في تعزيز دور القطاع المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحسين كفاءة المعاملات المالية بشكل عام. يُعتبر الشيك أحد أهم أدوات الوفاء المالي، حيث يتيح تنفيذ العمليات دون الحاجة إلى استخدام النقد، مما يجعله وسيلة رئيسية في النظام المصرفي. يُستخدم الشيك لسحب الودائع، وتحويل الأموال بين الحسابات، وتسوية الالتزامات بين الشركات والأفراد، بالإضافة إلى دوره الحيوي في عمليات الصرف الخارجية. ويتمتع الشيك بحماية قانونية تضمن حقوق جميع الأطراف، الأمر الذي يعزز من موثوقيته كوسيلة دفع معترف بها على نطاق واسع.

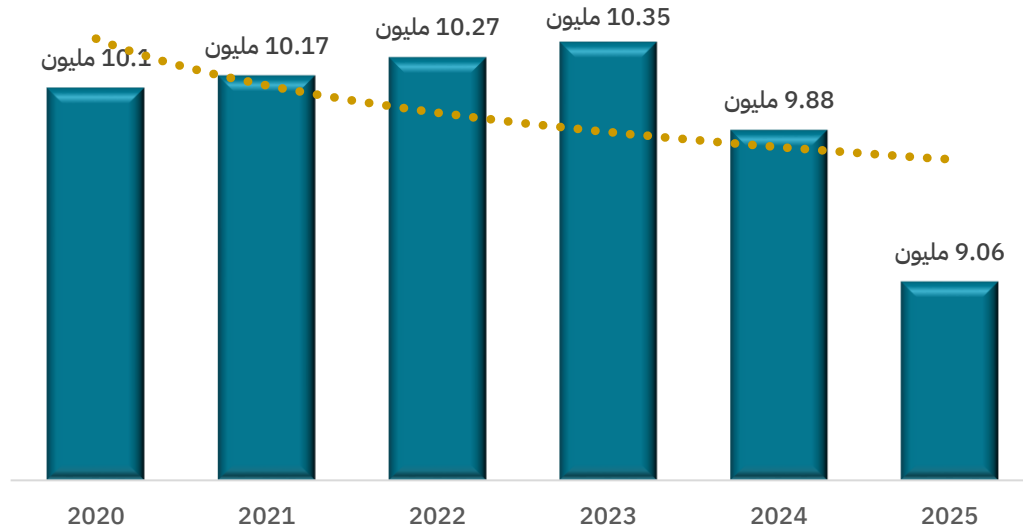
ومع ذلك، يواجه الشيك بعض التحديات، مثل احتمالية التزوير، وطول مدة تحصيله مقارنةً بوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة. لذلك، قامت الجهات المصرفية بتطويره وتعزيز معايير الأمانة، لمواجهة التغيرات السريعة في بيئة المدفوعات العالمية.

وفي إطار جهود تعزيز الأمان والموثوقية، أصدر البنك المركزي الأردني معايير فنية وأمنية دقيقة، تهدف إلى الحد من عمليات التزوير، وتسهيل اكتشافها من قبل موظفي البنوك. كما تم العمل على تحسين كفاءة تبادل الشيكات، مما زاد من ثقة العملاء بالنظام المصرفي ورفع موثوقيته.

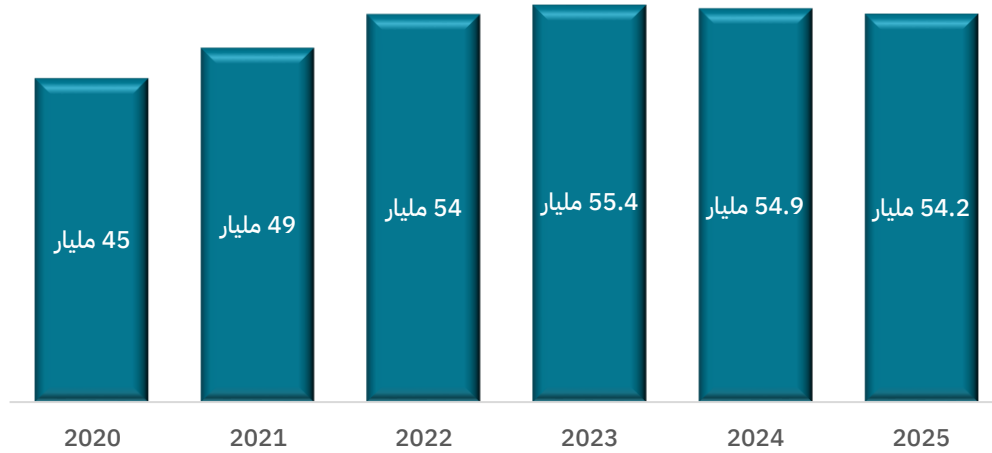
وعلى الرغم من استقرار استخدام الشيكات في السنوات الأخيرة، إلا أن التطور المستمر في القطاع المصرفي، وظهور وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة، قد يقللان من الاعتماد على الشيكات مستقبلاً. فوسائل الدفع الجديدة تقدم مستويات أعلى من الكفاءة، وسهولة في الاستخدام، وتقليل المخاطر والتكاليف، مما يجعلها خيارات أكثر جاذبية وتنافسية في عالم المدفوعات.

أما على صعيد البيانات الإحصائية الخاصة بالشيكات، فقد أظهرت الأرقام أن إجمالي عدد الشيكات البنكية التي تم تداولها في المملكة خلال عام 2025، سواء داخل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات أو خارجها من خلال التقديم والصرف نقداً على "كاونتر" البنك، بلغ حوالي 9.1 مليون شيك، بقيمة إجمالية تقدر بـ 54.2 مليار دينار أردني. مقارنةً بعام 2024، حيث تم تداول نحو 9.88 مليون شيك بقيمة 54.9 مليار دينار، يظهر ذلك انخفاضاً بنسبة حوالي 8% في عدد الشيكات، وبنسبة 1.4% في القيمة. ويعكس هذا الانخفاض اتجاهاً نحو التقليل من استخدام الشيكات التقليدية، نتيجة تزايد الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني للوفاء بالالتزامات.

الشكل رقم (26): حجم الشيكات البنكية المتداولة في المملكة خلال الفترة 2020-2025.

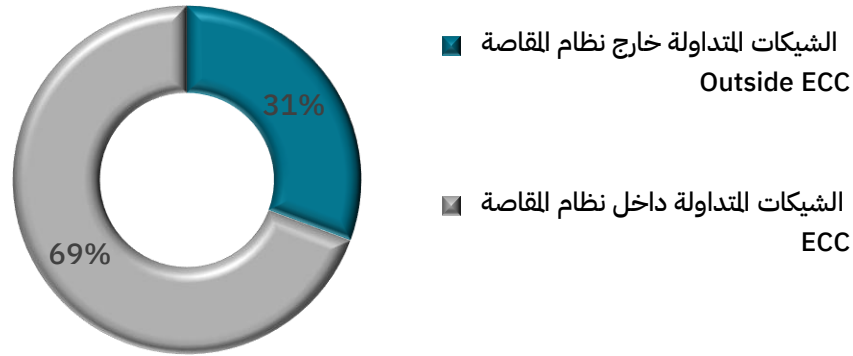


الشكل رقم (27): قيمة الشيكات البنكية المتداولة في المملكة بالدينار الأردني خلال الفترة 2020-2025.



وفيما يتعلق بالتداول، شكلت الشيكات التي تم تداولها خارج نظام المقاصة الإلكترونية خلال عام 2025 نحو 31% من إجمالي عدد الشيكات، مقابل 69% كانت داخل النظام. أما من ناحية القيمة، فقد بلغت نسبة الشيكات المتداولة خارج نظام المقاصة 24% من إجمالي قيمة الشيكات، بينما استحوذت الشيكات داخل النظام على 76%.

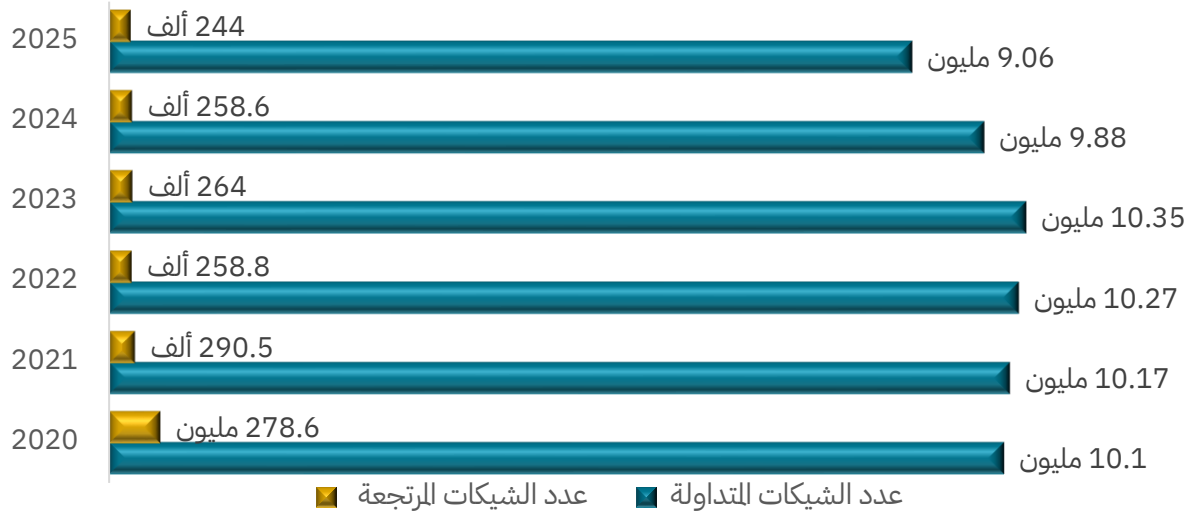
الشكل رقم (28): نسب الشيكات التي تم تنفيذها من خلال نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC) مقابل الشيكات التي تم تنفيذها خارج نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC) للعام 2025.



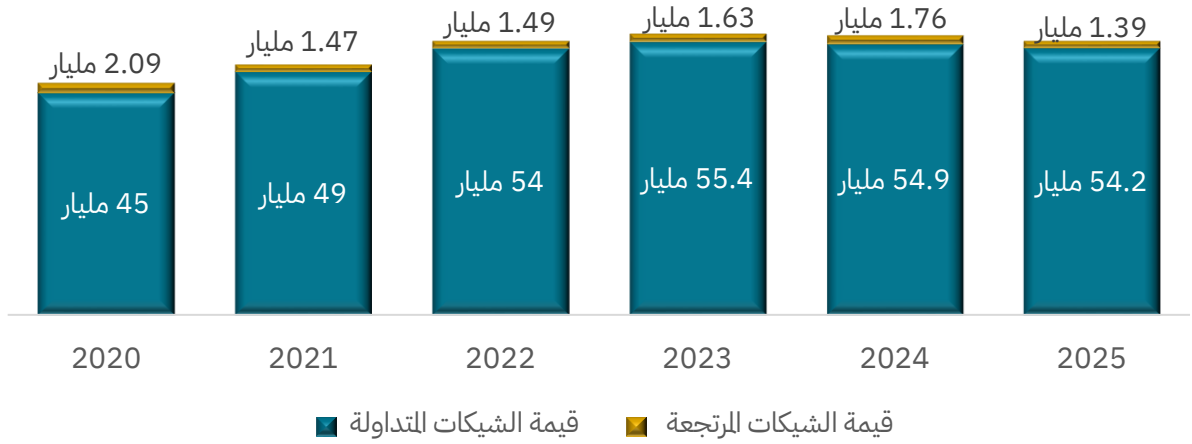
وعلى صعيد الشيكات المرتجعة، فقد بلغت نسبة الشيكات المرتجعة من المجموع الكلي للشيكات المتداولة داخل وخارج نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات 2.7%، بينما بلغت نسبة الشيكات المرتجعة من حيث القيمة حوالي 2.6%.

أما بالنسبة للشيكات المتداولة خارج نظام المقاصة فقد بلغ نسبة الشيكات المرتجعة منها حوالي 1.5%، بينما بلغت نسبة الشيكات المرتجعة من حيث القيمة حوالي 2.1%.

الشكل رقم (29): إجمالي عدد الشيكات المرتجعة مقابل عدد الشيكات المتداولة في المملكة خلال الفترة 2025-2020.



الشكل رقم (30): إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة مقابل قيمة الشيكات المتداولة في المملكة خلال الفترة 2025-2020.



كما بلغ متوسط حجم التداول اليومي للشيكات خلال عام 2025 حوالي 36,707 شيك، في حين بلغ متوسط قيمة التداول اليومي للشيكات نحو 219 مليون دينار أردني. وعلى صعيد نصيب الفرد الأردني من حجم الشيكات المتداولة في السوق المحلي، بلغ نحو 1.15 شيك لكل مواطن من الفئة العمرية 15 عامًا فما فوق، مقارنةً بـ 1.28 شيك في عام 2024، مما يدل على انخفاض طفيف في الاعتماد على الشيكات على مستوى الفرد.

2.4.2 بطاقات الدفع

البطاقات كأداة دفع أصبحت من أبرز الوسائل التي يعتمد عليها الأفراد والمؤسسات في تنفيذ عمليات الشراء والدفع بشكل سريع وآمن. فهي توفر وسيلة مريحة تساهم في تقليل الحاجة لحمل النقد، وتُسهّل إجراء المعاملات سواء داخل المتاجر أو عبر الإنترنت. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، أصبح استخدام البطاقات أكثر انتشارًا، حيث تتيح للمستخدمين إدارة نفقاتهم بشكل فعال، بالإضافة إلى أنها توفر سجلًا واضحًا للمعاملات التي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

أما عن استخدامات البطاقات فهي تتنوع بشكل كبير، حيث تشمل عمليات الشراء التقليدية، وعمليات سحب وإيداع النقود من أجهزة الصراف الآلي، والدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، وإدارة المدفوعات الشهرية مثل الفواتير والاشتراكات الدورية، والتحويل المالي سواء المحلي أو العابر للحدود. كما تُستخدم البطاقات في برامج الولاء والمكافآت، حيث تُمكن العملاء من جمع نقاط أو استرداد جوائز عند استخدامهم لها. هذا التنوع في الاستخدامات يعكس أهمية البطاقات كأداة متعددة الوظائف تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

تعمل بطاقات الدفع ضمن عدة نماذج رباعية أو ثلاثية الأطراف، لمعالجة وتمرير وإدارة حركات الدفع، ويشمل بشكل عام البنك أو المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة، والبنك أو المؤسسة المالية المحصلة لمبالغ العمليات المنفذة بواسطة البطاقة، والتاجر أو الجهة التي تعتمد قبول الدفع من خلال البطاقة، بالإضافة إلى حامل البطاقة.

أنواع بطاقات الدفع المعتمدة في المملكة

في الأردن، تتوفر مجموعة متنوعة من بطاقات الدفع التي تصدر عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني لإصدار بطاقات الدفع. وتنقسم أنواع هذه البطاقات حسب نوعها كما يلي:

- **البطاقات الدائنة (Credit Cards)**، تصدر عن البنوك أو المؤسسات المالية وتُمنح لحاملها ضمن حد ائتماني غالبًا ما يكون قصير الأجل، مع خيارات متعددة للسداد تحددها الجهة المصدرة. يوفر وجود خط الائتمان لحاملي هذا النوع من البطاقات القدرة على تغطية النفقات غير المتوقعة أو الكبيرة عند الحاجة، بالإضافة إلى دفع أثمان المشتريات وخدمات الحياة اليومية، مع إمكانية السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي في أي مكان وزمان حول العالم.
- **البطاقات المدينة (Debit Cards)**، تصدر حصريًا من قبل البنوك، وترتبط مباشرة بحسابات العميل لدى البنك المصدر. تتيح هذه البطاقات الوصول الفوري إلى رصيد الحساب، مما يمكن العميل من دفع أثمان المشتريات وبدل الخدمات، أو إجراء عمليات السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي داخل المملكة وخارجها، أو إجراء عمليات التحويل المالي المحلي والدولي، بشرط أن يكون هناك رصيد كاف في حسابه، حيث يُخصم المبلغ مباشرة من حسابه عند تنفيذ الأوامر.
- **البطاقات المدفوعة مسبقًا (Prepaid Cards)**، وهي البطاقات التي يقوم البنك أو شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بإصدارها محملة بأموال العميل، مع إمكانية ربطها بحساب دفع إلكتروني أو محافظ إلكترونية في حال إصدارها من قبل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وإعادة شحنها باستمرار. وتُستخدم بشكل رئيسي في عمليات الشراء والخدمات، مع إمكانية السحب النقدي في بعض الحالات. ومن الجدير بالذكر وجود نوع معين من البطاقات المدفوعة مسبقًا يُعرف بالبطاقات المغلقة وشبه المغلقة، والتي تكون محددة القيمة وتصدر غالبًا من قبل تجار أو سلاسل تجارية معينة، وتقتصر على شراء بضائع أو خدمات من

نفس التاجر أو السلسلة، ولا يمكن إعادة شحنها، كما أنها لا تخضع لتنظيم وإشراف ورقابة البنك المركزي الأردني في الوقت الحاضر نظرًا لانخفاض درجة مخاطرها.

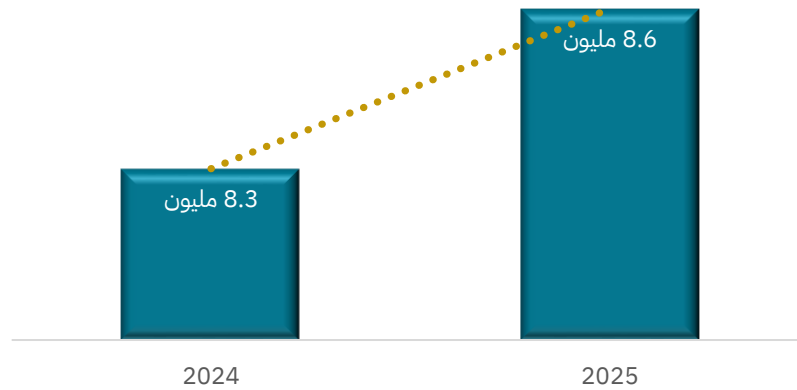
التنظيم والإشراف لبطاقات الدفع في المملكة

حتى عام 2017، كان إصدار البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقًا مقتصرًا على البنوك، بينما كانت المؤسسات المالية الأخرى مخولة فقط بإصدار البطاقات الدائنة. ومع صدور نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، تم السماح لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، بإصدار البطاقات المدفوعة مسبقًا المرتكزة على إصدار النقود الإلكترونية، بالإضافة إلى إصدار البطاقات الدائنة. وقد ساهم هذا التطور التنظيمي في توسيع قاعدة المستخدمين وزيادة خيارات الدفع المتاحة في السوق الأردني.

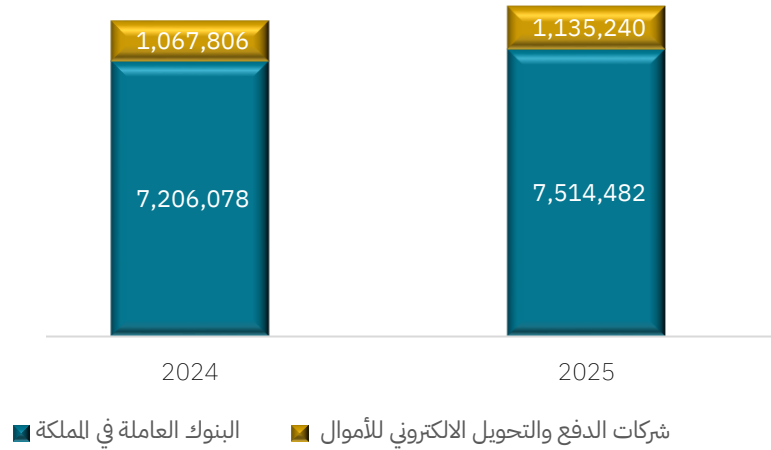
نمو وانتشار بطاقات الدفع في المملكة

شهد قطاع بطاقات الدفع في المملكة استمراريًا في النمو، حيث بلغ عدد البطاقات الصادرة بأنواعها الثلاثة خلال العام حوالي 8.6 مليون بطاقة، مقارنةً بـ 8.3 مليون بطاقة في العام السابق، بمعدل نمو بلغ 5%. ويعكس هذا النمو استقرار وتيرة النمو، ويعكس ذلك توسعاً مستداماً في استخدام بطاقات الدفع بوتيرة أكثر اعتدالاً، في ظل استقرار نسبي في نمو قاعدة البطاقات وتعزز التوجه نحو استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

الشكل رقم (31): إجمالي البطاقات الصادرة في المملكة (بالمليون) للأعوام 2024 - 2025.



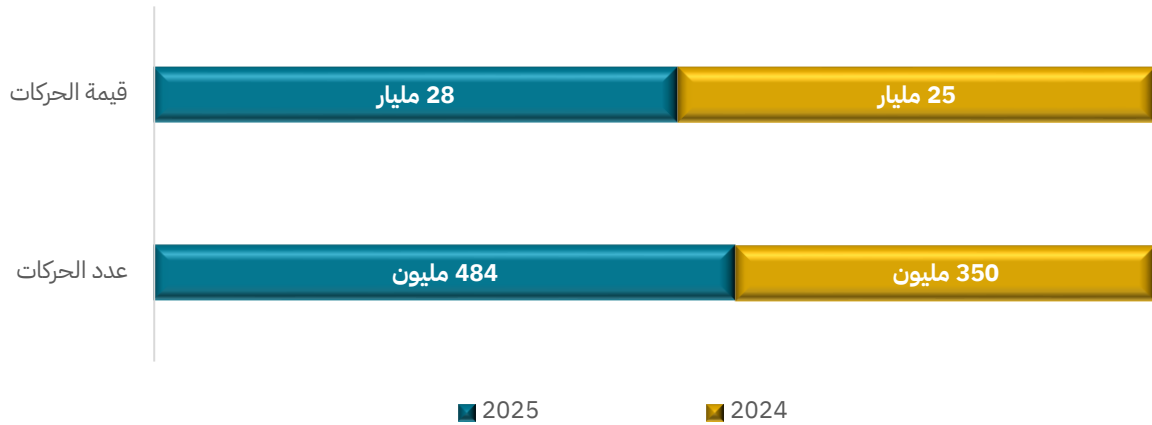
الشكل رقم (32): إجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في المملكة للأعوام 2025-2024.



الإحصائيات الخاصة بحركات بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال العاملة في المملكة

بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها باستخدام بطاقات الدفع الصادرة في المملكة بمختلف أشكالها سواء عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال (المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني لإصدار أدوات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقاً بالإضافة للبطاقات المرتبطة بالمحافظ الإلكترونية)، حوالي 484 مليون حركة خلال هذا العام، بقيمة إجمالية بلغت 28 مليار دينار أردني. مقارنةً بالعام السابق، حيث تم تنفيذ نحو 350 مليون حركة بقيمة 25 مليار دينار، حيث سجلت الحركات ارتفاعاً بنسبة 38% في العدد و9% في القيمة. ويوضح هذا النمو استجابة قوية من قبل السوق لتوسع استخدام وسائل الدفع غير النقدية، وتأكيد على الثقة المتزايدة في البطاقات كوسيلة مريحة وآمنة للقيام بالمعاملات اليومية. كما أن التوزيع المتنوع للبطاقات يدل على تلبيتها لاحتياجات متنوعة سواء للأفراد أو المؤسسات، وهو مؤشر على استمرار توجه القطاع المالي نحو التحول الرقمي والابتكار.

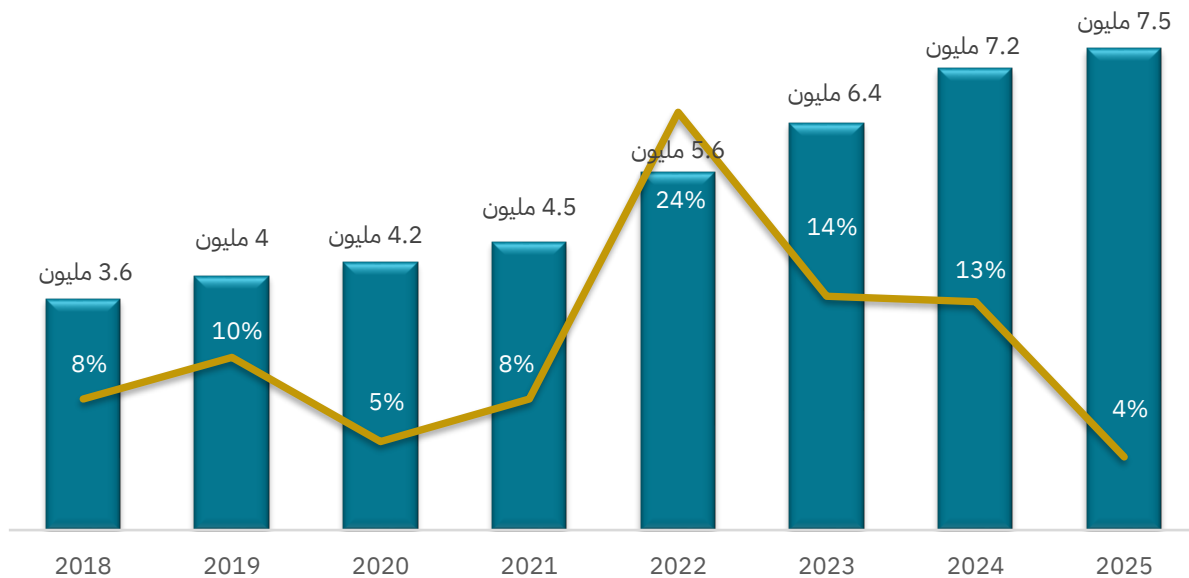
الشكل رقم (33): إجمالي عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة في المملكة للأعوام 2024-2025.



على صعيد البطاقات المصدرة من قبل البنوك العاملة في المملكة

بلغ عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة خلال العام 7.51 مليون بطاقة دفع بمختلف أنواعها (الدائنة، المدينة، المدفوعة مسبقاً) محققة بذلك ارتفاعاً نسبته 4% عن العام السابق، يبين الشكل التالي التطورات في عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة خلال الأعوام 2018-2025.

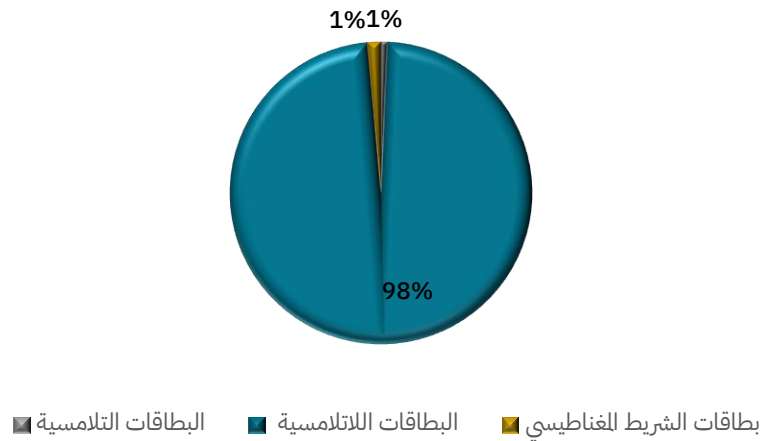
الشكل رقم (34): معدلات النمو في عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة للأعوام 2018-2025.



بلغت نسبة عدد البطاقات المصدرة بتقنية اللاتلامسية (Contactless EMV) "وهي استخدام الرقاقة الإلكترونية ولا تتطلب اتصال مادي مع نقطة البيع وإنما من خلال الاتصال قريب المدى (NFC)" 98% من إجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك مقارنة بـ 93% عن العام 2024، وجاء هذا التغير نتيجة قيام البنك المركزي الأردني

بموجب تعميمه رقم (13052/2/26) تاريخ 2020/11/5 بإلزام جميع البنوك العاملة في المملكة بعدم إصدار أدوات الدفع التي لا تدعم خاصية المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية (Contactless) ووضع الإجراءات والترتيبات اللازمة لاستبدال جميع أدوات الدفع المصدرة التي لا تدعم تلك الخاصية. يبين الشكل نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب التقنية المستخدمة لعام 2025:

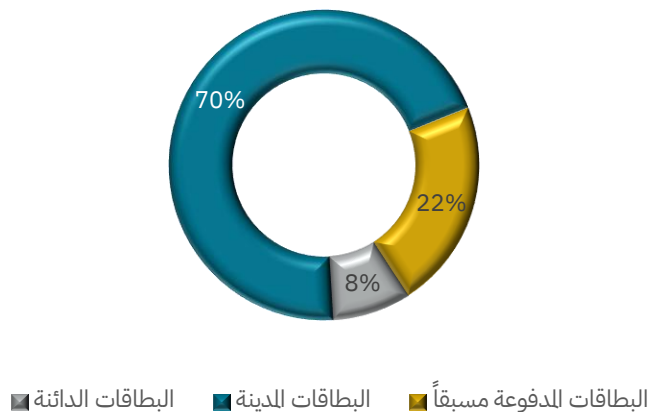
الشكل رقم (35): نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة بحسب التقنية المستخدمة للعام 2025.



بلغت نسبة البطاقات المدينة الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة 70% من إجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك، كما بلغت نسبة البطاقات الدائنة 8% من إجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك، وبلغت نسبة البطاقات المدفوعة مسبقاً بمختلف أنواعها 22% من إجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك.

الشكل رقم (36): نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوعها للعام

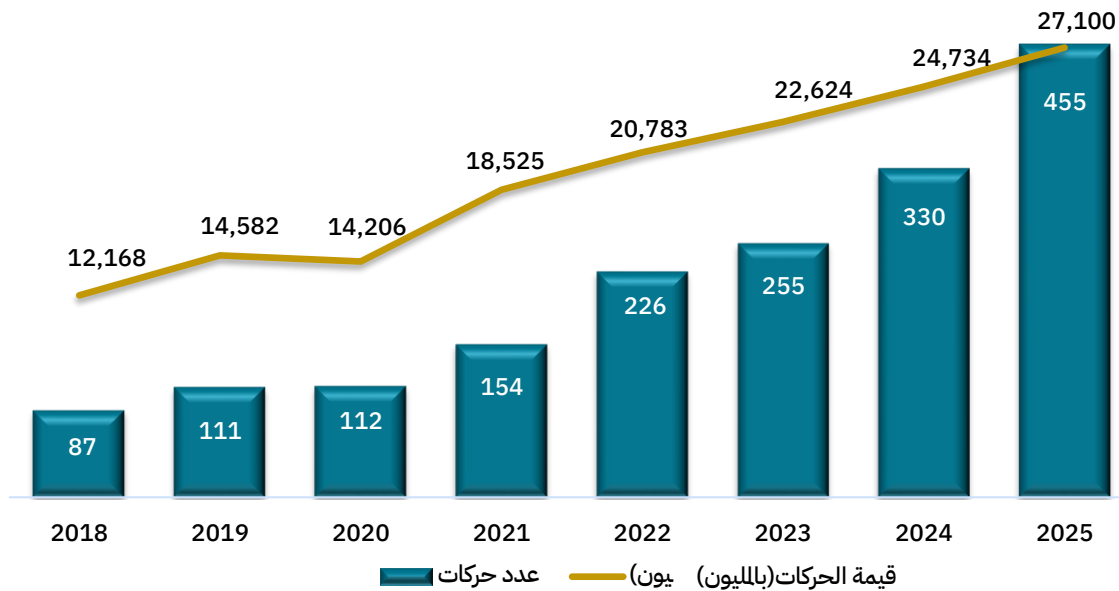
2025.



حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة.

بلغ عدد حركات الدفع لعام 2025 التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة وبمختلف أنواعها والتي تتضمن (حركات السحب والإيداع من خلال الصراف الآلي والحركات على نقاط البيع وحركات التجارة الإلكترونية) 455 مليون حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 27.1 مليار دينار أردني مقارنة بـ 330 مليون حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 24.7 مليار دينار أردني خلال العام 2024. محققة بذلك ارتفاعاً في عدد حركات الدفع نسبته 38% وارتفاعاً في قيم حركات الدفع نسبته 9%.

الشكل رقم (37): عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة (بالمليون) للأعوام 2018-2025.

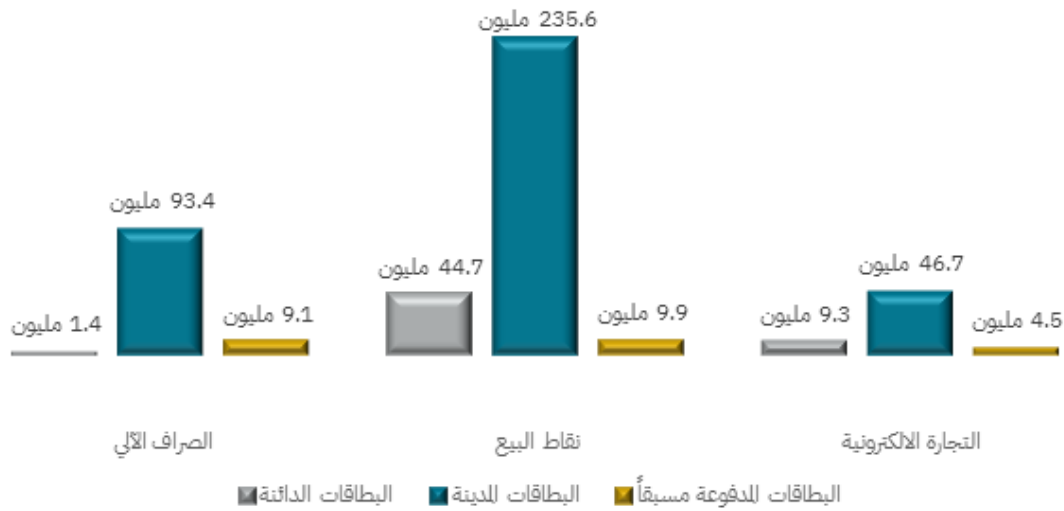


أيضاً، بلغت نسبة حركات السحب والإيداع التي تمت باستخدام هذه البطاقات على أجهزة الصراف الآلي ما نسبته 23% من إجمالي عدد حركات الدفع، و64% على أجهزة نقاط البيع و13% عن طريق منصات التجارة الإلكترونية. في حين شكلت عمليات السحب والإيداع النقدي المنفذة من خلال أجهزة الصراف الآلي وباستخدام بطاقات الدفع المدينة ما نسبته 90% من إجمالي حركات الدفع على أجهزة الصراف الآلي في حين بلغ استخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً ما نسبته 9%، كما بلغت نسبة استخدام بطاقات الدفع الدائنة على أجهزة الصراف الآلي ما نسبته 1%، الأمر الذي يشير إلى أن المستهلك المالي يلجأ إلى إصدار بطاقات الدفع المدينة كتوجه لإدارة حسابه البنكي وليس لأسباب ثقافية تتعلق بأوامر الدفع باستخدام بطاقات الدفع، وكذلك بسبب قيام البنوك بتحصيل عمولات للسحب النقدي على الكاونتر وذلك حسب قيمة السحب.

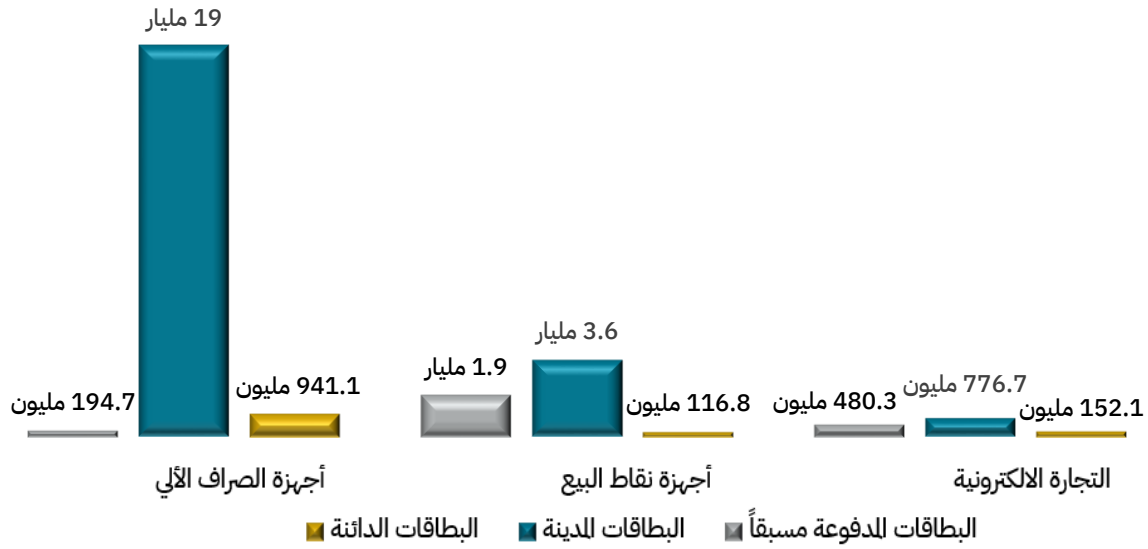
كما شكلت أوامر الدفع المنفذة على نقاط البيع بواسطة بطاقات الدفع المدينة ما نسبته 81% من إجمالي حركات الدفع على نقاط البيع، وذلك نتيجة للإنتشار والاستخدام الأكثر لهذا النوع من البطاقات في السوق المحلي. في حين بلغ استخدام بطاقات الدفع الدائنة على نقاط البيع ما نسبته 15% مما يشير إلى اعتماد حامل البطاقة في السوق المحلي على التسهيلات الائتمانية إلى حد ما في دفع مقابل مشترياته أو الحصول على الخدمات، كما بلغت نسبة استخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً 4% وهي النسبة الأقل نتيجة لقلة انتشارها.

كذلك، بلغت نسبة أوامر الدفع المنفذة على منصات التجارة الإلكترونية بواسطة بطاقات الدفع المدينة 77%؛ نظراً لتوجه البنوك لفتح استخدام البطاقات المدينة والسماح عبر منصات التجارة الإلكترونية. يليها بعد ذلك حركات الدفع بواسطة البطاقات الدائنة بنسبة بلغت 15% من إجمالي الحركات المنفذة عبر منصات التجارة الإلكترونية، ثم حركات الدفع بواسطة البطاقات المدفوعة مسبقاً بنسبة بلغت 8% من إجمالي الحركات المنفذة عبر منصات التجارة الإلكترونية. تبين الأشكال أدناه تفاصيل هذه الحركات مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة 2025:

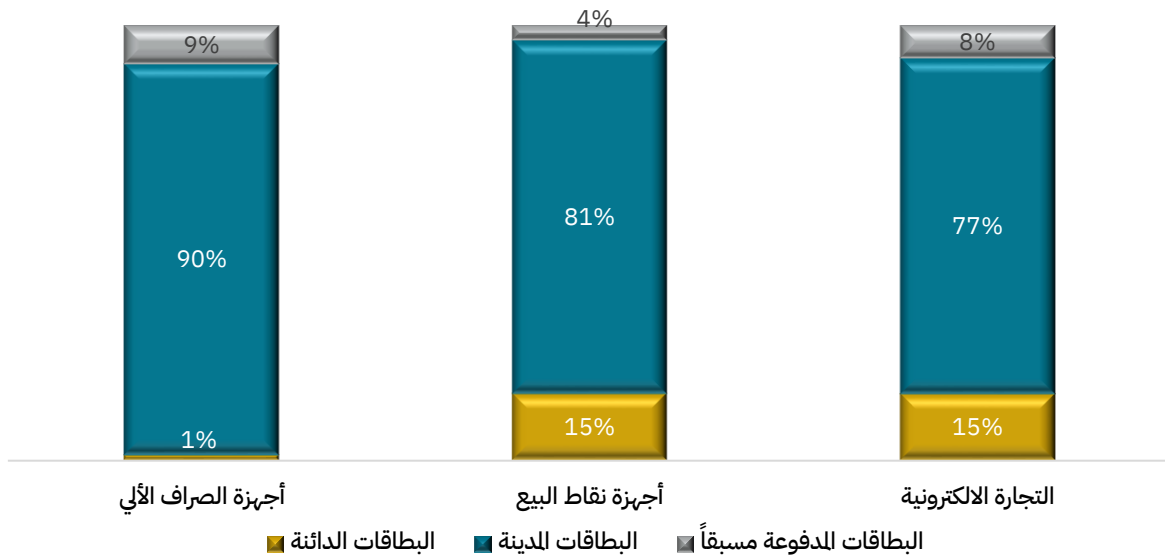
الشكل رقم (38): عدد عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة 2025.



الشكل رقم (39): قيمة عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة 2025.



الشكل رقم (40): نسبة استخدام البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة على قنوات الدفع مصنفة حسب نوعها للعام 2025.



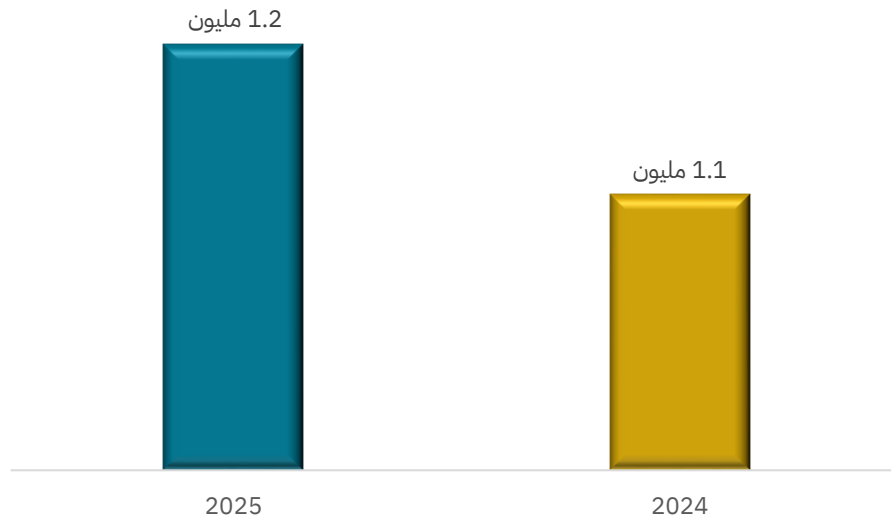
وقد بلغ عدد حركات الدفع التي تمت داخل المملكة بواسطة بطاقات الدفع المحلية الصادرة عن البنوك الأردنية خلال العام 397 مليون حركة أي ما نسبته 87% من إجمالي حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع بقيمة إجمالية بلغت 25.3 مليار دينار أردني.

كما بلغت حركات الدفع المنفذة خارج المملكة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك الأردنية 58 مليون حركة دفع أي ما نسبته 13% من إجمالي حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع وبقيمة إجمالية بلغت 1.8 مليار دينار أردني.

على صعيد البطاقات المصدرة من قبل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني في المملكة

أما فيما يتعلق بالبطاقات المصدرة من قبل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال والمرخصة من قبل البنك المركزي الأردني لإصدار أدوات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقاً بما فيها البطاقات المرتبطة بالمحافظ الإلكترونية فقد بلغت بنهاية العام ما يقارب 1.14 مليون بطاقة دفع مقارنة بما يقارب 1.07 مليون بطاقة دفع للعام السابق وبارتفاع نسبته 6.3%. يبين الشكل التالي عدد بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال خلال الأعوام 2024-2025.

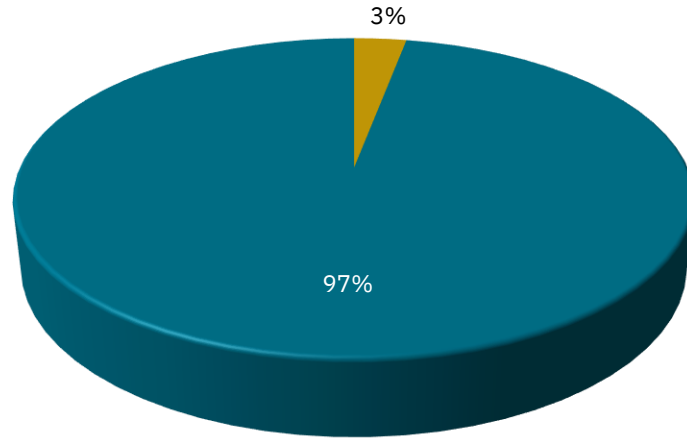
الشكل رقم (41): عدد بطاقات الدفع المصدرة من قبل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال للأعوام 2024-2025.



وتقوم هذه الشركات بإصدار البطاقات الدائنة بنوعيتها (العادية/ الخصم)؛ والتي تمنح لحاملها سقف من الائتمان ويتم بموجبها إجراء عمليات الشراء والسحب النقدي وذلك حسب السقف الائتماني المحدد لها حيث يتم تسديد المبالغ المطلوبة للبطاقات الدائنة العادية حسب الإتفاقية المعتمدة بين حامل البطاقة ومصدرها، أما فيما يتعلق ببطاقات الخصم الدائنة فيتم عمل تسوية كاملة للائتمان الممنوح من قبل المصدر في نهاية الفترة المحددة، وبلغت نسبة البطاقات الدائنة الصادرة عن الشركات لهذا العام 3% من إجمالي البطاقات الصادرة عن شركات الدفع. أما فيما يتعلق بالبطاقات المدفوعة مسبقاً والصادرة عن هذه الشركات فقد بلغت نسبته 97%.

بلغت نسبة عدد بطاقات الدفع المصدرة بتقنية اللاتلامسية (Contactless EMV) "استخدام الرقاقة الإلكترونية ولا تتطلب اتصال مادي مع نقطة البيع وإنما من خلال الاتصال قريب المدى NFC " 100% من إجمالي البطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

الشكل رقم (42): عدد بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال مصنفة بحسب التقنية المستخدمة للعام 2025.

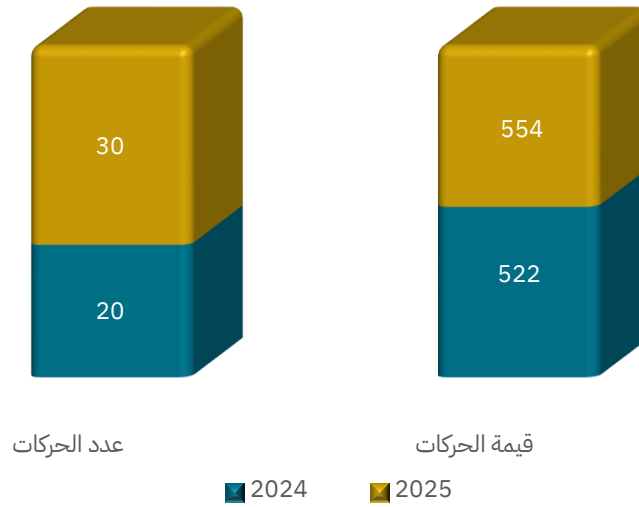


البطاقات المدفوعة مسبقاً البطاقات الدائنة

على صعيد حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال العاملة في المملكة.

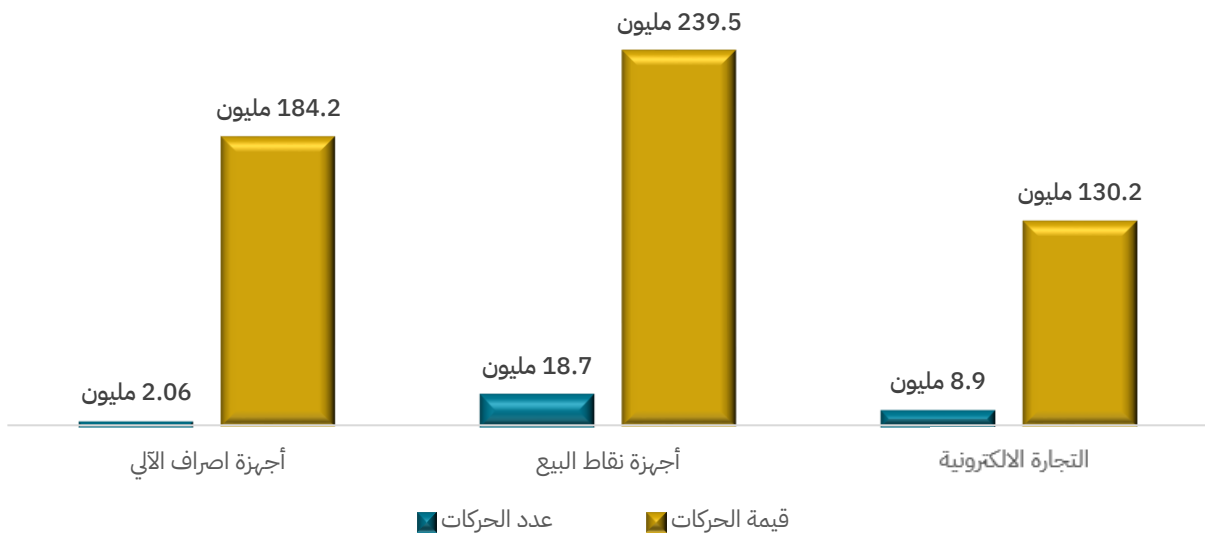
بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال والمرخصة من قبل البنك المركزي الأردني لإصدار أدوات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقاً بما فيها البطاقات المدفوعة مسبقاً المرتبطة بالمحافظ الإلكترونية لهذا العام 30 مليون حركة دفع وبقيمة إجمالية 554 مليون دينار أردني مقابل 20 مليون حركة دفع بقيمة إجمالية 522 مليون دينار أردني لعام 2024 أي بارتفاع ما نسبته 47% من حيث العدد و 6% من حيث القيمة.

الشكل رقم (43): حركات البطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال (بالمليون) للأعوام 2025-2024.



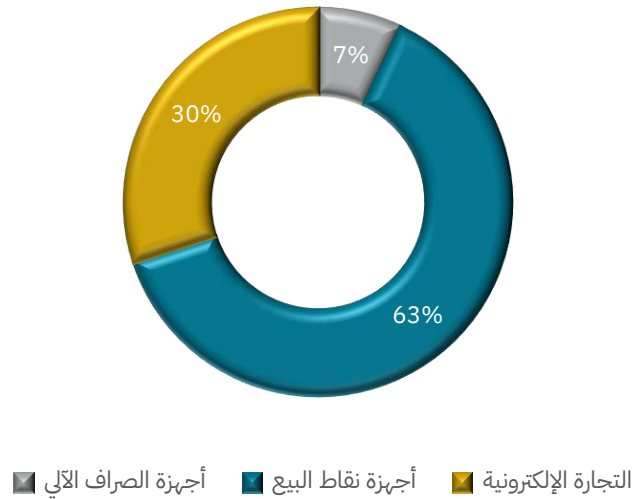
وتنوعت الحركات ما بين حركات السحب من خلال أجهزة الصراف الآلي وحركات الشراء من خلال أجهزة نقاط البيع ومنصات التجارة الإلكترونية خلال العام 2025 كما هو موضح في الشكل رقم (44) أدناه والذي يبين توزيع عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال حسب قناة الدفع المستخدمة للعام 2025.

الشكل رقم (44): عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال حسب قناة الدفع المستخدمة للعام 2025.



أيضاً، بلغت نسبة حركات الدفع التي تمت باستخدام البطاقات على أجهزة الصراف الآلي ما نسبته 7% من إجمالي عدد حركات الدفع، 63% على أجهزة نقاط البيع 30% عن طريق منصات التجارة الإلكترونية.

الشكل رقم (45): نسبة الحركات المنفذة بالبطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال مصنفة حسب قناة الدفع المستخدمة للعام 2025.



وقد بلغ عدد حركات الدفع التي تمت داخل المملكة بواسطة بطاقات الدفع المحلية الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال خلال العام ما يقارب 22.4 مليون حركة أي ما نسبته 76% من إجمالي حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع بقيمة إجمالية بلغت 399 مليون دينار أردني.

كما بلغت حركات الدفع المنفذة خارج المملكة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن هذه الشركات ما يقارب 7.3 مليون حركة دفع أي ما نسبته 24% من إجمالي حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع للشركات وبقيمة إجمالية بلغت 155 مليون دينار أردني.

على صعيد حركات الدفع المحلية المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن الجهات غير العاملة في المملكة (الأجنبية)

بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها داخل المملكة بواسطة البطاقات الصادرة عن الجهات غير العاملة في المملكة (الأجنبية) خلال العام ما يقارب الـ 43 مليون حركة دفع بقيمة إجمالية 2.1 مليار دينار أردني مقابل 25 مليون حركة دفع وبقيمة 1.9 مليار دينار أردني خلال عام 2024 ويعود ذلك الارتفاع نظراً لزيادة الدخل السياحي في المملكة، وقد شكلت حركات الدفع المنفذة بواسطة هذه البطاقات على نقاط البيع النسبة الأكبر حيث بلغت 57% من إجمالي حركات الدفع المنفذة بواسطة البطاقات الصادرة عن البنوك أو المؤسسات المالية غير العاملة في

المملكة، في حين بلغت حركات السحوبات النقدية المنفذة من خلال أجهزة الصراف الآلي ما نسبته 7%، كما بلغت نسبة حركات التجارة الإلكترونية بواسطة البطاقات الصادرة عن البنوك غير العاملة في المملكة 36%.

3.4.2 تطبيقات المحافظ الإلكترونية

تُعد المحافظ الإلكترونية أدوات دفع يُمكن الوصول إليها واستخدامها عبر تطبيقات الهاتف النقال، وترتبط بحسابات النقود الإلكترونية، إذ تُخزن فيها قيمة النقد بشكل إلكتروني، حيث يتم إيداع الأموال فيها من قبل العميل لدى الشركة المقدمة للخدمة، ويحق له سحب النقد الإلكتروني المتواجد فيها. وتستخدم المحفظة الإلكترونية لتنفيذ مجموعة واسعة من الخدمات المالية، تشمل عمليات الدفع والتحويل والإيداع والسحب النقدي، بالإضافة إلى تسديد الفواتير عبر خدمة "إي فواتيركم"، واستلام الرواتب والدعم الحكومي، ودفع ثمن المنتجات والخدمات، وغيرها من العمليات المالية المتنوعة.

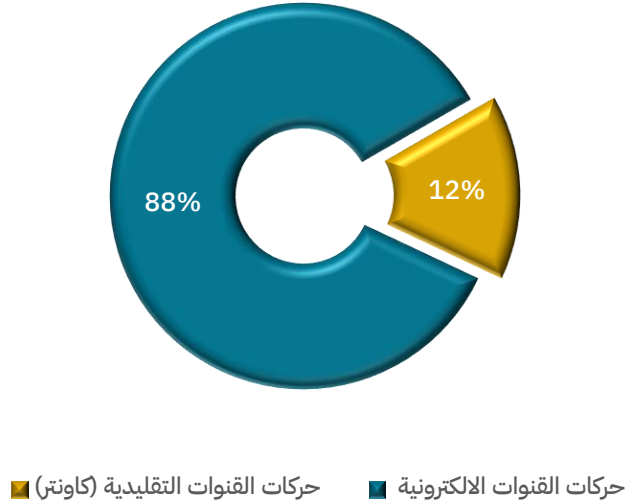
وقد تنامي استخدام هذه الخدمة استجابة للتحويل الجذري الذي شهده قطاع خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال، لا سيما فيما يتعلق بتخزين القيم المالية الصغيرة وتحويلها إلى آخرين لتلبية المتطلبات المالية، مما أسهم في تقليل الاعتماد على النقد الورقي والمعدني والحد من المخاطر المرتبطة به. كما يمكن ربطها بعدة أدوات دفع أخرى، مثل بطاقات الدفع.

وفي نهاية عام 2025، بلغ عدد المحافظ الإلكترونية نحو 3.5 مليون محفظة، مقارنة بـ 3.03 مليون محفظة خلال عام 2024، بنسبة نمو بلغت 15%.

5.2 قنوات الدفع

تتعدد قنوات الدفع بين الإلكترونية والتقليدية سواء الموفرة من قبل البنوك أو مقدمي خدمات الدفع. وتمثلت النسبة الأكبر في عمليات تنفيذ أوامر الدفع أو السحب والإيداع النقدي من خلال قنوات الدفع الإلكترونية لدى البنوك، حيث شكلت ما نسبته 88% من إجمالي حركات الدفع المنفذة مقارنة بـ 84% في عام 2024. في حين كانت نسبة عمليات تنفيذ أوامر الدفع أو السحب والإيداع النقدي من خلال قنوات الدفع التقليدية لدى البنوك (كاونتر) 12% مقابل 16% في عام 2024، مما يعكس التوجه نحو الاعتماد على قنوات الدفع الإلكترونية، يبين الشكل رقم (46) نسبة العمليات المنفذة إلكترونياً والحركات المنفذة على القنوات الإلكترونية والقنوات التقليدية.

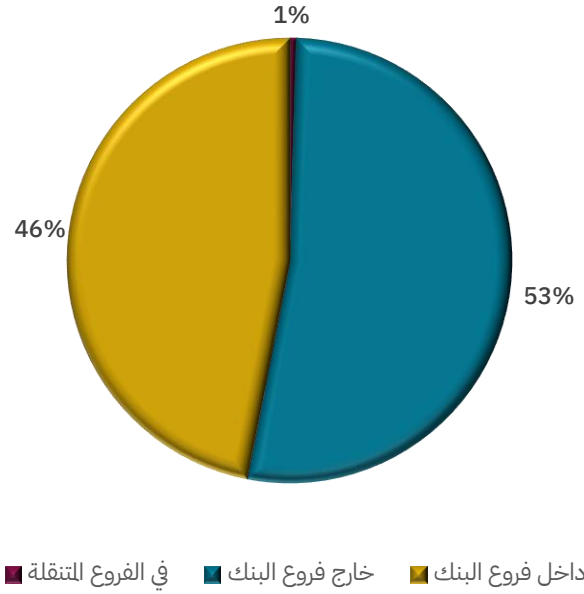
الشكل رقم (46): نسبة عمليات الدفع المنفذة من خلال قنوات الدفع التقليدية لدى البنوك (كاونتر) وقنوات الدفع الإلكترونية لإجمالي الحركات الإلكترونية وغير الإلكترونية (الكاونتر) للعام 2025.



وفيما يخص قاعدة المستخدمين، بلغ عدد مستخدمي قناتي الإنترنت المصرفي والهاتف المصرفي حوالي 5.4 مليون مستخدم، بارتفاع قدره 15% مقارنةً بـ 4.67 مليون مستخدم في عام 2024، وهو مؤشر على تزايد الوعي والاعتماد على الخدمات الإلكترونية. ومن الجدير بالذكر أن 98% من هؤلاء المستخدمين هم من الأفراد، بينما النسبة المتبقية تتعلق بالشركات، وهو ما يتوافق مع طبيعة السوق حيث يتركز العملاء بشكل رئيسي على الأفراد. أما على صعيد العمليات، فقد بلغت عدد العمليات المنفذة عبر قناتي الإنترنت والهاتف المصرفي حوالي 210.3 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 66.1 مليار دينار أردني مقارنةً بـ 123.9 مليون حركة وبقيمة إجمالية تقدر بـ 50.8 مليار دينار أردني في عام 2024 أي بزيادة نسبتها 70% في عدد أوامر الدفع و 30% في القيمة. وتتنوع الخدمات المالية التي تقدمها البنوك من خلال هاتين القناتين، وتشمل خدمات تحويل الأموال سواء بين حسابات العميل داخل البنك أو إلى بنوك أخرى، بالإضافة إلى تسديد بطاقات الائتمان، ودفع الفواتير والمطالبات المالية، وإعادة شحن البطاقات المدفوعة مسبقاً وغيرها.

وفيما يخص أجهزة الصراف الآلي، فقد بلغ عددها 2,450 جهاز موزعة في جميع أنحاء المملكة، منها 46% داخل فروع البنوك، و53% خارج الفروع، و1% في فروع نقالة. كما يوجد 114 جهاز صراف آلي يدعم تقنية (Biometric Technology)، أي بنسبة 5% من إجمالي أجهزة الصراف الآلي في المملكة، ما يعكس توجه السوق نحو تعزيز التقنيات المتطورة لتحسين الأمان وسهولة الاستخدام.

الشكل رقم (47): أشكال تواجد أجهزة الصراف الآلي العائدة للبنوك العاملة في المملكة للعام 2025.



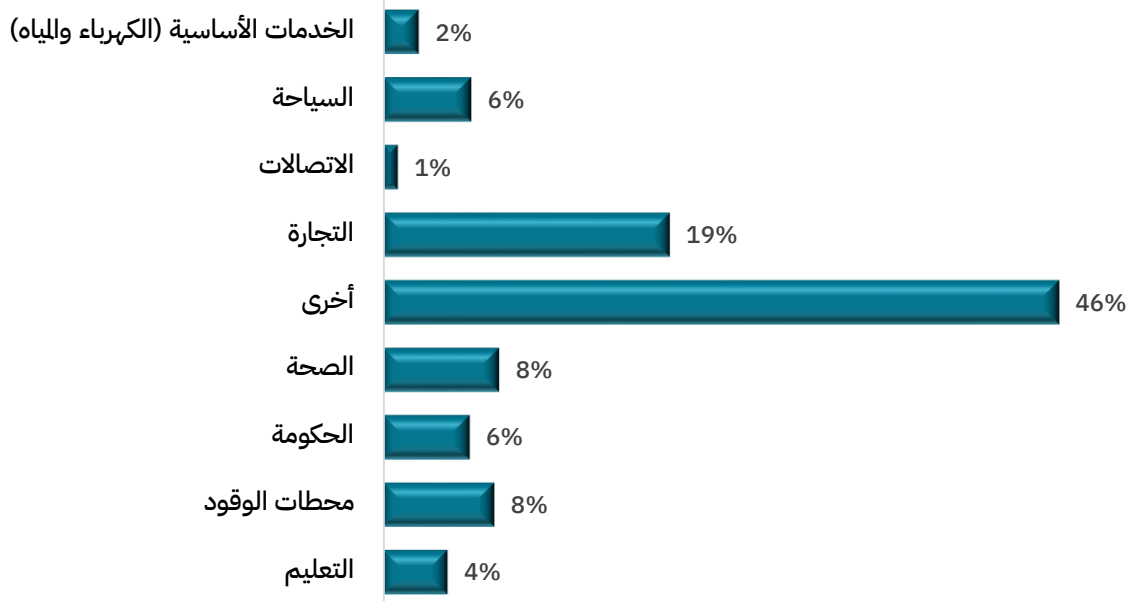
كما شهد عام 2025 ارتفاعاً طفيفاً في استخدام أجهزة الصراف الآلي ، مما يعكس توسع الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية اللانقدية. إذ بلغ عدد الحركات المنفذة عبر جميع أجهزة الصراف الآلي حوالي 103 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 19 مليار دينار، مقابل 101 مليون حركة و 18.5 مليار دينار في عام 2024، أي بزيادة نسبتها 2% في الحركات و 3% في القيمة، مما يدل على استقرار نسبي في استخدام هذه القناة دون أي تغير جوهري في سلوك المستهلكين الماليين.

أما على مستوى نقاط البيع، فقد ارتفع عددها إلى 109,301 نقطة، مقابل 93,926 نقطة في العام السابق، بزيادة نسبتها 16%. تجدر الإشارة إلى أن عدد أجهزة نقاط البيع التي تدعم تقنية (Contactless EMV) بلغ 109,151 جهاز، أي بنسبة 99.9% من إجمالي نقاط البيع، مما يعكس توجه السوق نحو تحسين الأمان وسهولة الأداء عبر التقنيات الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد نقاط البيع التي تدعم تقنية رمز الاستجابة السريع (QR) إلى حوالي 81,133 نقطة، مقابل 68,234 نقطة في العام السابق، بزيادة نسبتها 16%، و بنسبة 74% من إجمالي نقاط البيع، وهو مؤشر على توجه السوق نحو حلول الدفع الحديثة والمرنة.

وفيما يتعلق بعمليات الدفع عبر نقاط البيع، فقد بلغت حوالي 302 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 6.5 مليار دينار، مقارنةً مع 219 مليون حركة و 6 مليار دينار في عام 2024، أي بارتفاع نسبته 38% في عدد العمليات و 7% في القيمة، مما يعكس توسعاً كبيراً في حجم معاملات البيع بالتجزئة.

فيما يتعلق بحجم عمليات الدفع التي نفذت عبر أجهزة نقاط البيع في المملكة، مصنفة حسب نوع القطاع، فقد احتل قطاع التجارة المرتبة الثانية من حيث الحصة السوقية بنسبة 19%، يليه قطاع محطات الوقود والصحة بنسبة 8%. أما قطاع الاتصالات فكان الأقل نسبةً، حيث شكل حوالي 1% من إجمالي عمليات الدفع.

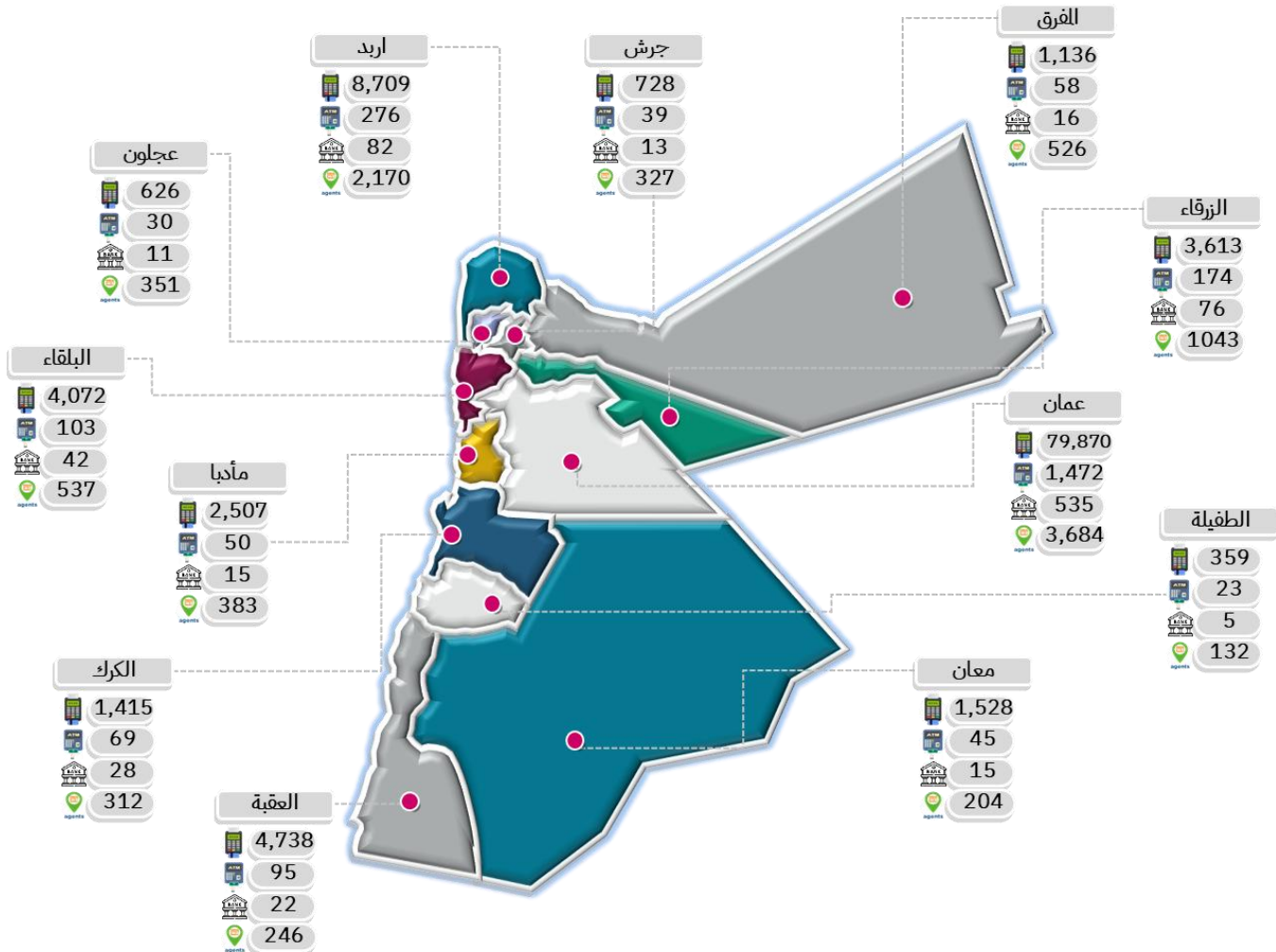
الشكل رقم (48): توزيع حركات الدفع المنفذة على أجهزة نقاط البيع مصنفة حسب طبيعة القطاع للعام 2025.



أما على صعيد منصات التجارة الإلكترونية، فقد بلغ عدد التجار الذين يقبلون الدفع عبر هذه المنصات 2,652 تاجر بنهاية العام مقارنة في 2,298 تاجر في عام 2024، بينما تم تنفيذ حوالي 47 مليون عملية دفع بقيمة تقدر بـ 796 مليون دينار أردني، مقارنة بـ 34 مليون حركة و 600 مليون دينار خلال عام 2024، أي بزيادة نسبتها 38% في عدد العمليات و 33% في القيمة، مما يدل على توسع كبير في اعتماد المستهلكين الماليين على عمليات الشراء الإلكتروني.

وفيما يتعلق بقنوات الدفع التقليدية، بلغ عدد فروع البنوك العاملة في المملكة حوالي 860 فرع خلال عام 2025، بالإضافة إلى وجود 9,930 وكيل لمقدمي خدمات الدفع يعملون من خلال مكاتبهم داخل وخارج المملكة لتقديم خدمات الدفع منهم 15 وكيل خارج المملكة، مما يعكس تنوع وتوسع شبكة تقديم خدمات المدفوعات وتوفير قنوات دفع متعددة لتلبية احتياجات السوق.

الشكل رقم (49): التوزيع الجغرافي لقنوات الدفع في المملكة للعام 2025.



التوزيع الجغرافي لفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي والوكلاء وأجهزة نقاط البيع في المملكة للعام 2025



109,301 جهاز نقطة بيع



2,434 جهاز صراف آلي



16 أجهزة صراف آلي في الفروع النقالة



860 فرع بنك



9,915 وكيل لتقديم خدمات الدفع